على مزيد من الحرية والاستقلال للبلاد بعيدا عن النفوذ الإيطالي، وعليه ففي ٢٠ تشرين الأول –أكتوبر ١٩٢٠ عقد مؤتمر غريان وتقرر فيه "أن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومات قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي بزعامة رجل مسلم ينتخب من الأمة ولا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور بواسطة نوابها وأن يشمل جميع البلاد بحدودها المعروفة" (٢٥)

وانتخب المؤتمر حكومة وطنية أطلق عليها اسم "هيئة الإصلاح المركزية" وانتخب أحمد المريض رئيساً لها وعبد الرحمن عزام مستشاراً، وكان من أعضائها محمد فرحات الزاوي ومختار كعبار وغيرهم. وخطا المؤتمر خطوة وطنية حينما قرر توحيد الكفاح الليبي وعرضوا على إدريس السنوسي زعامة طرابلس إلى جانب برقة وكان ذلك في اجتماع عقد في "سرت" في كانون الأول –ديسمبر ١٩٢١، ووقع الطرفان ميثاقاً للتعاون والكفاح من اثنتي عشرة نقطة، ثم كانت الخطوة الأخرى بالعمل من أجل الوحدة الوطنية سياسياً وعهدوا بالبيعة لأدريس السنوسي ليكون رئيساً للبلاد كاملة (٢٦). وفي اجتماع اجدابيا المنعقد في تشرين الثاني –نوفمبر ١٩٢٢ قبل إدريس البيعة. والجدير بالإشارة هنا هو الموقف البارز للمجاهد عمر المختار من قضية الوحدة الوطنية، فقد كان إلى جانب آخرين مصممين على الوحدة الوطنية، وقام بدعاية واسعة النطاق في عدة مناطق من برقة للعمل من أجل تحقيقها لأن هؤلاء كانوا "يدركون موقف إدريس إلا أنهم كانوا لا يرغبون بوضع شائبة على السنوسية من خلال السيد إدريس السنوسي" (٢٧).

وفي أواخر أيلول –سبتمبر ١٩٢٣ قضى الإيطاليون على آخر محاولة للمقاومة على إقليم طرابلس وأخرج قادة المقاومة من البلاد بعد جهاد دام أكثر من اثني عشر عاماً، فمنهم من لجأ إلى مصر وسوريا ولبنان أو إلى تونس، ومنهم من آثر البقاء لمقاومة الإيطاليين فانسحبوا إلى فزان وبرقة واشتركوا في المقاومة إلى قادها المجاهد عمر المختار (٢٨)، بعد أن استلم القيادة الفعلية لحركة المقاومة بعد رحيل إدريس السنوسي إلى مصر في العام نفسه.

والجدير بالذكر أن الكفاح في ليبيا وجد صداه العربي يشكل عام، وتلقى الدعم المادي والمعنوي من أشقائه القريبين في مصر وتونس، وكان للشعب التونسي دوره البارز في المساندة البشرية والتسليحية والمؤنية في الوقوف إلى

جانب الكفاح الليبي منذ بداية الاحتلال عام ١٩١١، على الرغم من الخضوع للاستعمار الفرنسي.

عمر المختار والمرحلة الأخيرة في الكفاح الوطني المسلح:

تعتبر هذه المرحلة وهي الأخيرة في الكفاح الشعبي في ليبيا ضد الاحتلال الإيطالي من أهم مراحل الكفاح الوطني، ويمكن أن يطلق عليها بحق المرحلة الملحمية حيث تجلت لدى الشعب، وبشكل أكبر، روح التضحية والفداء والبذل والتصميم على الحرية والاستقلال الوطني رغم الحصار والتضييق ورغم تصاعد الهجمة الاستعمارية الإيطالية في الطريق الذي بدأته في إبادة وتشريد الشعب. وقد تركزت قيادة حركة المقاومة بيد المجاهد الكبير عمر المختار، كما تميزت هذه المرحلة من خلال اتباع المختار أسلوباً قتالياً جديداً بعيداً عن الحرب النظامية، وهو أسلوب حرب الكمائن (العصابات).

استلم عمر المختار قيادة حركة المقاومة بصفة (النائب العام) بعد رحيل إدريس السنوسي إلى مصر. وقد لاقى قبول إدريس لـ (البيعة) لترؤس البلاد في تشرين الثاني –نوفمبر ١٩٢٢ معارضة إيطالية، غير أنه رفض التراجع عن ذلك لكنه لم يدعم ذلك بفعل مقاوم، أي العودة ثانية لحمل السلاح ومواجهة المحتلين، فسافر في كانون الأول –ديسمبر ١٩٢٢ إلى مصر "بحجة مرضية" ولم يرجع، ووقع في خطأ ستراتيجي كبير لأنه لم يستغل الإمكانات البشرية القتالية والمساحة الأرضية التي توفرت لديه من خلال البيعة. وبعد رحيله عهد بالقيادة العامة للمجاهد عمر المختار، فيما قام شقيقه الرضا نائباً عنه في الأمور الدينية والعائلية. وقد كان رحيله في وقت تصاعدت فيه الأطماع الإيطالية بوصول الفاشية إلى الحكم. وجاء رحيله فشلاً غير معلن لاجتماع إجدابيا.

كان عام ١٩٢٢ بداية الحد الفاصل بين فترة الهدنة وضراوة الاكتساح الإيطالي للمنطقة بكاملها، وبدأت المرحلة بنقض حكومة موسوليني الفاشية للتعهدات التي قطعتها الحكومة الإيطالية السابقة مع قادة المقاومة في ليبيا. ففي آذار –مارس ١٩٢٣ أعلن حاكم ليبيا الإيطالي الجنرال بونجيوفاني "إن جميع الاتفاقات التي عقدتها الحكومة مع السنوسيين هي باطلة وملغاة" فكان ذلك إيذاناً ببدء الحرب من جديد، فكانت حرباً لا هوداة فيها (٢٩).

تبنت إيطاليا الفاشية في هذه المرحلة سياسة (القبضة الحديدية) فأعلنت الأحكام العرفية وحلت المعسكرات المختلطة في مراوة وسلطنة والمخيلي

والابيار وتكنس وعكرمة.

وباشرت حملات الإبادة الجماعية ضد الأهالي بادئة بمدينة أجـدابيا مقـر الحكومة السنوسية حيث هاجمتها في ٨ آذار –مـارس ١٩٢٣ وسـحقت مـن وجدته فيها، ثم أعملت القتل والتشريد في المـدن الـساحلية، درنـة، طبـرق، بنغازي. ومنذ ذلك الوقت تصاعدت عمليات التعبئة الوطنية الشاملة التي بـدأها عمر المختار، فعقد اجتماعاً مطولاً مع قبائل السعدي والجبارنـة والحرابـي، تدارس معهم الأوضاع الناشئة عن شراسة الهجمة الإيطالية وتخلـي إدريـس السنوسي عن البلاد. واستقر الرأي في النهاية على ضرورة مواصـلة القتـال واعتماد تكتيك حرب العصابات لمواجهة القوات المحتلة (٣٠).

وتم خلال الاجتماع اتخاذ الإجراءات التالية:

١–تأمين إسناد اقتصادي مادي متين للكفاح، حيث أعد المختار ترتيبـات كاملة لجمع ضريبة العشر من كل السكان وبرمج الإنفـاق لكـل مـا يجمع.

٢–أبدى اهتماماً بتجهيز المقاومة من الأسلحة والذخيرة والملابس ومـواد أخرى كانت ترسل من مصر وتوزيعها بشكل عادل وكامل على جميع قواته.

٣–قسم المقاومة إلى مجاميع بأعداد تتراوح ما بين ١٠٠ –٣٠٠ مقاتل من الرجال الأشداء، يرأسهم قائد ثانوي وموظف للقضايا المدنية وقـاض للمسائل الدينية والشرعية مع ضابط ميرة وضباط آخـرين للواجبـات العامة.

٤–عمل على تأمين خدمات استخبارية كافية بحيث أصـبح قـادراً علـى تأمين "عين" أو مخبر في كل مركز إيطالي لكي يكون على بينة مـن نواياهم وتحركاتهم (٣١).

إن هذا التنظيم الدقيق لحركة المقاومة والإشراف المباشر من قبـل عمـر المختار على كل صغيرة وكبيرة، والأسلوب القتالي المتبع (حـرب الكمـائن) اكسب حركة المقاومة قدرة على دوام المواجه وشل معنويات القوات الإيطالية، وفعلاً وكما يقول فيكو، كان عمر المختار "رجل الجبل" هو الوريـث الحقيقـي للسيد أحمد الشريف أكثر من إدريس السنوسي (٣٢).

أصبح عمر المختار "نقطة الارتكاز" لحركة المقاومة المسلحة وخاصة بعد

أن تمكنت القوات الإيطالية من إنهاء المقاومة في طرابلس في أيلول –سبتمبر ١٩٢٣. وساد اتجاه الرفض للوجود الإيطالي من خلال الإصرار على مواصلة الكفاح، واتضح هذا الاتجاه الوطني بشكل أكبر عندما زار المختار مصر (١٩٢٣) للقاء إدريس ليسأله متى العودة؟ لكنه (لم يحظ بجواب حاسم) بل دعاه إدريس للاستقرار في مصر وترك الجبل الأخضر، رد عليه بالقول "لن أبرح الجبل الأخضر مدة حياتي ولن يستريح الطليان فيه حتى يواروا لحيتي التراب"، "ما الفائدة من العيش مهاجراً ذليلاً، يجب أن أعود لأموت وأؤدي بذلك آخر حق علي لله ولبلادي" (٣٣).

ويتأكد موقفه الكفاحي أيضاً عندما اجتمع به مشايخ قبيلته من الذين رحلوا إلى مصر، وهو في طريق عودته إلى برقة والذين حاولوا أن يثنوه عن عزمه على مواصلة الكفاح بدعوى كبر سنه، فكان جوابه قاطعاً فاصلاً وقال لمحدثيه "إن كل من يقول لي هذا الكلام لا يريد خيراً لي لأن ما أسير فيه هو طريق خير لا ينبغي لأحد أن ينهاني عن سلوكها وكل من يحاول ذلك فهو عدو لي" (٣٤).

وهكذا ساد اتجاه الرفض للوجود الإيطالي والاستمرار بالكفاح حتى النهاية، لكن المختار مع ذلك ومن خلال الوعي العميق بطبيعة هذه الحرب ومدى حاجة المقاومة للدعم، لم يقطع علاقته نهائياً بإدريس السنوسي، وقد عرف عنه احترامه للعائلة السنوسية، فاستفاد من وجود إدريس وغيره من القادة السنوسيين في مصر لدعم حركة المقاومة. من جهة أخرى أشارت بعض المصادر ومن خلال ما كشف من وثائق جديدة تتعلق بحركة المقاومة الليبية إلى أن السيد أحمد الشريف بقي على صلة بحركة المقاومة، موجهاً لها من الخارج وخاصة بعد استقراره في الحجاز (٣٥) ومهما يكن من أمر فإن الاتجاه الذي اختطه عمر المختار من قبل هو الذي ساد خلال هذه المرحلة، وتعمق أكثر من خلال حث السيد أحمد الشريف على مواصلة الكفاح.

اجتمع عمر المختار بعد الهجوم الإيطالي على اجدابيا مع القيادات العسكرية للتداول في استراتيجية الكفاح ضد القوات الإيطالية، وتمخض الاجتماع عن الأمور التالية:

١-يستمر عمر المختار في الجبل الأخضر ويتخذه قاعدة له وينشئ داخله مراكز لتدريب المتطوعين.

٢-يرابط الشيخ صالح الأطيوش (أحد قادة المقاومة) في البريقة ويتخذها

قاعدة لمقاومة الإيطاليين.

٣-تؤسس ثلاثة مراكز عسكرية أمام درنة وفي شماسا داخل الجبل الأخضر وفي الحرجة.

وجاء هذا التوزيع لكي يعزز وجود المقاومة في مناطق واسعة من برقة ليتمكنوا من إشغال القوات الإيطالية بشكل أكبر من خلال أسلوب حرب العصابات. وكان اختيار عمر المختار للجبل الأخضر ليكون قاعدة لحركة المقاومة قد دلل على رؤيا عسكرية صائبة في اختيار المواقع الستراتيجية في مثل هذه الحرب، ذلك أن الجبل الأخضر بغاباته الكثيفة ووديانه وتعرجاته وتوفر المياه فيه، إضافة إلى توفر العنصر البشري والمواد الغذائية، كان أصلح المناطق لحرب الكمائن (العصابات) في حين كانت المناطق الداخلية الجغبوب -اوجلة -جالو -الكفرة، مناطق دفاع في العمق، وقد اعترف الجنرال غرازياني في مذكراته بصواب هذا الاختيار للجبل الأخضر وأكد "صعوبة الوصول إليه -إلى عمر المختار -لتنفيذ العمليات العسكرية" ومراقبة المقاومة والجماهير على السواء (٣٦).

قسم المجاهد عمر المختار حركة المقاومة على عدة أدوار -معسكرات - في عام ١٩٢٤، وقد نظم المقاومة حسب القبائل فجعل لكل قبيلة فرقة باسمها، يساعدها عدد من الإخوان وعلى رأس كل فرقة قائد، وكان المفضل أن يكون قائد الفرقة من أفراد القبيلة لكي يتسنى له ضبط أفرادها بشكل أفضل. ويبدو أيضاً أن هذا التقسيم (القبلي) كان الهدف منه خلق حالة التنافس بين الفرق المقاتلة لكي تبقى حالة التوتر والاستعداد العالي قائمة بشكل أكبر. وتختلف هذه الأدوار من حيث عدد مقاتليها ومن حيث توزيعهم على المناطق وهذه الأدوار هي:

١- دور العبيد، ويتكون من (٨٠٠) مقاتل، وتقع مخيماتهم قرب (بوقال) تحيط بها غابات كثيفة وتمتلك حركة المقاومة في هذا الدور (١٥٠٠) بندقية.

٢- دور البراعصة، ويتكون من (٤٥٠) مقاتلاً يضم إليهم عند الحاجة (٦٠٠) مقاتل متخصصون للدفاع عن المخيمات باعتبارهم مسالمين وينضمون عند الحاجة إلى صفوف المقاومة معززين للدور -المعسكر -عند الهجوم عليه.

٣- فرقة الحاسة، وتتكون من ١٥٠ مقاتلاً .

٤- دورية مستقلة (دراسة) تتكون من (١٥٠) مقاتلاً أيضاً.

٥- دور العواقير ومركزه مدينة الشعفة، ولم يعرف عدده بالضبط فهو من أكبر الأدوار المقاتلة وحدوده من (الحمدة) شرقاً إلى سيدي سلطان غرباً.

وكل هذه التنظيمات من وضع المجاهد عمر المختار الذي يعتبر كما يعترف غرازياني (محيي ومرتب الثروة ضد حركتنا وقواتنا) (٣٧).

تصاعدت حركة المقاومة المسلحة في برقة من جديد يساندها الشعب بكل فئاته في الجبل الأخضر وبقية المناطق من ليبيا. وحرص المقاتلون الوطنيون على عدم الدخول مع الإيطاليين في معركة مما أشعر القوات الإيطالية وهي تقاتل في كل مكان، أنها تقاتل شعباً بأسره وليس جيشاً. وقد عبر القائد الإيطالي تيروزي (حاكم برقة عام ١٩٢٧) عن ذلك بقوله:

"إننا نحارب عدواً ليس له شكل متماسك مما جعلنا على أهبة الدفاع باستمرار، وكأن الثوار مثل النار يمكن أن يظهروا اليوم في مكان وغداً على بعد خمسين كيلو متر منه، واليوم الذي يليه على بعد مائلة متر وهكذا، ولذلك فإن خمسة أو عشرة آلاف من جنودنا غير كافين ضد مائتين أو خمسمائة من الثوار" الذين كانوا يهجمون في الليل عادة ويفاجئون عدوهم الإيطالي في أرض وعرة يعرفون مسالكها كل المعرفة (٣٨).

وخلال الفترة (١٩٢٤ -١٩٢٥) وقعت عدة معارك بين الطرفين أشهرها معركة الرحيبة وعين المطمورة وكرمة التي قال فيها المختار "بأننا وجدنا في ميدان القتال ما ينيف عن (٥٠٠) قتيل من العدو بينهم ماجور وثلاثة ضباط)". واستمرت حركة المقاومة تأخذ امتداداتها الأفقية بكل المناطق حيث انتشرت المجاميع القتالية من الجبهة الغربية في سرت شمالاً إلى فزان جنوباً وإلى جالو شرقاً وشغلت قسماً كبيراً من الجيش الإيطالي الذي راح يصعد حملاته ضدها وضد الشعب عموماً. فقد لجأت القوات الإيطالية في هذه المرحلة من الحرب إلى أعمال الإبادة والتقتيل والتنكيل وحرق المضارب وإتلاف الغلال وقتل المواشي أو مصادرتها واستخدمت في ذلك الطائرات أيضاً، كما تمكنت من احتلال العديد من المدن الصغيرة والمتفرقة سواء في الجبل الأخضر أم في جارق وغيرها من المناطق، لكن سلطتهم ظلت لا تتعدى المراكز التي يقيم فيها

الجند، أي أن سلطتهم ظلت لا تتعدى المدن الساحلية بعيداً عن الداخل (٣٩) مما يؤكد قدرة المقاومة الوطنية والشعب من ورائها على مواجهة قوات الاحتلال البريطاني، وأنهم بعد ثلاثة عشر عاماً من الغزو الإيطالي ما زالوا يمتلكون القدرة على المواجهة والكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطني.

الاستراتيجية العسكرية الإيطالية الجديدة:

في نهاية عام ١٩٢٥ غير الإيطاليون استراتيجيتهم العسكرية في الصراع مع حركة المقاومة الليبية، فقد توهموا أن صمود المقاتل العربي الليبي واستماتته في الدفاع عن أرضه وحريته يعودان إلى المتوفر لديه من الإمكانات القتالية والمؤنية من الخطوط الخلفية في عمق البلاد (الجغبوب، جالو، الكفرة). وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأي إلا أن الأحداث فيما بعد أكدت أن جذوة الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطني بقيت مشتعلة في نفوس الشعب وحركة المقاومة رغم كل محاولات التطويق التي مارستها القوات الإيطالية تجاهها.

وعليه فقد حشد الإيطاليون قوة عسكرية كبيرة لاحتلال الجغبوب (*) تتألف من ألفين من الجنود وفصائل من السيارات المصفحة المسلحة بالمدافع والرشاشات بلغ عددها ثمانين سيارة إضافة إلى (٣٥٠) سيارة أخرى لنقل المؤن والمهمات، كما شاركت (١٢) طائرة لمساندة الحملة (٤٠).

كانت مدينة الجغبوب أكبر الواحات الخلفية عدة وعدداً وهي تشكل منطقة دفاع رئيسية في العمق، ولما كانت الجغبوب خاضعة اسمياً للحكومة المصرية، فقد استطاع الإيطاليون عن طريق لندن إقناع الملك فؤاد بالتنازل عنها، وكان عليها يومذاك صفي الدين السنوسي، وكان يملك عدداً من المدافع والبنادق، لكنه سلمها لهم بدون مقاومة في ٨ شباط -فبراير -١٩٢٦، وقيل بإيعاز من إدريس السنوسي في وقت كان بإمكانه أن يبدد الإيطاليين في قلب الصحراء، فكان تسليمها أمضى سلاح استخدموه في قتل السيد عمر وأكبر معين على سد الحدود المصرية في وجه المجاهدين والتي كانت أعظم مورد لرزقهم (٤١)، وكان عمر المختار يومذاك محاصراً في قواعده في الجبل الأخضر، وقد حاول كسر طوق الحصار وإرسال مجموعات من قواته لصد القوات الإيطالية لكنه لم يفلح، مما جعله يضع قواته في حالة تهيؤ للدفاع عن مراكزها وخاصة معسكرات البراعصة والحاسة والعبيد نظراً لتحرك القوات الإيطالية وتهديدها

لها (٤٢).

أدت حالة الحصار الإيطالي لقواعد المقاومة في الجبل الأخضر إلى النقص في المال والعتاد والمؤن مما أدى إلى ذهاب المجاهد عمر المختار إلى مدينة جالو ولقاء السيد الرضا الذي ينوب عن أخيه إدريس في حكمها إضافة إلى أوجلة والكفرة وغيرها من المناطق الداخلية. وقد شكا له المختار حالة المجاهدين ورجاه أن يعطيهم شيئاً من المال الذي كان يجمعه باسمهم، فأبى وألح عليه المختار لكن عبثاً ذهبت محاولته وأخيراً رجاه أن يشتري لرجال المقاومة بعض جلود الإبل ليستعملوها نعالاً يتقون به حفا الجبل الأخضر فكان "كنافخ في الرماد" ورجع المختار إلى جبله. بعد ذلك استطاعت إيطاليا استمالة الرضا إلى جانبها حين وعدته بالراحة والاستقرار والأموال، ثم خذلوه ونفوه إلى روما بعد ذلك، فيما التحق ابنه الحسن بالسيد عمر المختار في الجبل الأخضر، فأكرمه في حين بقي ابنه الآخر، الصديق، حاكماً على جالو (٤٣).

استمرت القوات الإيطالية في تنفيذ استراتيجيتها بعد احتلال الجغبوب، وبدأت منذ تعيين حاكم جديد لبرقة عام ١٩٢٧، وهو الجنرال تيروزي لإكمال مخطط التطويق واحتلال الأماكن الداخلية فاستطاعت احتلال "مسوس" في ١٦ آذار –مارس ١٩٢٧ ثم "ساونو" بعد يومين وأخيراً "جوف المطر في ٢٧ منه، وفي ٢٧ –٢٨ نيسان –إبريل ١٩٢٧ هزموا المجاهدين في معركة "قبر الظاهر" فيما استمرت المعارك بين الفريقين في الجبل الأخضر في منطقة "وادي الكهوف من ٢ –١١ أيار –مايو – كما استطاعت في أيلول –سبتمبر –احتلال المناطق الغربية والتي تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة بنغازي (٤٤)، وتقدمت نحو الداخل لاحتلال مدينتي جالوا وأوجلة، ووصلت منطقة "زلة" واحتلتها في ٢٢ شباط –فبراير –١٩٢٨ بعد أن أبدت المقاومة فيها من الشجاعة والصمود الشيء الكثير واضطر المجاهدون بعدها إلى التقهقر بعد أن نفذت "خراطيشهم"، وبينما كانت الحرب دائرة في "زلة" كانت التدابير العسكرية تتخذ للتقدم لاحتلال أوجلة وجالو، فتحرك الجيش الإيطالي من "الحسيات" بقيادة الكولونيل مزتي، واستطاع احتلال أوجلة في ٢٣ شباط –فبراير –وجالو يوم ٢٥ منه، ومرادة في ١٨ آذار –مارس –١٩٢٨، وبذلك استطاع الإيطاليون عزل المجاهدين في الجبل الأخضر عن مصر من الناحية الشرقية وعن مراكز السنوسية الجنوبية في فزان والكفرة (٤٥).

كان احتلال أوجلة وجالو شديد الوقع على النفوس لأنهما المنفذ الوحيد إلى

الصحراء بعد الجغبوب، لكن بقاء الكفرة عزز من صمود المقاومة، كما كان لرباطة الجأش وحسن القيادة اللذين اتصف بهما عمر المختار أثرهما الكبيران في إبقاء معنويات المقاتلين عالية بحيث أن حركة المقاومة هاجمت أسوار درنة وما حولها في الفترة ذاتها. كما استطاع عمر المختار أن يبيد قوة إيطالية أرادت مهاجمة قافلة من البراعصة خرجت من السلوم محملة بالعتاد قاصدة الجبل الأخضر في حزيران –يونيو –١٩٢٨. وعليه أوضح عمر المختار للإيطاليين أن الوصول إليه كما اعترف غرازياني "لا يزال من الرموز التي لم يهتدوا إلى حلها" وأضاف بأن الجبل الأخضر كان "مشكلة" الإيطاليين حيث يوجد عمر المختار متحدياً جبروتهم، ويؤكد من جهة أخرى بأن المختار رغم الضغوط التي تعرض لها عامي ١٩٢٧ –١٩٢٨، "فما زال قائماً بسلاحه في وجهنا" (٤٦). ومع نهاية عام ١٩٢٨ بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الليبية الإيطالية بعد أن وحدت إيطاليا إقليمي ليبيا (برقة وطرابلس) تحت قيادة حاكم واحد هو الجنرال بادوليو.

عهد المصالحة الفاشل:

بدأت في نهاية عام ١٩٢٨، العلاقات بين قيادة الحركة الوطنية الليبية والقيادة العسكرية الإيطالية تأخذ مساراً آخر. فقد أيقن الإيطاليون أن الطريق العسكري لفرض نفوذهم على البلاد لا يزال متعثراً رغم قدرتهم على احتلال العديد من المناطق الداخلية وتضييق الحصار على حركة المقاومة في الجبل الأخضر. ويمكن القول إن عهد المصالحة لحل النزاع بين الطرفين عن طريق المفاوضات كان مسألة ضرورية لحركة المقاومة أيضاً لكي تتمكن من تنظيم قواها من جديد وتؤمن توريد أسلحة ومؤن من المناطق التي لا زالت غير خاضعة للاحتلال الإيطالي وخاصة مدينة الكفرة. وكان ذلك مسألة ضرورية لها إذا علمنا أن تضحيات المقاومة في الأفراد، لعام ١٩٢٧ فقط، بلغت (١٢٩٦) شهيداً ومن الماشية (٣٠٤٠٠) رأس، ولعام ١٩٢٨، (٢٨٠) مقاتلاً إضافة إلى (٢٦٨٦٦) رأساً من الماشية، ولعام ١٩٢٩، (٨٠٠) مقاتل إضافة إلى (٢٠٠٠) رأس من الماشية، ولا يدخل في عداد ذلك الشهداء الذين أزهقت أرواحهم في غير ساحات القتال (٤٧).

ومن جانب آخر، أراد الطليان الدخول في المفاوضات لعقد الصلح

والوصول إلى تسوية بدون خسائر مادية تضمن لهم تحقيق أطماعهم، وعلى هذا، فقد أوعز الجنرال بادوليو إلى الحاكم العسكري الإيطالي في المرج، بأن يتصل بالمجاهد عمر المختار ويباحثه في عقد اتفاق ينهي الخلاف بينهما. وفي ٢٠ نيسان –أبريل –١٩٢٩ دارت مفاوضات أولية بين الجانبين، وخير المندوبون الإيطاليون السيد عمر المختار بين أمور ثلاثة، إما الذهاب إلى الحجاز أو إلى مصر أو البقاء في برقة، فإذا رضي البقاء فيها تخصص له الحكومة مرتباً ضخماً وتعامله بكل احترام، ومعنى ذلك قتل حركة المقاومة باستمالة قائدها. لكن المختار رفض كل هذا وأكد بأنه ليس من الطراز الطامع في الدنيا، المتهالك على أعراضها (٤٨).

واستؤنفت المفاوضات ثانية وثالثة ثم قدم المختار شروط الصلح التي تفاوض مع بادوليو على بنودها، وهي:

١–[أن يحضر مندوب من طرف الحكومة المصرية ومندوب من طرف الحكومة التونسية ليشهدوا الشروط التي نتفق عليها ويكون ناقض العهد منا مسؤولاً أمام العالم بشهادتهما.

٢–لا تتدخل الحكومة الإيطالية بأمور ديننا، كما لنا الحق في تأديب كل من يخرج عن الدين أو يهزأ بتعاليمه أو يتهاون في ا لقيام بواجباته.

٣–أن تكون اللغة العربية معترفاً بها رسمياً في دوائر الحكومة الإيطالية.

٤–أن يكون الموظفون من الوطنيين والإيطاليين.

٥–أن تفتح مدارس خاصة يدرس فيها التوحيد والتفسير والحديث وسائر علوم الدين.

٦–أن تفتح مدارس لتعليم اللغة العربية والإيطالية على السواء، وإلا يحرم الوطنيون من التعليم العالي، ويلغى القانون الذي وضعتموه سنة ١٩٢٣ والذي ينص على منع الوطنيين من دخول المدارس العالية، كما يلغى القانون الذي وضعتموه في السنة نفسها بعدم المساواة في الحقوق بين الوطني والإيطالي.

٧–أن تكون إدارة الأوقاف تحت تصرف هيئة مسلمة بإشراف رئيس مسلم ويكون لها نظار مسلمون.

٨–أن تعيد الحكومة الإيطالية جميع الأملاك التي اغتصبتها من الأهالي.

٩–أن يكون للأمة رئيس تختاره بنفسها، ويكون لهذا الرئيس مجلس من

كبار الأمة لــه حق الإشراف على مصالحها، كما يكــون للقاضــي القول الفصل في الوطنيين.

١٠-أن نكون أحراراً في حمل السلاح على اختلاف أنواعه، كما يكون لنا الحق في جلبه من الخارج إذا امتنعت الحكومة الإيطالية عن بيعــه لنا]. وقد تسلم موفد القيادة العسكرية الإيطاليــة، سيــشلياني، هــذه الشروط ووعد بأن يعرضها على الجنرال بادوليو ويوافي السيد عمر المختار بما يتم في أقرب وقت ممكن، وعلى هذا انتهت المفاوضات (٤٩).

يلاحظ من شروط السيد عمر المختار عدم وجود تأكيد واضح على إنهــاء الاحتلال الإيطالي للبلاد كما كان موقفه في السابق، لكن جوهر هذه الــشروط يؤشر نوعاً من "الاستقلالية" في الشؤون الوطنية في الــداخل، وتقتــرب مــن الاستقلال الكامل فيما يتعلق بالشؤون الخارجية "البند العاشر"، ويبدو أن وضــع حركة المقاومة في تلك الفترة التي أحكم فيها الإيطاليون الحصار عليها من كل ناحية أملى عليه اتخاذ هذا الموقف كمرحلة أولى على طريق الاستقلال الكامل وإنهاء الوجود الاستعماري، وللدلالة على ذلك قام المختار بمقاومة أي ســلوك يدعو إلى حل المقاومة، واتخذ الإجراءات الكفيلة ببقائها قوية متماســكة، لأنــه كان يدرك طبيعة النوايا الاستعمارية لإيطاليا، وكان التأكيد على التمسك باللغــة العربية والدين الإسلامي بمثابة الدفاع عن الذات الوطنية العربية الإسلامية ضد محاولات "الطلينة" والعدوان على الهوية، كما فعل الفرنسيون في باقي أقطــار المغرب العربي.

في هذه الفترة انشق الحسن بن الرضا عن عمر المختار، فقــد اســتخدمه الطليان بوقا ليفتت شمل المقاومة بدعوته إلى الانفصاض عن المجاهــد عمــر المختار، ويذكر المجاهدين بـــ "الهناء"!! و"الراحة" إن هم اســتجابوا (٥٠)..!! وقد رفض المختار هذا السلوك البعيد عن المصلحة الوطنية وتمــسك بــأن لا يخضع للسلطة الإيطالية، وبدأ في جباية الزكاة ليواجه المصروفات العامة لقادته خوفاً من أن تتسرب إلى دوريات الحسن بن الرضا التي تتمتع بكل الإمكانــات الحكومية (٥١)، حيث كان الطليان يقدمون التسهيلات المادية والغذائيــة لــدور (معسكر) الحسن الذي اتخذ مقره في غوط الجبل قرب مرادة، وأخذت القــوات الإيطالية تصرف على هذا الدور وضباطه المرتبات، وتقدم لهم المؤن كالــدقيق والسكر والرز، لذا أطلق عليه المجاهــدون، دور الــدقيق مــن بــاب التنــدر

والسخرية (٥٢)، ولم يكتف بجباية الزكاة، بل عمل على شرخ صفوف الحسن، حيث اعترف غرازياني بأن المختار استطاع أن يدس أتباعه بين صفوف أتباع الحسن واستطاع هؤلاء إبعاد إخوانهم في حركة المقاومة عن التبعية للحسن، وقد أدى ذلك إلى تضاؤل سلطة الحسن "من جراء تأثيرات عمر المختار على النفوس" فانشق عدد من رجال المقاومة عنه (٥٣)، وارتموا في أحضان الوطنية التي كانت تنتظر رد الطليان على شروط الهدنة.

وأخيراً، وبعد ٦ أو ٧ شهور من الانتظار على رد الجواب من قبل سيشلياني في آخر اجتماع معه في "سيدي رويفع" هاجمت الطائرات الإيطالية مواقع المقاومة، فكان ذلك جواباً صريحاً من قبل الإيطاليين، وألقت الطائرات عليهم مقذوفاتها، واستطاعت المقاومة إسقاط واحدة منها. وكان ذلك عودة من قبل الإيطاليين إلى الأسلوب العسكري، لقمع المقاومة، وفي الوقت نفسه عودة إلى الكفاح المسلح ثانية من جانب الحركة الوطنية. وقد أيقن قادة الحركة وعلى رأسهم السيد عمرٍ المختار أن عقد الآمال على أخذ الحقوق الوطنية بالطرق السلمية لا يجدي نفعاً، وتأكد القول بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، فكانت رحلة الكفاح ثانية بلا هوادة. وقد أصدر المجاهد عمر المختار بعدها بياناً مطولاً ألقى فيه كل تبعية على الإيطاليين ومما قاله "وليشهد العالم أجمع أن نوايانا نحو الحكومة الإيطالية شريفة، وما قصدنا إلا الحرية والاستقلال، أما مقاصد إيطاليا وأغراضها فترمي إلى القضاء على كل حركة قومية تدعو إلى إنهاض الشعب الطرابلسي المتقدم، وهيهات أن يصلوا إلى ما يريدونه ما دامت لنا قلوب تعرف أنه في سبيل الحرية يجب بذل كل مرتخص وغال، وهانحن ندافع عن كياننا ونبذل دماءنا الزكية فداء للوطن". ثم أضاف "ولهذا نحن غير مسؤولين عن بقاء هذه الحالة الحاضرة على ما هي عليه حتى يثوب أولئك الأفراد النازعون إلى القضاء علينا إلى رشدهم ويسلكوا السبيل القويم ويستعملوا معنا الصراحة بعد المداهنة والخداع" عمر المختار –قائد القوات الوطنية (٥٤)].

في هذه الفترة العصيبة من تاريخ الحركة الوطنية المسلحة، أعاد الإيطاليون الرضا من روما لكي يستخدموه ثانية لضرب حركة المقاومة والمصلحة الوطنية وليكمل ما بدأه ابنه الحسن في محاولة شق صفوف الحركة. وقد أكد غرازياني ذلك وهو "أن يستغل في نشر البيانات ويتمكن من التأثير على الثوار" وبمجرد وصوله إلى ليبيا اجتمع بابنه الحسن وأقطاب الأعيان الراغبين في الاستسلام والرضوخ للاحتلال الإيطالي (٥٥).

في آذار –مارس –١٩٣٠ أصبح الجنرال غرازياني الحاكم الأعلى للقوات الإيطالية في برقة، وبدأت صفحة جديدة من الحرب الليبية –الإيطالية. فقد كان مصمماً على وضع حد للمقاومة الوطنية، ولتحقيق هدفه عمد إلى أن يحول دون وصول الإمدادات للمقاومة من السكان من الداخل أو من الخارج، فكان يلقي القبض على كل من يعرف أنه ساعد المجاهدين، وأصدر أوامره بنزع السلاح من أيدي الشعب بدون شفقة أو رحمة (٥٦). كما قام الإيطاليون، من أجل إفناء الناس في بلد كليبيا يندر فيه الماء، بإغلاق الآبار، فكانت النتيجة مفجعة، فلقد مات خلق كثير ونفقت أعداد كبيرة من الأغنام حول حفر المياه، وتشتت الناس في الصحراء لئلا يصل إليهم الإيطاليون (٥٧)، كما أنشأ غرازياني "المحكمة الطائرة" وهي محكمة عسكرية كان أعضاؤها ينقلون من مكان لآخر، حيث يلقى القبض على من يتهم بمساعدة أو بالاشتراك مع حركة المقاومة، وكانت هذه المحكمة تأخذ بالظنة وتحاكم محاكمة صورية وكان حكمها يغلب على "الجرم" ليكون ذلك رادعاً للغير. وقد تجلى في هذه "المحكمة" الطابع اللاإنساني في الحكم على الناس حتى الأبرياء. كما أقفل غرازياني الزوايا وصادر أملاكها ونفى شيوخها وعطل مرافق الحياة فيها، كما ملأ معسكرات الاعتقال بالكثير من أبناء البلاد (٥٨).

إن هذه الإجراءات التي قام بها غرازياني تأتي محاولة منه لتضييق الحصار أكثر على حركة المقاومة والقضاء عليها. وقد صرح غرازياني "أن عمر المختار الذي أضفى على نفسه صورة الرجل الذي لا يقهر وأسطورة الزمان.. يجب أن نعامله بنفس الطريقة التي استعملناها في القطر الطرابلسي وهي قتله مع جماعته بالتدريج وتضييق الخناق عليه في كل الميادين إلى أن يخضع لسلطتنا.. أو يباد هو وجماعته بالجوع والعطش وبالحديد والنار" (٥٩).

وجاء الرضا ليسهل الاحتلال الإيطالي للبلاد بعد جملة الإجراءات اللاإنسانية التي اتخذها غرازياني، فوجه نداء في العام نفسه إلى الشعب جاء فيه: "إن خضوعي لدولة إيطاليا الفخيمة قد كان عن طيبة خاطر ولم أكن مكرهاً، كما أني لست مكرهاً اليوم على نصحكم هذا بل هو صادر عن ضميري نتيجة التجربة الصحيحة والتفكير في الصالح العام، لذلك نبذت كل شيء باطل (كذا) ورجعت إلى الدولة، فتأكدوا أنني بالقلب والذات مع هذه الحكومة أعادي من يعاديها وأصادق من يصادقها" وبينما يصف غرازياني بـ "العزيز" وبـ "رحيم عادل"!! ينعت حركة المقاومة بكونها حركة "باطلة" وبـ

"العصيان" حيث يقول "لهذا أدعوكم إلى ترك العصيان" فكانت دعوة صريحة إلى بث الشقاق والتخلي عن عمر المختار على طريق الخضوع والاستسلام للاحتلال (٦٠)، ومع ذلك فقد استمرت حركة المقاومة في كفاحها، يساندها الشعب بما يستطيع من مدد، وخلال الفترة من نيسان -أبريل -لغاية كانون الأول -ديسمبر -من عام ١٩٣٠، جرت اشتباكات غير حاسمة بين الإيطاليين وقوات عمر المختار في الجبل الأخضر، وتمكن فيها الإيطاليون من الاستيلاء على منطقة الفايدية في ١٤ حزيران -يونيو -واضطر المختار إلى نقل مركز عملياته إلى الناحية الشرقية في (الدمنا) لقربها من الحدود المصرية، وأخذ يهاجم القوات الإيطالية في منطقة عين غزالة، ولكن في ٢٠ أيلول -سبتمبر - جرت معركة "كرسة" التي استشهد فيها خير قواد عمر المختار السيد الفضيل بوعمر وإلى جانبه أربعون شهيداً (٦١). وعلى الرغم من حالة (الضعف) التي ألمت بحركة المقاومة من جراء عمليات التطويق والحصار من كل مكان، فقد استمر عمر المختار يقود قواته بهجوم خاطف في كل مكان من الجبل الأخضر ضد مراكز ودوريات القوات الإيطالية لكي يرفع من معنويات قواته من جهة ويرهب القوات الإيطالية من جهة ثانية.

ويعترف غرازياني بذكاء عمر المختار ومغزى القيام بمثل هذه الهجمات رغم الحصار المضروب عليه فيقول: "هذه الحركات التي يقوم بها عمر المختار من شأنها رفع معنويات الجنود بحيث لا ترهبهم كثرة العدو وسلاحه" ومن هذا المنطلق يقول غرازياني "يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن أمامنا عدواً عنيداً"، ويقول أيضاً مؤكداً دور عمر المختار في إبقاء معنويات المقاتلين عالية "وقد سمعت عمر يقول لأتباعه قبل معركة الساقية، إذا سمعتم زئير الأسد من بنغازي إلى قلب الجبل لا تخافوا سوف تحقق لكم الأيام مرة أخرى أنه تحت جلد الأسد حمار" (٦٢).

إن هذه الشهادات من عدو عمر المختار تعبر بوضوح عن المعنويات العالية التي كان يمتلكها المختار ورفاقه رغم (الضعف) في الإمكانات القتالية التي بحوزتهم، وكان عناده البطولي في مقاومتهم مثار رعبهم الدائم. وعلى ذلك فقد اتخذ غرازياني ومن أجل إحكام التضييق أكثر على عمر المختار قراراً بعزل السكان في الجبل الأخضر عن الحركة عزلاً تاماً، فقام بعملية تهجير للسكان ولماشيتهم. وتشير المراجع إلى أن المهجرين من الجبل الأخضر إلى صحراء سرت بلغ (٨٠) ألف نسمة مع (٦٠٠) ألف رأس من الماشية. وقد

مات الآلاف منهم عطشاً وجوعاً إضافة إلى موت ماشيتهم. وعوملت هذه المجاميع البشرية البريئة بكل فظاعة وقسوة أدت إلى إهلاك الكثيرين، وكان فصل السكان في الجبل الأخضر عن حركة المقاومة "أمضى سلاح استعملته إيطاليا للقضاء على الثورة في برقة، وكان من أفظع ما تبيحه الحروب للقضاء على أحد المتحاربين" (٦٣). ويعترف غرازياني بأن هذه المجموعات السكانية المهجرة إلى صحراء سرت، أحيطت بالأسلاك الشائكة المضاعفة والمزدوجة وخضعت حركتهم لأذونات خاصة –بيرمسو –فانقطعت العلاقة مع حركة المقاومة في الوقت الذي كان هؤلاء –رغم المراقبة الشديدة –يشكلون المورد البشري والاقتصادي للمقاومة. ومع هذا المسلسل المستمر لعمليات التضييق والتطويق فقد صمد المختار ورفاقه وأبى الاستسلام والخنوع واستمر في قيادة الحركة على أحسن وجه، ويؤكد غرازياني بأن المختار "رغم كبر سنه وانحناء ظهره يحتفظ بنظرته القوية الثاقبة التي تدل على أنه رجل يعرف كيف يحكم ومتعود على الحكم"، وأشار أيضاً مؤكداً صمود المقاومة وقدرتها على شن الحملات المتلاحقة على القوات الإيطالية وتأثيرها عليهم، بأن هذه الهجمات قد "أثرت على معنوياتنا.. وأحدثت جروحاً دامية في قلوبنا" واستفهم "إلى متى هذا الشعب لا يلين ولا يقبل الحلول" (٦٤).

احتلال مدينة الكفرة:

استطاعت إيطاليا أن تحتل كامل القسم الغربي من البلاد في مطلع عام ١٩٣٠ حينما هاجمت ولاية فزان واحتلت مدينة مرزق في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٠، وفي ٢٥ شباط من العام نفسه احتلت غات وبدأت إيطاليا في مطلع عام ١٩٣١ مسلسل التطويق على الحركة الوطنية، فكان التوجه نحو مدينة الكفرة التي بقيت آخر خط دفاعي في العمق الليبي إضافة إلى مصر. وجهزت إيطاليا حملة لاحتلالها تعد من أكبر الحملات في تاريخ الاحتلال الإيطالي لمدن برقة، فقد استعمل الطليان للهجوم عليها (٥) آلاف من الإبل لنقل المؤن والذخيرة، و(٣) آلاف أخرى لنقل الجنود و(٢٠) طائرة مجهزة بـ (١٤٠٠) قنبلة. وفي ١٩ كانون الثاني –يناير –١٩٣١، وصلت هذه القوة الكبيرة إلى الكفرة واشتبكت مع الأهالي من الساعة العاشرة حتى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم، وأخيراً استطاعوا دخولها واستباحوا قراها ثلاثة أيام فقتلوا من صادفوه من الأهالي، وانتشروا في القرى والبساتين ونهبوا ما وقع بأيديهم، ولم يرحموا

الشيوخ ولا الأطفال ولا النساء اللاتي اغتصبن، وتشرد الآخرون في الصحراء هرباً من بطش الإيطاليين، لكنهم مع ذلك لم يسلموا من تعقب الجنود والطائرات، وكان سقوطها بيد القوات المحتلة إيذاناً بإكمال الاحتلال الإيطالي للبلاد، ولم يبق إلا منطقة الجبل الأخضر التي تحتضن حركة المقاومة المحاصرة من معظم الجهات، وقد أثر سقوطها تأثيراً كبيراً، حيث لم يبق للحركة الوطنية منفذ للإمدادات إلا الحدود المصرية المخفورة بجيش إيطاليا وطائراتها، ومع ذلك فكانت قوات المقاومة تخترقها لتبتاع من الأسواق المصرية ما يلزمها (٦٥).

نهاية الحركة الوطنية الليبية المسلحة:

إن مسلسل التطويق الذي فرضه غرازياني على حركة المقاومة الليبية لم يؤد إلى استسلامها على الرغم من الضعف الذي أصابها من جراء تناقص قواتها البشرية وإمكاناتها القتالية والمؤنية. وقد حاول عمر المختار وبكل جهد الاستفادة من الحدود المصرية للتزود بما يحتاجه. وعليه فقد حول نشاط المقاومة إلى منطقة البطنان –مرمريقا– من الحدود المصرية وواصل المجاهدون تنشيط التجارة مع مصر من ميناء بردية إلى أمساعد في شريط طوله (٢٥٠)كم. ومن جهة أخرى أخذ في تنظيم المعسكرات ورفع معنويات المقاتلين وتوجيه ضربات متلاحقة للقوات الإيطالية المتمركزة في المناطق المحيطة بالجبل الأخضر، ويعترف غرازياني، بأن المختار وقواته كبدوهم خسائر لا حد لها، ويضيف قائلاً: "وبكلمة واحدة حتى بعد أن اتخذنا كل الاحتياطات ضد الخاضعين لسلطتنا وإبعادهم عن المنطقة واحتلال الكفرة وغيرها من المراكز المهمة، ورغم هذا كله فالثوار لا يزالون أقوياء يهاجموننا في كل مكان"، ذلك لأن حسن الإدارة والسيطرة عند المختار أعطى الليبيين روح المبادرة ووضع الإيطاليين في موقع محفوف بالمخاطر ومقلقل وغير واضح المعالم، وقد اعترف بذلك بعض القادة العسكريين الإيطاليين أمثال تيروزي وكورادو زولي وغرازياني نفسه (٦٦). ومن هنا جاء التفكير في استكمال عمليات التطويق لحركة المقاومة بالعمل على إنشاء الأسلاك الشائكة مع الحدود المصرية، وقد بلغ طول هذه الأسلاك (٣٠٠)كم، بدأت من الشمال قرب الساحل في منطقة بردى سليمان وانتهت إلى ما بعد مدينة الجغبوب، فانقطع بذلك الاتصال بين حركة المقاومة في الجبل الأخضر والعالم المحيط

بها، ووزعت على هذا الحاجز ثلاث مراكز حراسة، وقد حاول المجاهدون اختراق هذه الأسلاك لكنهم كانوا يلاقون الكثير من الصعوبات. ومع هذا فقد ظل المختار صامداً على موقف الرفض وعدم الاستسلام، ولم يجزع ولم يركن لهذا التطويق، بل استمر يشن الغارات على مواقع الإيطاليين، وكان الأمل يحدوه في أن يثور العرب فيمدوا إخوانهم بما يدفع عنهم خطر الجوع الذي لا يخشون غيره، وأمل من إدريس السنوسي في مصر، لكن الأخير كان يتظاهر بشيء لم يفهم منه غير أنه ليس له صلة بالمجاهد عمر المختار (٦٧).

حاول عمر المختار بعد أن سدت في وجهه كل منافذ الإمدادات أن يتصل بالسكان الذين تم تهجيرهم إلى صحراء سرت، لكن قوات الاحتلال الإيطالي تصدت له وأفسدت خطته، ومع هذا، فقد بقيت جذوة متقدة؟ إذ يكفي للدلالة على ذلك ما جرى بين حركة المقاومة والمحتلين الإيطاليين من معارك ومناوشات بلغت (٥٣) معركة و(٢١٠) من المناوشات كما يعترف غرازياني (٦٨)، لكن الحصار استحكم أكثر على الحركة الوطنية المسلحة، وكانت بداية النهاية في أيلول –سبتمبر –من عام ١٩٣١.

في ١١ أيلول –سبتمبر ١٩٣١، وقع المجاهد الكبير عمر المختار في قبضة القوات الإيطالية، فقد كان من عادته أن يقوم بجولات استطلاعية على مواقع القوات الإيطالية وتثبيت حركاتها ومعرفة نواياها تجاه هذا الموقع أو ذاك من مواقع المجاهدين. وبينما كان يقود كوكبة من المجاهدين يتراوح عددها بين ٤٠ –٥٠ مجاهد، التقى بقوة من الجنود الإيطاليين الذين أحاطوه من كل ناحية، وحاول الخروج من وديان الجبل، لكنهم أطبقوا على فم الوادي، فلم يجد بداً من ملاقاتهم رجاء أن يشق له طريقاً، فأصيب جواده برصاصة سقط على أثرها، وسقط معه عمر المختار، فألقي القبض عليه ونقل إلى بنغازي عن طريق البحر في الطراد اوسيني، ثم نقل في سيارة المساجين وأودع السجن (٦٩).

أبرقت قوات الاحتلال إلى الجنرال غرازياني نبأ القبض على عمر المختار مساء ١٢ أيلول –سبتمبر وكان يقضي إجازته في روما، فعاد مسرعاً وأمر المحكمة بالانعقاد في ١٥ أيلول –سبتمبر فجيء بالمختار مصفداً بالحديد وحوله الحراس من كل جانب، وقال غرازياني بأنه وقع في قبضتهم "أسطورة الزمان الذي نجا آلاف المرات من الموت ومن الأسر واشتهر عند الجنود بالقداسة والاحترام لأنه الرأس المفكر والقلب النابض للثورة العربية وكذلك كان المنظم للقتال بصبر ومهارة فريدة لا مثيل لها سنين طويلة" (٧٠).

ودار الحديث بين الرجلين، وحاول غرازياني أن يظهر عمر المختار بمظهر المخطئ الذي إنما يقوم بأعمال "لصوصية" لكن المختار بدا له ثابت العزم رابط الجأش وتمسك بأنه كان يجاهد في سبيل الله وقومه ووطنه ويدافع عن قضية حق وعدل (٧١).

إن عمر المختار حتى وهو في قبضتهم لم يلن ولم يرضخ وبقي صلباً ومتصلباً في الدفاع عن قضية الوطن، وكان حواره حوار المجاهد الحقيقي الذي يعرف كيف يلتصق بتربة وطنه ويدافع عن حريته وكرامته، وبعد مناقشات طويلة انتهى الحكم عليه بالإعدام شنقاً حتى الموت وهو قد قارب السبعين من العمر، وعندما ترجم الحكم له قهقه بكل شجاعة قائلاً، الحكم حكم الله لا حكمكم المزيف، إنا لله وإنا إليه راجعون. وأعدم في اليوم التالي المصادف ١٦ أيلول –سبتمبر –١٩٣١ في مركز سلوق بحضور (٢٠) ألفاً من أبناء المنطقة. ويلاحظ أن الإيطاليين أقدموا على شنقه علناً لكي يقبروا الثورة في نفوس الشعب، لكن ذلك المشهد البطولي كان يفيض بعظمة الموقف وسحره الفاعل في النفوس عندما أخذ يطوق بحبل المشنقة ثابت النفس صامدها، ومضى إلى ربه شهيداً، وانتهت الحركة الوطنية الليبية المسلحة بعد استشهاده بأربعة أشهر (٧٢). ودخلت القوات الإيطالية معاقل الجبل الأخضر، وتم الأمر لهم ولكن إلى حين.

وكان لإعدام المجاهد الكبير عمر المختار صداه العربي، ووقعه الأليم في النفوس، فبكاه الشعب العربي ورثاه الشعراء بقصائد طوال تمجد فيه الروح الوطنية والعربية والإسلامية وتدعو إلى الثأر من الاستعمار الإيطالي وغيره وإنقاذ الأمة العربية.

فرضت إيطاليا احتلالها على كافة البلاد الليبية، واستخدمت أسلوب "الحديد والنار" في معاملة الأهالي والاستيلاء على أراضيهم وأملاكهم، وبدأت تعامل البلاد على أنها ولاية إيطالية، وأطلقت عليها "الشاطئ الرابع". وأصدرت في ١١ نيسان ١٩٣٥ قانوناً تم بموجبه توحيد برقة وطرابلس تحت اسم (ليبيا) تشرف عليها حكومة واحدة مقرها طرابلس. يجمع حاكمها الإيطالي السلطتين العسكرية والمدنية، إضافة إلى مجلس عام يتولى شؤون الإدارة، ومجلس حكومي للشؤون المالية، مع تقسيم البلاد إلى خمس مناطق إدارية (٧٣).

استمر الاحتلال الإيطالي لليبيا حتى قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، وتحولت البلاد خلالها إلى مسرح للعمليات الحربية بين دولتي المحور

(ألمانيا -إيطاليا)، والقوات البريطانية التي كانت تحتل مصر، وظل ميزان القوة العسكرية يميل لصالح دولتي المحور حتى عام ١٩٤٢ حينما حدثت معركة العلمين في تشرين الأول من عام ١٩٤٢ حيث بدأ التراجع الألماني والإيطالي أمام القوات البريطانية والفرنسية المتحالفة معها، ودخلت قوات الحلفاء طرابلس في ٢٣ كانونٍ الثاني ١٩٤٣ (٧٤). وفي ٧ شباط ١٩٤٣، تراجعت قوات المحور نهائياً من ليبيا وأخضعت البلاد للاحتلال البريطاني في عموم البلاد، فيما خضع القسم الجنوبي الغربي (فزان) للاحتلال الفرنسي (٧٥).

وعلى الرغم من ظهور "تنظيمات" وطنية "تخبوية" إبان وبعد الحرب العالمية الثانية في كل من برقة وطرابلس وخارجها (*)، وإجماعها على الوحدة الوطنية الليبية، إلا أنها لم تكن فاعلة في رسم مستقبل البلاد، فقد استمرت الإدارتان الاستعماريتان البريطانية والفرنسية حتى عام ١٩٥١، حيث تقرر وعبر هيئة الأمم المتحدة إعطاء ليبيا "استقلالها" بنظام ملكي دستوري اتحادي برئاسة الملك إدريس السنوسي.

***

الهوامش:

(١)-الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دار الفتح (بيروت ١٩٧٠)، ص ٢٥ -٢٦.

(٢)-بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي: تطور الحركة الوطنية في ليبيا ١٩١١ -١٩٤٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية بغداد ١٩٨١، ص ٣٨ -٤٥؛ ز. ب. باخميموفتش: الحرب التركية -الإيطالية ١٩١١ - ١٩١٢، ترجمة هاشم صالح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، (بيروت ١٩٧٠)، ص ٥٧، الهامش.

(٣)-كولا فولايان: حركة المقاومة في ليبيا، ترجمة محمد علي داهش وزميله، مجلة آفاق عربية (العراق) العدد (٣) السنة ١٩٧٩، ص ١٠٨؛ أحمد صدقي الدجاني: وثائق تاريخ ليبيا، منشورات جامعة بنغازي (بنغازي ١٩٧٤) ص ١١٦؛ صلاح العقاد: ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة ١٩٧٠) ص ١٢؛ جمال زكريا قاسم: موقف مصر من الحرب الليبية -الإيطالية، مجلد ليبيا في التاريخ، ص ٣٢٣؛ أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال (بلا. ت) ص ١٤٥؛ أنتوني جوزيف كاكيا: ليبيا في العهد العثماني الثاني (١٨٣٢ -١٩١١)، ترجمة يوسف حسن العسلي، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة: بلا) ص ١١١، ١١٣ -١١٤؛ الزاوي، المصدر السابق، ص ٣٦؛ زيادة، برقة.. ص ٧٨.

(٤)-سحبت حكومة الاتحاد والترقي عام ١٩١٠ معظم قواتها من ليبيا بحجة أن وضعها في اليمن والبلقان يتطلب ذلك، وسحبت ما كان في ليبيا من أسلحة احتياطية قدرت بـ (٤٠) ألف بندقية، إضافة إلى سحبها للضباط الأكفاء وخصوصاً الضباط العرب، وتركت الولاية بـ (٧) آلاف جندي، ثم سحبت عام ١٩١١ الوالي أدهم باشا ولم تعين بديلاً عنه، وأهملت البلاد من التموين في وقت اشتد فيه القحط والجوع، إضافة إلى انتشار الرشوة وممارسة الموظفين لها بشكل واسع، فضعفت البلاد في "كل شيء". انظر: الزاوي، المصدر السابق، ص ٣٥،٦٤، ٦٨.

(٥)-قاسم، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٦)-فولايان، المصدر السابق، ص ١٠٨ -١٠٩، ١١٣.

(*)-ولد عمر المختار عام ١٨٦٢، وهو من "عيلة فرحان" من قبيلة المنفة، وعندما بلغ الثامنة من عمره بعث به والده إلى زاوية جنزور في مدينة الجغبوب، ودرس فيها ثماني سنوات، وكانت علامات الالتزام والجدية ورزانة العقل ودلائل النجابة واضحة عليه فأثار انتباه السيد محمد المهدي فأصبح موضع اهتمامه، وفيما بعد عين شيخا على زاوية القصور في قبيلة العبيد، وفي عام ١٨٩٤ اصطحبه السيد المهدي إلى مناطق جنوب ليبيا، ورأس زاوية (جلك) وقام بنشر الإسلام بين الأهالي في مناطق دارفور وكانم ووادي جنوب ليبيا. وبقي هناك حتى عام ١٩٠٦. وقد قام هناك بدور بارز في مواجهة المد الاستعماري الفرنسي. وبعد عودته تولى زواية القصور ثانية، حتى إذا هاجم الإيطاليون ليبيا عام ١٩١١ كان أول من لبى نداء الوطن. انظر: محمد علي داهش: جهاد عمر المختار لنشر الإسلام في أفريقيا ١٨٩٤ -١٩٠٦، مجلة الأمة القطرية، العدد (٦٦) السنة ١٩٨٦.

(٧)-عبد العظيم رمضان: الغزوة الاستعمارية للعالم العربي، وحركات المقاومة، دار المعارف، (القاهرة ١٩٨٥) ص ١٩٦ -١٩٨.

(٨)-رمضان، المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٩)-محمد عيسى صالحية: صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت (الحولية الأولى) -الكويت ١٩٨٠، ص ٧؛ الجمل، المصدر السابق، ص ٣٧٧.

(١٠)-عبد الكريم محمود غرايبة: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، (بيروت ١٩٨٤)، ص ٢٠٠؛ كامل، المصدر السابق، ص ٦٢ -٦٣؛ رمضان، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(١١)-روزاليا دافيكو: الحرب الليبية ١٩١١ -١٩٣٢، الإمبريالية ومقاومة الاستعمار في الشمال الافريقي، عن كتاب (الخطاب وجمهورية الريف) ترجمة صالح بشير، دار ابن رشد (بيروت ١٩٨٠)، ص ٣٢٦ -٣٢٧؛ شوقي الجمل: المغرب الكبير في العصر الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٧٧)، ص ٣٧٤ -٣٨٧؛ محمود كامل: الإسلام والعروبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة ١٩٨٥)، ص ٢٠ -٢١.

(١٢)-صالحية، المصدر السابق، ٩، ١٠؛ الجمل المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

(١٣)-نقولا زيادة: برقة، دار العلم للملايين، (بيروت ١٩٥٠)، ص ٨٤.

(14)-Duncan Cumming; Liba in the first world war p. 384.

بحث منشور في مجلد (ليبيا في التاريخ) -المؤتمر التاريخي (بنغازي ١٩٦٨).

(١٥)-صالحية، المصدر نفسه، ص ١٢.

(16)-Cumming,op.Cit, p. 384.

(١٧)-صالحية، المصدر السابق، ص ١٤ -١٥.

(١٨)-الجمل، المصدر السابق، ص ٣٨١ -٣٨٢، فيكو، المصدر السابق، ص ٣٤.

الجمل، المصدر نفسه، ص ٣٨٢ -٣٨٣؛ وانظر:

رودلفو غرازياني: برقة الهادئة، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، دار مكتبة الأندلس، (بنغازي ١٩٧٥)، ص ٢٣.

(٢٠)-زيادة، برقة.. ص ٩٢ -٩٣؛ الجمل، المصدر السابق، ص ٣٨٣ -٣٨٤؛ راشد البراوي: ليبيا والمؤامرة البريطانية، مكتبة النهضة، (القاهرة ١٩٥٣)، ص ١٩.

(٢١)-أحمد محمود: عمر المختار، الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في طرابلس الغرب، مطبعة عيسى البابي الحلبي (مصر ١٣٥٣هـ)، ص ١١ -١٤؛ فولايان، المصدر السابق، ص ١١٤؛ زيادة، برقة.. ص ٩٢ -٩٥.

(٢٢)-للمزيد من التفاصيل عن بنود هذه الاتفاقية، انظر: الزاوي، المصدر السابق، ص ٢٧٢ -٢٧٨؛ الجمل، المصدر السابق، ص ٣٨٥.

(٢٣)-الجمل، المرجع نفسه، ص ٣٨٦.

(٢٤)-فولايان، المصدر السابق، ص ١١٤ -١١٥، الجمل، المصدر نفسه، ص ٣٨٦؛ الزاوي، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٢٥)-الزاوي، المصدر نفسه، ص ٢٩٩ -٣٠١.

(٢٦)-إسماعيل مرزة: القانون الدستوري، دراسة مقارنة للدستور الليبي ودستير البلاد العربية الأخرى، (بيروت ١٩٦٩)، ص ٥٦، ٥٧.

(٢٧)-التكريتي، المصدر السابق، ص ١١١ -١١٤.

(٢٨)-الزاوي، المصدر السابق، ص ٣٥٧ -٣٧٣.

(٢٩)-هوبير ديشان: نهاية الاستعمار، ترجمة زهير السعداوي، دار بيروت للطباعة والنشر، (بيروت ١٩٥٣)، ص ٧٦؛ بيرر ونوفن: تاريخ القرن العشرين، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث (بيروت ١٩٦٩)، ص ٢٦٥؛

(٣٠)-محمد عيسى صالحية: الأدوار في حركة الجهاد الليبي، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد (١٣) السنة ١٩٧٨، ص ١- ١٥٢.

(٣١)-فولايان، المصدر السابق، ص ١١٥؛ صالحية، الأدوار.. ص ١٥٦؛ محمود الشنيطي: قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة ١٩٥١)، ص ١٥٤.

(٣٢)-فيكو، المصدر السابق، ص ٣٤٠.

(٣٣)-محمود، المصدر السابق، المقدمة.

(٣٤)-صالح رمضان محمود: جهاد عمر المختار على النطاق الليبي، بحث مقدم إلى مهرجان الشهيد عمر المختار المنعقد في بنغازي عام ١٩٧٩. ص ١٣.

(٣٥)-كانت الفترة ما بين ١٩٢٤ -١٩٣٣ تمثل الجانب المهم من حياة السيد أحمد الشريف في المنفى. فخلالها نظم الاتصال بينه وبين المجاهدين في القطر الليبي، وكان ذلك من خلال الرسائل العديدة التي كان يبعثها إلى قادة المقاومة، يدفعهم فيها إلى مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الإيطالي، وبدا محركاً للأحداث فيها وقائداً للمقاومة من الخارج مما اضطر الإيطاليين في كثير من الأحيانٍ إلى الاتصال به في محاولة لعقد الصلح. انظر نصوص بعض الرسائل المنشورة حديثاً: صالحية، صفحات مجهولة.. ص ٢٢ فما بعدها.

(٣٦)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٣٧)-غرازياني، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣٨)-الشنيطي، المصدر الساب، ص ١٥٤؛ الجمل المصدر السابق، ص ٣٨٩.

(٣٩)-محمود، عمر المختار، ص ٣٩، ٤٥ -٤٦؛ غرازياني، المصدر السابق، ص ٣٥؛ زيادة، برقة.. ص ١١٠؛ الجمل، المرجع نفسه، ص ٣٨٩ -٣٩٠.

(*)-تقع مدينة الجغبوب إلى الجنوب من طبرق بمسافة ٣٠٠ كم تحيط بها صحراء قاحلة وقاتلة من الشمال والغرب والجنوب، وكانت مركزاً رئيسياً للحركة السنوسية قبل الاحتلال الإيطالي، وبها زاوية أعدت لتعليم الأطفال، وبها أيضاً مكتبة ضخمة حوت آلاف الكتب، فكانت بحق مدرسة كبيرة للإشعاع الثقافي. وفيها قبر السيد محمد بن علي السنوسي جد العائلة الأكبر، وتقع على حدود مصر الغربية قرب سيوة.

(٤٠)-محمود شلبي: عمر المختار ضحية الاستعمار الوحشي، المكتبة العلمية ومطبعتها (القاهرة. بلا)، ص ٧٠.

(٤١)-سعيد، المصدر السابق، ص ١٥٠؛ التكريتي، المصدر السابق، ص ١٢٨ -١٢٩؛ محمود، عمر المختار، ص ٤٨ -٥٠.

(٤٢)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٤٣)-محمود، عمر المختار.. ص ٥٨ -٦٠.

(٤٤)-رمضان، المصدر السابق، ٢١٨ -٢١٩.

(٤٥)-رمضان، المصدر السابق، ص ٢١٩.

(٤٦)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٤١؛ شلبي، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٤٧)-زيادة، برقة، ص ١١٢.

(٤٨)-شلبي، المصدر السابق، ص ٦٧ -٧٧.

(٤٨)-شلبي، المصدر السابق، ص ٧٦ -٧٧.

(٤٩)-محمود، عمر المختار، ص ٧٥ -٧٦.

(٥٠)-محمود، عمر المختار، ص ٨٦ -٨٨.

(٥١)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٥٢)-صالحية، الأدوار.. ص ١٥٦.

(٥٣)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٦٣ -٦٤.

(٥٤)-سعيد، المصدر السابق، ص ١٦٢، محمود، عمر المختار. ص ٩٣ -٩٤.

(٥٥)-غرازياني، المصدر السابق؛ ص ٤٨، ٦٦.

(٥٦)-الجمل؛ المصدر السابق، ص ٣٩١؛ زيادة، برقة. ص ١١٣ -١١٤.

(٥٧)-نجلاء عز الدين: العالم العربي، ترجمة، عوض إبراهيم وآخرين، مؤسسة فرنكلين، (القاهرة. بلا) ص ٣٦٩.

(٥٨)-ستوارد، المصدر السابق، ٢ /٧٩ -٨٠؛ برقة.. ص ١١٣ -١١٤.

(٥٩)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٦٠)-محمود، عمر المختار.. ص ٩٧ -٩٨.

(٦١)-رمضان، المصدر السابق، ص ٢٢١؛ شلبي، المصدر السابق، ص ٨٢ -٨٤.

(٦٢)-غرازياني، المصدر السابق، ص ١٤٣، ١٥٧ -١٥٩.

(٦٣)-بقي هؤلاء في صحراء سرت حتى عام ١٩٣٤ حيث أذن لهم بالرجوع إلى جهة الجبل وهم لا يتجاوزن (١٥) ألف نسمة، انظر بالتفاصيل: ستودارد، المصدر السابق، ٢ /٦٦ -٦٧؛ زيادة برقة.. ص ١١٤؛ عمر المختار، ص ١٠٣.

(٦٤)-غرازياني، المصدر السابق، ص ١٤١، ١٤٣.

(٦٥)-محمود، عمر المختار، ص ١٠٦ -١١٢؛ المصدر السابق، ص ٨٣ -٨٥.

(٦٦)-غرازياني، المصدر السابق، ص ١٦٦، ٢٢٩.

(٦٧)-فولايان، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٦٨)-محمود، عمر المختار، ص ١١٣ -١١٥؛ زيادة، برقة.. ص ١١٤.

(٦٩)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٢٤١ -٢٤٢.

(٧٠)-سعيد، المصدر السابق، ص ١٦٢؛ محمود، عمر المختار، ص ١١٧.

(٧١)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٢٦٦ -٢٦٧.

(٧٢)-زيادة، برقة، ص ١١٥ -١١٦.

(٧٣)-ترتب على السياسة التعسفية التي اتبعتها إيطاليا في ليبيا من عمليات القمع والإبادة والحصار والمعارك والهجرات، أن تناقص عدد سكان ليبيا إلى النصف، فبعد أن كان عددهم مليون ونصف عام ١٩١١، انخفض عام ١٩٣١ إلى (٧٠٠) ألف نسمة، انظر: التكريتي، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٧٤)-مي فاضل مجيد الربيعي: التطورات السياسية في ليبيا، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، (بغداد ٢٠٠٠)، ص ٢١.

(٧٥)-الربيعي، المصدر السابق، ص ٢٢ -٢٥.

(*)-اللجنة الطرابلسية، نادي عمر المختار، الجمعية الوطنية، رابطة الشباب، الجبهة الوطنية

المتحدة، الحزب الوطني، الكتلة الوطنية الحربة، هيئة تحرير ليبيا.

■■■

الفصل الخامس

الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الفرنسي

-بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في المغرب.

-مراحل الكفاح الوطني المغربي.

١-مرحلة الكفاح المسلح.

٢-مرحلة الكفاح السياسي.

-الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

-المفاوضات المغربية الفرنسية.

-استقلال المغرب.

-الهوامش.

-بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في المغرب:

[إن لفرنسا في المغرب العربي حقوقاً وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول الأخرى، وإن الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر، وإن الجزائر قادتنا إلى تونس وينبغي أن تقودنا إلى المغرب]!! هكذا عبر "أوجين أتيين" زعيم الفريق الاستعماري الفرنسي ودفع بالنزعة التوسعية الفرنسية إلى احتلال دول المغرب المستقلة في عهد السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول (١٨٩٤ –١٩٠٨) وخلفه السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول (١٩٠٨ –١٩١٢).

استطاعت فرنسا في مجال العلاقات الدولية أن تحصل على موافقة الدول الكبرى للانفراد بامتيازات خاصة في المغرب ولاحتلاله وضمه إلى مستعمراتها في المغرب العربي.

فاستطاعت الحصول على موافقة إيطاليا عام ١٩٠٢، وبريطانيا وإسبانيا عام ١٩٠٤، وموافقة دول مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦، وألمانيا عام ١٩٠٩، ١٩١١. كما باركت هذه الموافقات روسيا القيصرية. وعلى الصعيد الداخلي، عملت على تغلغل الرأسمال الفرنسي بعد خواء خزينة الدولة المغربية بموجب إصلاحات عام ١٩٠٤، والتي دفعت سلطان المغرب إلى الاستدانة من البنوك الفرنسية. وسرعان ما استولت فرنسا على كامل اقتصاد المغرب وخاصة بعد عام ١٩٠٧، كما قامت بالعديد من الاعتداءات العسكرية البرية من الجزائر على مدينة وجْدة عام ١٩٠٧، والاعتداءات البحرية على مدينتي الشاوية والدار البيضاء عام ١٩٠٧. ثم تدخلت عسكرياً وحاصرت العاصمة فاس عام ١٩١١ بحجة حماية السلطان عبد الحفيظ من انتفاضة الشعب، وأدى ذلك إلى فرض حمايتها في العام التالي (١).

في ٣٠ آذار –مارس ١٩١٢، فرضت فرنسا حمايتها على المغرب بموجب (معاهدة فاس). وقد استقال بعدها بشهور سلطان المغرب عبد الحفيظ، وخلفه السلطان يوسف بن الحسن الأول (١٩١٢ –١٩٢٧). ولما كانت إسبانيا

تحتل بعض أجزاء الشمال المغربي فقد تم الاعتراف في هذه المعاهدة بـ "مصالح إسبانيا" (١ /١٠ من مساحة البلاد) بموجب اتفاق ٢٧ نوفمبر ١٩١٢، وأن تكون منطقة نفوذ إسبانيا خاضعة للنفوذ المدني والديني لسلطان المغرب والذي يمثله (خليفة) يقطن مدينة تطوان التي اتخذت عاصمة الشمال المغربي. كما تم في معاهدة فاس الاعتراف بـ "الوضع الدولي" لمدينة طنجة (٢).

حرمت معاهدة فاس، المغرب من ممارسة سياسته الداخلية والخارجية المستقلة، وأصبح المقيم العام الفرنسي، والمقيم العام الإسباني هما المسيطران على كافة شؤون البلاد.

وقد مارس الفرنسيون في المغرب، الأساليب نفسها التي اتبعوها في الجزائر وتونس (وموريتانيا)، حيث الإدارة المباشرة والاستيطان الزراعي الفرنسي والأوربي، وإنكار الحقوق السياسية للسلطان والشعب المغربي، والاعتماد على بعض العائلات الإقطاعية مثل عائلة الجندافي وعائلة الجلاوي(٣). وفي الجانب الاقتصادي، سيطر المستوطنون الفرنسيون (٣٦٠٠٠٠ مستوطن عام ١٩٥٢) والإسبان (١٠٠٠٠٠ مستوطن عام ١٩٥٢) على الأراضي الزراعية الخصبة بموجب قوانين متعددة (قوانين ١٩٢١، ١٩٢٦، ١٩٣١، ١٩٣٦، ١٩٤٧، ١٩٥٢) إضافة إلى السيطرة على الموارد المعدنية، وتوظيف الرساميل الفرنسية ثم الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، في منطقة النفوذ الفرنسي (٤). وفي الجانب الثقافي والاجتماعي والصحي، فقد تركزت جهود فرنسا على محاربة وإضعاف اللغة العربية، ومحاربة المؤسسات الثقافية والدينية، فضلاً عن اتباع سياسة الفصل العنصري بين العرب والبربر وبموجب قوانين متعددة كان أخطرها إصدار "الظهير البربري" عام ١٩٣٠. وكان التمييز واضحاً في المجالين الاجتماعي والصحي بين المستعمرين وأهالي البلاد (٥). إن ما جاء ذكره عن منطقة النفوذ الفرنسي في المغرب، ينطبق على منطقة النفوذ الإسباني حيث جرد الإسبان "الخليفة" من كافة الصلاحيات وسيطروا على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحرموا الشعب من أبسط الحقوق (٦).

وهكذا أدى فقدان الحرية السياسية والاقتصادية، والهيمنة الكاملة على مرافق البلاد من قبل المستعمرين الفرنسيين والإسبان، إلى إثارة النقمة عند جميع فئات الشعب المغربي باستثناء فئة من كبار رجال الإقطاع المغربي الذين جندوا أنفسهم لخدمة الاستعمار. وكانت البرجوازية الوطنية المغربية من بين

الفئات المتذمرة أيضاً، لأن سياسة الحماية التي شجعت على تغلغل الرأسمال الأجنبي في الاقتصاد المغربي، قد أضرت بها كثيراً (٧). وعليه، فقد أدى ذلك إلى ثورة الشعب المغربي في جميع أنحاء البلاد، وابتدأ هذا الكفاح وبشكل عنيف بأسلوب الكفاح المسلح وخاصة في المناطق الريفية والجبلية، ثم أخذ شكله السياسي بعد ذلك.

مراحل الكفاح الوطني المغربي:

أدى إعلان الحماية الثنائية الفرنسية والإسبانية عام ١٩١٢، إلى انتفاض الشعب المغربي في جميع أنحاء البلاد. وقد ابتدأ هذا الكفاح الوطني، كما هو الحال في الجزائر وتونس، بأسلوب الكفاح المسلح والذي تركز في المناطق الريفية والجبلية في الشمال والوسط والجنوب. وقد استمر الكفاح الوطني المسلح حتى عام ١٩٣٤. وفي داخل المدن الكبرى، بذل الشعب المغربي جهوداً متواضعة من المقاومة السياسية رافقت الكفاح المسلح منذ عام ١٩٢٦، ثم تطورت في شكل تنظيمات سياسية بعد عام ١٩٣٠. وبعد انتهاء مرحلة الكفاح المسلح، بدأ الكفاح السياسي يقوى ويشتد في المدن الكبرى وفي منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني. وقد استمر الكفاح السياسي حتى بداية الخمسينات حيث عاد الكفاح الوطني المسلح ثانية وبشكل منظم أكثر من السابق، ومتداخل ومتناسق مع الكفاح السياسي. واستمر الخطان السياسي والمسلح في كفاحهما ضد الاحتلال الفرنسي خاصة في هذه المرحلة، حتى إعلان استقلال المغرب عام ١٩٥٦.

١-مرحلة الكفاح المسلح:

بدأ الكفاح الوطني المسلح مع إعلان الحماية الثنائية على البلاد. ووقع عبء الكفاح على عاتق الشعب المغربي بعد أن أصبحت المؤسسة السياسية المغربية أسيرة الحماية مثلما حصل في تونس. وانشطر الكفاح المسلح إلى شطرين، شطر في مواجهة الاحتلال الفرنسي وشطر في مواجهة الاحتلال الإسباني. ففي منطقة النفوذ الفرنسي، بدأ الكفاح المسلح في نيسان -أبريل- ١٩١٢ في العاصمة فاس، وامتد لهيب الكفاح إلى عموم البلاد، وتركز في جبال الأطلس في الوسط، كما تركز في الجنوب والتحم وتداخل مع الكفاح المسلح الموريتاني، وراء قيادات شعبية. ولم يستطع الفرنسيون إخضاع الشعب

في هاتين المنطقتين إلا عام ١٩٣٤ بعد أن تكبدوا خسائر فادحة في الأفراد والمعدات (٨).

أما الشمال المغربي والذي خضع للحماية الإسبانية، فقد ثار الشعب في إقليم جبالة منذ عام ١٩١٢ وحتى عام ١٩٢٥ بقيادة الشريف أحمد الريسوني، وثار في إقليم الريف منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٢٦ بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي. وقد كانت ثورة الريف من أكبر الثورات المغربية وأكثرها تنظيماً سياسياً وعسكرياً. وقد استطاعت حتى عام ١٩٢٥ أن تحرر الشمال المغربي كاملاً، ولم يبق بيد الإسبان غير بعض المواقع الساحلية. إلا أن التعاون الفرنسي الإسباني عام ١٩٢٥، قاد إلى قمع هذه الثورة بعد أن كبدت الطرفين خسائر فادحة في الأفراد والمعدات. وانتهت الثورة الريفية باستسلام قائدها محمد بن عبد الكريم الخطابي في ٢٣ آيار –مايو –١٩٢٦، ونفيه إلى جزيرة رينيون في المحيط الهندي (٩).

وعلى الرغم من عنف الكفاح الوطني المسلح، وقدرته على أن يحقق انتصارات كبيرة في الجنوب والشمال، إلا أنه أخفق في طرد المحتلين، وذلك يعود إلى عدم التكافؤ بين الجانبين في الإمكانات القتالية، وعدم التنسيق وتوحيد خطط الكفاح وراء قيادة واحدة، لكن كان لذلك أثره في بلورة الروح الوطنية والإسهام في ظهور الحركة الوطنية السياسية في المغرب.

٢-مرحلة الكفاح السياسي:

بدأ الكفاح السياسي في منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني عام ١٩٢٦ على يد مجموعة من أساتذة وعلماء جامعة [القرويين] ومثقفي المدن. وكان أبرز هؤلاء هم علال الفاسي، ومحمد حسن الوزاني، وأحمد بلافريج، وعبد السلام بنونة، وعبد الخالق الطريس ومحمد الناصري وآخرون.

في الجنوب المغربي، الخاضع للحماية الفرنسية، بدأ الكفاح السياسي وراء واجهات ثقافية ودينية، تمثلت بالعديد من الجمعيات (اتحاد الطلاب –حُماة الصدق) التي ركزت على التوعية الإسلامية والإصلاح الاجتماعي. وفي عام ١٩٢٩، أسس أفراد هذه الجمعيات [كتلة العمل الوطني] برئاسة علال الفاسي، فيما أصبح محمد حسن الوزاني، أمينها العام. وظهرت هذه الكتلة، حركة سياسية، ابتداء من صدور [الظهير البربري] في ٦ أيار –مايو –١٩٣٠ (١٠).

وقد بدأت "كتلة العمل الوطني" كما حصل في الجزائر وتونس ببرنامج إصلاحي، وتوجهت في مطاليبها الإصلاحية نحو الحماية الفرنسية، وعملت منذ البداية على عدم الاصطدام مع سلطان المغرب محمد بن يوسف (١٩٢٧ – ١٩٦١) المعروف باسم محمد الخامس، والذي كان في هذه الفترة لا يعارض كثيراً اتجاهات الإقامة العامة الفرنسية، وعملت الكتلة على اجتذابه إلى صفوفها بتكرارها التصريحات التي تشتمل على الولاء لعرشه والخضوع لسلطته. وأول عمل بارز قامت به الكتلة بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا (١٩٣٦ –١٩٣٧)، هو تقديم برنامج إصلاحي في ١ سبتمبر ١٩٣٦، وتضمن هذا البرنامج "العمل من أجل مساواة المغاربة مع الفرنسيين في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية" (١١).

في كانون الثاني –يناير ١٩٣٧، حدث الانشقاق في صفوف (الكتلة) بسبب اختلاف التكوين الثقافي والتوجه السياسي والانتماء الطبقي بين زعماء الكتلة، وبرز حزب جديد باسم [حزب الحركة القومية] بزعامة محمد حسن الوزاني، فيما واصلت الكتلة نضالها بزعامة علال الفاسي رئيساً وأحمد بلافريج أميناً عاماً. واستمر الحزبان في توجيه الانتقادات لأعمال التفرقة والتمييز التي مارستها الإدارة الاستعمارية بحق المواطنين المغاربة (١٢).

في ١٨ آذار –مارس – ١٩٣٧، صدر قرار الإقامة العامة بالحظر على عمل الكتلة، فواصلت نشاطاتها سراً، واتخذت في مؤتمرها السري المنعقد في تموز –يوليو –١٩٣٧، قراراً بقيام حزب جديد باسم [الحزب الوطني] برئاسة علال الفاسي. وقد حظي هذا الحزب بتأييد واسع من قبل فئات الشعب ونجح في كسب العمال والفلاحين إلى جانبه بعد وقوفه إلى جانب قضاياهم، لكن (الحزب الوطني) بقي على الرغم من مواقفه الجريئة في نقد سلطات الحماية، يحصر نضاله بـ "الوسائل المشروعة" أي بالطرق السلمية كما أشر في ميثاقه (١٣).

منذ عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٣٩ تعرض قادة وأعضاء الحزبين للملاحقة والاعتقال والنفي من قبل السلطات الفرنسية، وكان لحملات القمع والاعتقال والنفي بحق قادة الحركة الوطنية المغربية وقواعدها، أثرها في تضامن أبناء المغرب العربي في تونس والجزائر، وفي الدعوة إلى تشكيل جبهة واحدة للدفاع عن مصالح المغرب العربي ضد الجبهة الاستعمارية (١٤). ولكن مع نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ –١٩٤٥)، وقفت الحركة الوطنية والسلطان

المغربي محمد الخامس إلى جانب فرنسا أملاً في الحصول على بعض المكاسب الوطنية، لا بل إن السلطان محمد الخامس أعلن الحرب على ألمانيا النازية. ومع هذا الموقف المغربي المتضامن مع فرنسا، فإن دخول قوات الجنرال ديغول (قوات فرنسا الحرة) ثانية في المغرب عام ١٩٤٢، وإقصائها السلطة الفيشية الموالية للألمان، تناست تضحيات المغاربة، وعين ديجول مقيماً عاماً جديداً (الجنرال بيو)، فأكد الأخير على السيطرة الفرنسية لإعادة سمعة فرنسا في العالم. وعليه فقد أدركت الحركة الوطنية في المغرب ضرورة الأخذ بزمام المبادرة من جديد، واندفع الشعب وراءها بمظاهرات كبيرة عام ١٩٤٣ مطالبين بإلغاء الأحكام العرفية وبحرية أكثر للبلاد. ودفع ذلك الوطنيين المغاربة لإعادة تنظيم الحزب الوطني والانطلاق بسياسة جديدة (١٥).

ومنذ عام ١٩٢٠، تأسس الفرع المغربي للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان يتألف بصورة رئيسية من العمال والمثقفين الفرنسيين، وفيما بعد انضم إليه بعض السكان المغاربة.

وطوال المرحلة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية، لم يتسن لهذا الفرع أن يصبح منظمة وطنية عامة، وخلال الحرب العالمية الثانية توقف عن ممارسة نشاطه.

مع مطلع عام ١٩٤٤، دخل الكفاح السياسي المغربي مرحلة جديدة بتأسيس [حزب الاستقلال]. ففي ١١ كانون الثاني –يناير –١٩٤٤، تأسس حزب الاستقلال. وتألف من قادة وأعضاء الحزب الوطني السابق، إضافة إلى قطاعات مختلفة من الطبقة الوسطى ومن العمال والفلاحين. كان ظهور حزب الاستقلال، يؤشر بداية جديدة في الكفاح السياسي المغربي في منطقة النفوذ الفرنسي، حيث انتقل برنامجه ونشاطه من المطالبة بالإصلاحات، والرغبة في تحقيق المساواة بين المغاربة والفرنسيين، إلى التعبير صراحة عن هدف [الاستقلال المغربي] ولكن باستخدام الطرق السياسية والسلمية أيضاً. ففي يوم التأسيس قدم الحزب [وثيقة الاستقلال] المشهورة إلى الملك محمد الخامس (منذ هذه الفترة دعي محمد الخامس ملكاً وليس سلطاناً) والمقيم العام الفرنسي وممثلي الدول، ندد فيها بنظام الحماية وطالب بـ [استقلال المغرب ووحدة أراضيه وتأسيس نظام ديمقراطي فيه] وقد أيد الملك والجماهير الشعبية هذه الوثيقة. فيما ردت السلطات الفرنسية على المطلب المغربي باعتقال وملاحقة حزب الاستقلال بتهمة إجراء اتصالات مع دول المحور. وخلال شباط وآذار

/فبراير –مارس –١٩٤٤، احتلت وحدات عسكرية وبشكل أكبر من السابق مدينتي فاس والرباط، وألقت القبض على آلاف المواطنين (١٦).

أما في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، فبعد أن تمكن الإسبان والفرنسيون من القضاء على ثورة الريف عام ١٩٢٦، فقد تشكلت في العاصمة تطوان في العام نفسه "كتلة العمل الوطني" وهي متفقة في الأهداف والغايات مع الكتلة الجنوبية. وقد تخفت الكتلة الشمالية أيضاً وراء واجهات ثقافية ودينية. وكان أبرز أعضائها عبد السلام بنونة وعبد الخالق الطريس والمكي الناصري وآخرون. وقد استمرت في عملها بشكل سري حتى عام ١٩٣٠.

وقامت بتقديم مطالب سياسية إصلاحية إلى السلطات الإسبانية في ٨ حزيران –يونيو –١٩٣١ بعد قيام الجمهورية الإسبانية (١٧).

في ١٨ كانون أول –ديسمبر ١٩٣٦، شكلت كتلة تطوان حزباً باسم (حزب الإصلاح الوطني) برئاسة عبد الخالق الطريس، وكانت قاعدته الاجتماعية تتألف من المثقفين والطبقة الوسطى. وكان أول نشاط للحزب، تقديم [مطالب الشعب العربي] إلى (الخليفة) المقيم العام الإسباني، وفيها أكد حزب الإصلاح الوطني على وحدة المغرب وعروبته وإسلامه، وفي عام ١٩٣٧، تشكل حزب آخر باسم [حزب الوحدة المغربية] برئاسة محمد المكي الناصري وكانت قاعدته الاجتماعية مثل حزب الإصلاح، وهو متفق في أهدافه معه (١٨).

كانت هناك صلة وثيقة بين الوطنيين في الشمال والجنوب، فمنذ "الظهير البربري" الذي صدر عام ١٩٣٠، كان رد الفعل المغربي في الشمال والجنوب واحداً. وكانت الخريطة الحزبية في المغرب حتى عام ١٩٤٠ توضح بأن هناك تناسقاً بين حزب الإصلاح الوطني والحزب الوطني وبين حزب الوحدة المغربية وحزب الحركة القومية. كما كان هناك موقف موحد بين حزبي الشمال المغربي خلال فترة الحرب العالمية الثانية. فقد كان الاتصال مستمراً بين الوطنيين في مواقفهم من بعضهم، ومواقفهم تجاه الحماية الإسبانية خلال الحرب الثانية. ففي عام ١٩٤٢، وقع ميثاق بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، وتكونت بموجب ذلك الميثاق "جبهة وطنية" لتوحيد النضال من أجل الوحدة والاستقلال.

وكانت أبرز أعمال (الجبهة)، هي تقديم مذكرة طنجة، وذلك بتاريخ ٢٤

شباط –فبراير –١٩٤٣.

وعندما علم حزب الإصلاح الوطني بوثيقة حزب الاستقلال المقدمة في ١١ يناير –١٩٤٤، ضم فيها صوته إلى جانب حزب الاستقلال، مؤيداً مطالبيه العادلة في استقلال المغرب (١٩).

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية، بداية نهوض جديد في حركة التحرر الوطني المغربية وخاصة في منطقة النفوذ الفرنسي وعلى يد حزب الاستقلال الذي أصبح له ثقل جماهيري كبير ضم مختلف فئات الشعب المغربي، وهذا الثقل الجماهيري منحه قيادة الحركة الوطنية في جميع أنحاء المغرب.

الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية:

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، نشاطها سياسياً متصاعداً للحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها في الجنوب والشمال، إلا أن ثقل الحركة الوطنية تركز على نشاط حزب الاستقلال، إذ نما هذا الحزب نمواً كبيراً في جميع المدن والأرياف، وأصبحت له قاعدة جماهيرية عريضة ضمت مختلف فئات الشعب، وفي خارج المغرب، نشط أعضاؤه من الطلبة في تأسيس مكاتب إعلامية للتعريف بالقضية المغربية في القاهرة ودمشق وباريس ولندن (٢٠).

وشهدت المرحلة ذاتها، بداية الدعوة لتأسيس [جبهة التحرير الوطني] حيث دعا إلى ذلك، الحزب الشيوعي المغربي بعد أن لمس التوجهات الاستعمارية للسياسة الفرنسية، إلا أن قيادة حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال [حزب الحركة القومية أصبح يعرف بهذا الاسم منذ عام ١٩٤٤] رفضا التعاون مع الشيوعيين لموقفهم من وثيقة الاستقلال عام ١٩٤٤.

وعليه فلم تتكون الجبهة، لكن العمل ضمن إطار التعاون والتنسيق في مواجهة الحماية الفرنسية بقي قائماً بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، وتضامنت معهما الحركة الوطنية في الشمال المغربي، وأصدر حزب الاستقلال نهاية عام ١٩٤٦ بياناً أكد تضامن الحركة الوطنية في الجنوب والشمال في مطاليبها ووسائل العمل لتحقيقها. كما شهد عام ١٩٤٦، انتعاشاً في عمل النقابات، حيث انضمت جميع النقابات المغربية عام ١٩٤٦ إلى [اتحاد

نقابات المغرب] والذي أصبح لــه وزن مؤثر في الحركة الشعبية (٢١).

أدى تصاعد نشاط الحركة الوطنية المغربيــة بجميــع أحزابهــا وحــزب الاستقلال خاصة، إلى قيام السلطات الفرنسية باتباع سياسة الترضــية. فعينــت مقيماً عاماً جديداً (أريك لابون)، وبدأ حكمه بالعفو عــن الزعمــاء الــوطنيين المنفيين ورفع الحظر على نشاط الصحف الوطنية، واقترح فــي ٢٢ تمــوز – يوليو –١٩٤٦، مشروعاً للإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي يقوم علــى "السيادة المشتركة"، أي تأسيس حكومة مغربية مختلطة ومجالس مشتركة أيضاً كما حصل في الجزائر وتونس "وموريتانيا" كمرحلة أولى للوصول إلى الحكــم النيابي، شريطة أن يشترك المستوطنون الفرنسيون بشكل متساو مع المغاربــة على الرغم من الفارق العددي بين الطــرفين، وكــذلك الاســتغلال المــشترك للمشروعات الاقتصادية والتعدينية وغيرها. إلا أن حــزب الاســتقلال رفــض مشروع لابون في رسالة وجهها إلى الملك محمد الخامس في ٢٤ يوليو.

وأدى ذلك إلى رفض المشروع من قبل الملك أيضاً. وبدأ محمد الخــامس منذ هذه الفترة يغير سياسته تجاه الإقامة العامة الفرنسية ويرتكز على الحركــة الوطنية والشعبية وعلى حزب الاستقلال بالذات (٢٢).

في ٩ نيسان –أبريل –١٩٤٧، قام الملك محمد الخامس بزيــارة طنجــة، ليؤكد السيادة المغربية عليها، رغم محاولات منعه من قبل المقيم العام لابــون. وألقى في طنجة خطاباً أشار فيه إلى "وحدة المغرب" و"حقوق الشعب المغربــي المشروعة" و"أن المغرب يريد بإلحاح الحصول على حقوقه"، كما أكــد علــى الروابط الوثيقة بين المغرب والوطن العربي وجامعة الدول العربية. وكانت هذه الروابط، أو مجرد الإشارة إليها تمثل خطراً في نظر الفرنسيين الــذين كــانوا يبذلون جهدهم لتقوية وحدة المغرب مع فرنسا ضمن (الاتحاد الفرنسي) لا مــع البلاد العربية. وقد بدا لفرنسا بأن هنالك تعاوناً واضحاً بــين الملــك وحــزب الاستقلال في معارضة برامج الإقامة العامة. وعليــه فقــد حملــت الحكومــة الفرنسية المقيم لابون مسؤولية ما حدث في طنجة، كما أن سياسته الاقتــصادية لم تحظ برضى المستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى ضعف مركزه، فقــررت الحكومة الفرنسية عزله وتعيين الجنرال جوان (١٩٤٧ –١٩٥١) المعروف بأنه "الرجل الحديدي" لمواجهة الموقف في المغرب، فابتدأ حكمه اعتباراً من أيار – مايو، بعد أن تصاعدت الحركة الجماهيرية المعادية للاســتعمار فــي عمــوم المغرب بعد زيارة الملك محمد الخامس لطنجة (٢٣).

في أعقاب خطاب الملك محمد الخامس، اجتاحت المغرب بأجمعه في نيسان –أبريل –١٩٤٧، موجة من المظاهرات المناوئة للإمبريالية شملت جميع طبقات وفئات المجتمع المغربي، فيما شهدت الفترة نفسها موجة من الإرهاب الاستعماري في الجنوب والشمال، استمرت طيلة عام ١٩٤٧. وقد حاول المقيم العام الفرنسي الجنرال جوان، من أجل تهدئة الوضع، أن يفرض مشروع إصلاحات جديد شبيهاً بمشروع لابون، إلا أن الملك وحزب الاستقلال رفضا ذلك، فتوترت العلاقات بين الطرفين، فيما استمر جوان في ملاحقة رجال الحركة الوطنية المغربية وخاصة حزب الاستقلال، وهذا ما دفع الملك محمد الخامس إلى إحالة القضية المغربية إلى هيئة الأمم المتحدة في عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨ (٢٤).

إن سياسة الإقامة العامة الفرنسية في عهد الجنرال جوان، زادت من التقارب بين الملك وحزب الاستقلال ودفعت موقفهما المشترك المعارض لسياسة الإقامة إلى التصلب أكثر، الأمر الذي زاد من تعنت الإقامة العامة الفرنسية في فرض ما ترغب فيه لتحقيق أهدافها، فتوجهت إلى (البربر) ورجال الطرق الصوفية (أصحاب الزوايا من المشعوذين) محاولة جعلهم كتلة موالية لها لتحقيق رغباتها في القضاء على حزب الاستقلال والضغط على الملك، وخاصة عندما بلغت الأزمة أوجها في بداية الخمسينيات (٢٥).

أما في الشمال المغربي، فقد أعلن حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية "اتحاداً مؤقتاً" أثناء زيارة الملك محمد الخامس لطنجة، وأعد الحزبان قائمة بمطاليبها لتقديمهما للملك في طنجة، إلا أن السلطات الإسبانية منعتهما، لا بل فرضت غرامة على حزب الإصلاح الوطني باعتباره يمثل القوة القائدة للحركة الوطنية في الشمال المغربي، وحظرت العمل عليه منذ ٨ شباط –فبراير –١٩٤٨، فيما واصل نشاطه سراً، واستمر الحزبان على مواجهة الحماية الإسبانية. ومنذ هذه الفترة بدأ حزب الإصلاح الوطني يقترب من حزب الاستقلال، وأسس الأخير له في مدينة تطوان (خلية) حزبية لتكون حلقة الاتصال مع حزب الإصلاح الوطني الذي استمر في عمله حتى ظهرت بوادر التغيير في السياسة الإسبانية في بداية الخمسينات (٢٦).

مع بداية الخمسينات، بدأ التداخل بين جهود الحركة الوطنية المغربية والملك محمد الخامس، فقد سعيا من أجل استقلال المغرب عن طريق الأسلوب السياسي السلمي، وبدا الطرفان يقتربان من بعضهما بشكل أكثر. لقد اكتشف

الملك أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه وحماية العرش، والوطنيون بدورهم كانوا يرون في الملك، ليس رمزاً لسيادة مهددة فحسب، ولكنه شخصية لها صفات تؤهلها لضمان مشاركة شعبية لم يكونوا يأملون في تحريضها ضد الحماية الأجنبية لوحدهم (٢٧).

قاد التوتر في العلاقات بين الملك محمد الخامس والجنرال جوان، إلى دعوة الحكومة الفرنسية ملك المغرب لزيارة فرنسا. وكان الهدف من الدعوة، تأكيد (الوحدة المغربية الفرنسية) بشكل علني، ومحاولة فرنسا أيضاً الفصل بين الملك وبين العناصر الوطنية في البلاد. وقد قبل الملك الدعوة الفرنسية بعد تردد، على أن تسمح له فرنسا مناقشة قضية تغيير العلاقات بين البلدين تغييراً جذرياً. وتمت الزيارة في ١٠ تشرين أول –أكتوبر –١٩٥٠، لكنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية لصالح المغرب، فقد طرح الملك "قضية منح المغرب الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي" وتوسيع صلاحياته، وتأمين حرية النقابات إلا أن اقتراحه قوبل (برفض شديد) واكتفت الحكومة الفرنسية بطرح مشروع لبعض الإصلاحات الثانوية، وعاد الملك في ٩ نوفمبر خالي الوفاض (٢٨).

كشفت المفاوضات بين الملك محمد الخامس والحكومة عن إصرار فرنسا على موقفها الاستعماري التقليدي من مسألة الاستقلال، فقد صممت على دمج المغرب في نطاق "الاتحاد الفرنسي" كما فعلت مع موريتانيا دون اعتبار لرأي ومشاعر المغاربة، ورأت أن المغرب مهم جداً للأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكانت تعتقد أيضاً أن الاستثمارات الفرنسية في المغرب ووجود عدد كبير من المستوطنين الفرنسيين فيه يخولها حق ممارسة سيطرة دائمة عليه. وأدى فشل الزيارة الملكية إلى استمرار حركة الحركة الوطنية المغربية في انتقاداتها للإقامة العامة الفرنسية، وإصرار الوطنيين المغاربة على الاستقلال (٢٩)، وعليه فقد ازدادت الأزمة توتراً بين الملك وحزب الاستقلال من جهة، وبين الإقامة العامة الفرنسية من جهة أخرى. ومنذ مطلع عام ١٩٥١، قرر الجنرال جوان، استعمال القوة في فرض السيطرة الفرنسية وذلك بالعمل على ضرب حزب الاستقلال والملك عند الاقتضاء (٣٠).

بدأ جوان تنفيذ سياسته مع بداية عام ١٩٥١. ففي ٢٦ كانون الثاني –يناير –١٩٥١، طلب من الملك محمد الخامس إصدار تصريحٍ يستنكر فيه تصرفات حزب الاستقلال، كما طلب أن يقيل الديوان الملكي عدداً من كبار الموظفين من

ذوي الميول الوطنية. وهدد الجنرال جوان ملك المغرب بالخلع عن العرش في حالة عدم تلبيته مطالبيه بقوله [إما أن تنفذوا طلباتي وإما أن تتنازلوا عن العرش وإلا فسأخلعكم] (٣١). غير أن الملك محمد الخامس، رفض الإنذار، فحشدت السلطات الفرنسية قواتها العسكرية لتطويق القصر الملكي، وتواطأ مع الموقف الفرنسي بعض رجالات الإقطاع وعلى رأسهم باشا مراكش (التهامي الجلاوي).

وعليه فقد رضخ الملك وأكره في ٢٥ شباط –فبراير –١٩٥١، على التوقيع على التصريح، وقد تحاشى الملك ذكر حزب الاستقلال صراحة، وإنما استعمل عبارة "وسائل بعض الأحزاب"، وأناط مهمة إصدار التصريح بالصدر الأعظم –رئيس الوزراء (٣٢).

استغل الجنرال جوان تصريح الملك بعد أن حرف كلمة "الأحزاب" واستخدمها في صيغة المفرد (حزب) في الترجمة الفرنسية، وأشار بالنص إلى حزب الاستقلال. فشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة الوطنية المغربية، فاعتقل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، كما جرى مطاردة الحزب الشيوعي المغربي ومحاكمة أمينه العام (علي يعتة) في الدار البيضاء، وبلغ عدد المعتقلين من رجالات الحركة الوطنية حتى أواخر عام ١٩٥١، نحو (٣٠) ألف معتقل. وعلى الرغم من أساليب القمع الفرنسي إلا أن حزب الاستقلال وغيره من الأحزاب، لم يبد أية مقاومة، وكانت حجته في ذلك، خشيته أن تتخذ السلطات الفرنسية من ذلك ذريعة لنفي الملك الذي غدا رمزاً للمقاومة الوطنية، لكن حزب الاستقلال، ناشد الرأي العام المغربي والدولي الوقوف إلى جانب المغرب (٣٣).

إن خضوع الملك محمد الخامس لضغط الإقامة الفرنسية، وموقف حزب الاستقلال الاستسلامي من جهة أخرى، جعل بعض أعضاء الحزب، وبشكل خاص في مستويات القاعدة، يميلون إلى ضرورة تغيير أسلوب الكفاح ضد الحماية الفرنسية والعودة إلى وتبني أسلوب الكفاح المسلح، لأنهم اعتقدوا بعدم جدوى الطرق السياسية والدبلوماسية لانتزاع حقوق المغرب، لكن هذا التيار لم ينضج داخل حزب الاستقلال إلا أواخر العام التالي.

من جانب آخر، وعلى صعيد العلاقات الداخلية بين الأحزاب المغربية، فقد شهد عام ١٩٥١ بداية توحيد الجهود الوطنية لمعظم الأحزاب المغربية في الجنوب والشمال عن طريق عمل جبهوي واحد لمواجهة الحماية الثنائية، ففي

٩ نيسان –إبريل– ١٩٥١، ولدت [الجبهة الوطنية المغربية] وبتأثير من جامعة الدول العربية. فقد عقد حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية مؤتمراً في طنجة تمخض عنه قيام الجبهة الوطنية. وقد أكد ميثاق طنجة على:

"١-أن تعمل كل الأحزاب لاستقلال المغرب استقلالاً تاماً.

٢-رفض مبدأ الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي.

٣-لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال.

٤-التمسك بالملك محمد الخامس وتأكيد تعاون المغرب مع الجامعة العربية وفي دائرتها قبل الاستقلال وبعده". وقد شكلت آراء حزب الاستقلال الركيزة الأساسية في الميثاق الوطني(٣٤).

تصاعد النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية مع قيام (الجبهة الوطنية)، فقد أصدرت الجبهة خلال عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢، العديد من البيانات والبلاغات التي تبين موقفها من الأحداث السياسية في المغرب، وقد نددت بالبرنامج الإصلاحي الذي طرحه المقيم العام الجديد جيوم، الذي عين في ٢٨ آب –أغسطس– ١٩٥١، وأوضحت بأن هذا البرنامج (٢٥ آذار –مارس– ١٩٥٢) هو امتداد للبرامج السابقة التي طرحتها الإقامة العامة الفرنسية. وأكدت (الجبهة) بأن الحل الوحيد للمشكل المغربي ينحصر في إلغاء نظام الحماية على أن "لا يمس المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب في المغرب"(٣٥).

إن موقف الجبهة الوطنية المزدوج [الاستقلال التام– الحفاظ على المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب] أريد به تليين الموقف الفرنسي المتصلب باتجاه عدم إعطاء المغاربة حقوقهم المشروعة. وعلى الرغم من هذا الموقف الجبهوي، واصل الجنرال جيوم، عمليات القمع والاضطهاد في صفوف الحركة الوطنية في الجنوب المغربي، وكان من أبرز هذه العمليات هو القمع الدموي للتظاهرة التي قادها حزب الاستقلال والاتحاد النقابي المغربي والحزب الشيوعي المغربي في مدينة الدار البيضاء في ٨ كانون أول –ديسمبر– ١٩٥٢، والتي خرجت احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد. وقد أحالت السلطات الفرنسية، هذه المظاهرة الجماهيرية، إلى مذبحة دموية راح ضحيتها أربعة آلاف مواطن، كما فرضت حظراً على نشاط القوى الثلاث (حزب الاستقلال– الاتحاد النقابي المغربي– الحزب الشيوعي)

واعتبرت حزب الاستقلال والحزب الشيوعي خارجين على القانون، واعتقلت (١٢) من قادة حزب الاستقلال و (٣٠) من قادة الحزب الشيوعي، إضافة إلى قادة الاتحاد النقابي المغربي، وأوقفت الصحف الوطنية عن الصدور، وزجت بآلاف المواطنين في السجون(٣٦).

لم تقف عمليات القمع على سلطات الحماية الاستعمارية الفرنسية، بل ساندتها في ذلك ومنذ بداية عام ١٩٥٣، القوى المتنفذة من الإقطاعيين المغاربة بقيادة الجلاوي باشا مراكش.

وقد تعاون الجانبان في فرض مشروع إصلاحات جديد على الملك إلا أنه رفض، فقرر الجنرال جيوم التخلص منه، واستند على الجلاوي في ذلك، وعقد الأخير مؤتمراً في فاس في نيسان – أبريل ١٩٥٣، ضم كبار القادة المتعاونين مع سلطات الحماية أو من الذين خافوا سطوة الجلاوي، وقدم هؤلاء عريضة موقعة من قبل (٢٧٠) باشا وقائداً اتهم فيها الجلاوي الملك محمد الخامس بأنه أصبح "سلطان حزب الاستقلال ولم يعد سلطاناً للمغرب" وطالبوا فيها بخلع الملك(٣٧).

مع مناداة القوى المتنفذة المغربية وإسناد سلطات الحماية الفرنسية لهم بالمطالبة بخلع الملك محمد الخامس، بلغ الصراع أوجه بين الجانبين بما عرف بـ "الأزمة المغربية". وقد وقف حزب الاستقلال إلى جانب الملك إلا أن كفة الصراع رجحت لصالح المستعمرين الفرنسيين والمتعاونين معهم من أنصار الجلاوي. الذي طوقت قواته (٥٠ ألف مقاتل) قصر الملك في ١٤ آب – أغسطس ١٩٥٣، وقدم المقيم العام الفرنسي إنذاراً إلى الملك بقبول مشروع الإصلاحات أو الخلع، وتحت خطر الخلع اضطر محمد الخامس إلى الموافقة على "السيادة المشتركة" وحرمانه من الصلاحيات التشريعية. إلا أن الجلاوي والإقامة العامة، كانوا في حقيقة الأمر عازمين على خلع الملك وتعيين بدله آخر يكون أداة طيعة لهم. وعلى الرغم من موافقة الملك على مشروع الإصلاحات، إلا أن الجلاوي وأنصاره أعلنوا (محمد بن عرفة) ملكاً جديداً على المغرب في ١٥ آب – أغسطس، ومنحوه السلطة الدينية أيضاً واختاروه إماماً لهم، واستندت السلطات الفرنسية إلى مبادرة الجلاوي وسطوته، فأعلنت في ٢٠ آب– أغسطس ١٩٥٣، خلع الملك محمد الخامس، ونفيه إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر واعترفت الحكومة الفرنسية بـ محمد بن عرفة ملكاً على المغرب في ١٠ أيلول– سبتمبر ١٩٥٣(٣٨).

أدى نفي الملك محمد الخامس إلى تصاعد التأييد الشعبي والحزبي له بشكل كبير، وغدا رمزاً للنضال الوطني، وساعد ذلك على بعث نشاط الحركة الوطنية بشكل أكبر من السابق، وقد اعترف دبلوماسي معاصر للأحداث بقوله، أن الملك بسبب نفيه إلى خارج المغرب قد [أصبح رمزاً للروح الوطنية المغربية وزعيماً للأمة، فمكنه هذا من إعادة ترسيخ مكانته ليس كرئيس للدولة ورئيس روحي للبلاد، بل كذلك كرجل الدولة الرئيس فيها، وبدلاً من أن يكون أداة بيد حزب الاستقلال، كانت مكانته تفوق مكانة الحزب(٣٩).

ازدادت حدة التوتر بعد نفي الملك محمد الخامس، بين الشعب وقواه الوطنية وبين السلطات الفرنسية والقوى المتحالفة معها، ولم ينته عام ١٩٥٣ حتى كانت عمليات الاضطهاد بحق الشعب المغربي تمارس في طول البلاد وعرضها، وأصبح المغرب كله أشبه ما يكون بمجموعة من معسكرات السجون، لأن الجيش الفرنسي قد قطع جميع وسائل التنقل والمواصلات بين القبائل، ولأن البوليس قد أحكم إغلاق الأحياء الكبرى في المدن. كما أن القوات الفرنسية جاءتها تعزيزات كبيرة، واتخذت احتياطات خاصة لمنع أعضاء المقاومة الوطنية من التغلغل بين قوى حفظ النظام الفرنسية، وبدا إفلاس الحكم الفرنسي واضحاً للعيان أكثر من ذي قبل(٤٠).

وفي الشمال المغربي، بذل حزب الإصلاح الوطني بعد أن استعاد نشاطه عام ١٩٥٢، جهداً كبيراً لبقاء الشمال المغربي موالياً للملك بعد نفيه، واستطاع هذا الحزب أن يجعل الشمال المغربي ملجأ ومعسكراً للمقاومة وللفارين من وجه القمع الفرنسي منذ هذه الفترة وحتى إعلان الاستقلال. كما رفض "الخليفة" في تطوان الحسن بن المهدي الاعتراف بالملك ابن عرفة، وتمسك بالملك الشرعي محمد الخامس(٤١).

أدرك الشعب المغربي وبعض أعضاء الحركة الوطنية المغربية، وخاصة في حزب الاستقلال، أن الأسلوب السياسي في انتزاع الحقوق الوطنية غير مجد، ومن هنا كانت البداية لبروز قوى جديدة في منطقة النفوذ الفرنسي، أدركت عجز القيادات التقليدية عن أداء دورها في مواجهة الاحتلال، وآمنت بأن طريق الاستقلال لا يكون إلا بحمل السلاح ثانية، واعتماد أسلوب الكفاح المسلح وكان ذلك انسجاماً مع توجهات لجنة تحرير المغرب العربي. فكانت البداية لإنشاء (جيش التحرير المغربي)، وظهور العمليات الفردية وتطورها وتوسعها إلى شكل جماعي أكثر قوة وتنظيماً وفعلاً(٤٢). وعليه، فقد شهدت

مرحلة عام ١٩٥٣ وما بعدها، تداخلاً بين النضال السياسي والكفاح المسلح امتد حتى إعلان الاستقلال، وقد دعا ذلك بالضرورة إلى بروز قيادات وتنظيمات جديدة.

خلال حكم محمد بن عرفة، برزت تنظيمات وطنية جديدة من داخل حزب الاستقلال، وعملت بصورة مستقلة عن الحزب، وكان أول تلك المنظمات هو [الاتحاد الوطني للقوات الشعبية] الذي بدأ نشاطه بتصفية العملاء ومهاجمة المصالح الفرنسية والقيام بمحاولة اغتيال ابن عرفة. أما المنظمة الثانية فهي [الاتحاد العام المغربي للشغل] وكلا المنظمتين وخاصة المنظمة الثانية تمثل تياراً شعبياً تزعمه مناضلون وقادة لم يكونوا متفقين مع القيادة التقليدية التي لم تهتم كثيراً بمشاكل العمال، وقد نجحت المنظمتان في تصعيد النضال لمواجهة الحماية الفرنسية وأذنابها خلال فترة نفي الملك محمد الخامس(٤٣).

إن سيطرة القوى الإقطاعية المغربية وبالتعاون مع قوات الاحتلال الفرنسي لم يثن الشعب المغربي وقواه الوطنية عن التصدي لهما والتعبير عن التمسك بالملك محمد الخامس.

ففي ٢٠ آب- أغسطس ١٩٥٤، أي في اليوم الذي خلع فيه الملك قبل عام أعلن الشعب ومنظماته الوطنية (الإضراب العام) وتجمدت الحياة في المغرب، حيث أغلقت المتاجر والحوانيت، ولم يذهب العمال إلى عملهم، وقامت السلطات الفرنسية والمقيم العام الجديد (لاكوست) باعتقال (٣٠) ألف مواطن، لكن ذلك لم يخمد إرادة الشعب في الحرية، إذ اشتد النضال الوطني بشكل أكبر في تشرين الثاني- نوفمبر- واستمر الإضراب العام الثاني ثلاثة أيام، وطالب الشعب المغربي من جديد بعودة الملك محمد الخامس، والشروع في المفاوضات(٤٤). ومن جهة أخرى تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في المناطق الريفية على يد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" الذي أسس "جيش التحرير المغربي" واتخذ من الشمال المغربي، قاعدة للمقاومة المسلحة وأصبحت مدينة تطوان مركزاً للمجلس الأعلى للمقاومة المسلحة، وقد أمد حزب الإصلاح الوطني (جيش التحرير) بالمساعدة في هذه المنطقة. وبدأت عمليات جيش التحرير، تزداد في القرى والمدن مع ازدياد أعداده من المقاتلين، واستطاعت قوات (جيش التحرير المغربي) السيطرة على الأقاليم الشمالية والوسطى في منطقة النفوذ الفرنسي، واستمر ذلك عام ١٩٥٥(٤٥).

لقد سمح الإسبان في منطقة نفوذهم في الشمال المغربي، بأن يتحرك حزب

الإصلاح الوطني بدعم جيش التحرير المغربي، وأن تكون منطقة نفوذهم ساحة لنشاط المقاومة المسلحة المغربية، وكان ذلك نكاية بفرنسا التي لم تستشرهم بنفي الملك محمد الخامس وخوفهم أيضاً من ضم المغرب في نطاق (الاتحاد الفرنسي)، يؤكد ذلك دبلوماسي معاصر بقوله: "إن الإسبان قد شعروا بإهانة بالغة لعدم استشارتهم قبل خلع السلطان وأصبحوا يخشون أن يحاول الفرنسيون جعل المغرب، جزائر أخرى، دون أي نية في منح الاستقلال مما سيؤدي إلى زوال النفوذ الإسباني"(٤٦).

أجبرت المقاومة الشعبية، السياسية والمسلحة في المدن والقرى في عموم المغرب، وتصاعد نشاط الثورة الجزائرية والخوف من قيام وحدة كفاحية بين الجزائر والمغرب، إضافة إلى تصاعد نشاط خط الكفاح المسلح في تونس، فرنسا على تغيير سياستها تجاه المغرب (وفعلت ذلك في تونس) والعمل على فتح المفاوضات بين الجانبين، فكان عام ١٩٥٥ بداية المفاوضات المغربية الفرنسية.

المفاوضات المغربية- الفرنسية:

أدت تطورات الأوضاع الداخلية في المغرب (وفي الجزائر وتونس) عام ١٩٥٥ إلى قيام الحكومة الفرنسية ومقيمها العام الجديد في المغرب (جلبر جرانفال) إلى إعادة فتح الحوار مع قادة حزب الاستقلال بالتحديد (أفرج عنهم أواخر عام ١٩٥٤) باعتبار أن حزب الاستقلال يعد القوة القائدة للحركة الوطنية المغربية، ولكونه أقرب إلى سياسة التفاهم (الاعتدال) للوصول إلى حل للقضية المغربية بعيداً عن استخدام السلاح.

في حزيران – يونيو ١٩٥٥، أوصى (جلبر جرانفال) حكومته باتخاذ عدة إجراءات للاحتفاظ بالسلطة في المغرب، وأكد على ضرورة خلع محمد بن عرفة وإعادة الملك محمد الخامس لامتصاص النقمة الشعبية، إلا أنه واجه معارضة الجلاوي وأنصاره كما عارضه المستوطنون الفرنسيون، وأرغمته جهود هؤلاء على الاستقالة، فحل محله أواخر آب – أغسطس ١٩٥٥ المقيم العام (بوايه ديلاتور). وفي الوقت نفسه كانت الحركة الوطنية المغربية في شكلها المسلح تشتد من يوم لآخر، كما بدأت جماعة الجلاوي وأنصاره تعاني من الانشقاق في صفوفها، حيث انفصل سكان الأطلس المتوسط عن قادتهم وبعثوا برقية إلى باريس في ١١ آب – أغسطس، طالبوا فيها بعودة محمد

الخامس، وفعل الشيء نفسه سكان الريف في الشمال المغربي. وقد أدى ذلك إلى تغيير ميزان القوى في المغرب لصالح الحركة الوطنية، حيث لم يعد بالإمكان قمع مقاومة الجماهير الشعبية كما لم يعد محمد بن عرفة يتمتع بأي شعبية حتى من أنصاره(٤٧).

أجبر الضغط الشعبي والحزبي وخاصة عمليات الكفاح المسلح في مناطق كثيرة من البلاد على موافقة الجانب الفرنسي في آب – أغسطس ١٩٥٥ على اتفاق (إكس ليبان) مع قادة حزب الاستقلال، ونص الاتفاق على تنحية محمد بن عرفة وتشكيل مجلس وصاية على العرش شريطة أن يحظى بموافقة الملك محمد الخامس، وتخلت الحكومة الفرنسية عن مبدأ (السيادة المشتركة) التي أعلنتها في إصلاحات عام ١٩٥٣. وفي أيلول – سبتمبر، توجه ممثلو حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال إلى الملك محمد الخامس في مدغشقر.

كما وصل وفد فرنسي برئاسة الجنرال كاترو للتفاوض مع الملك، لكن المفاوضات ظلت (غامضة)، وذلك لأن (الكتلة اليمينية) في فرنسا أبدت مقاومة مسعورة للقرارات التي اتخذت في إكس ليبان، فيما طالب الوطنيون المغاربة بمختلف أحزابهم بعودة الملك في سبيل الاستقلال الوطني، وإجراء انتخابات حرة وعامة للجمعية الوطنية(٤٨).

تحسس الوطنيون المغاربة، مماطلة الحكومة الفرنسية وترددها بالاستجابة لمطاليبهم فازداد نشاطهم في مجال الكفاح المسلح. ففي ١ تشرين أول – أوكتوبر ١٩٥٥ انتفض الشعب في الريف، والأطلس المتوسط، وأصبحت حالة القوات الفرنسية "عسيرة للغاية" لأن الانتفاضة اتسعت وشملت مناطق متعددة من البلاد، فقامت الجمعية الوطنية الفرنسية في الشهر نفسه بالدعوة إلى فتح المفاوضات على الرغم من المقاطعة العنيفة من جانب اليمين الفرنسي:

وفي ٢١ تشرين أول– أوكتوبر طالب حزب الاستقلال بخلع محمد بن عرفة وعودة الملك محمد الخامس وإلغاء معاهدة الحماية، كما بدأ الجلاوي باشا مراكش، بعد انحسار نفوذه بالتخلي عن محمد بن عرفة، وتأييد عودة الملك محمد الخامس. وكان موقف الجلاوي خاتمة انهيار الخطط الفرنسية في المغرب. وعليه فقد تنازل محمد بن عرفة عن العرش في ٣٠ تشرين أول– أوكتوبر، وأدت هذه التطورات الداخلية في المغرب إلى اعتراف الحكومة الفرنسية بالملك محمد الخامس في ٥ تشرين الثاني– نوفمبر ١٩٥٥ فكان ذلك بداية الاعتراف الفرنسي باستقلال المغرب(٤٩).

في ٥ نوفمبر ١٩٥٥ سمحت الحكومة الفرنسية للملك محمد الخامس، بمغادرة منفاه في مدغشقر، والتوجه إلى باريس لإجراء المفاوضات حول الاستقلال، وقد شارك في المفاوضات عدد من المستقلين ومن قادة حزب الاستقلال. وبدأت المفاوضات التمهيدية في ٦ نوفمبر، وانتهت إلى إصدار تصريح (سان كلو) الذي احتوى على النقاط الآتية:

١-تشكيل مجلس الوصاية ومنحه السلطة الكاملة في إدارة المغرب.

٢-تشكيل حكومة في المغرب تضم كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية.

٣-استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة مرتبطة في تكامل مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل، أي ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل L independence dans Iinter dependance.

٤-إقامة نظام ملكي دستوري في المغرب(٥٠).

كان تصريح سان كلو بداية الاعتراف الفرنسي باستقلال المغرب، لكن ذلك لم يتم إلا في آذار – مارس ١٩٥٦.

استقلال المغرب:

في ١٦ نوفمبر ١٩٥٥، عاد الملك محمد الخامس إلى المغرب واستقبله الشعب استقبالاً كبيراً، ومع وصوله أعلن عن نيته في [تأسيس نظام ملكي دستوري في المغرب] وألغى [الظهير البربري] واعترف بحقوق النقابات واستبدل الإدارة الفرنسية للمقاطعات بإدارة مغربية(٥١).

تأخرت المفاوضات المغربية الفرنسية لاستكمال استقلال المغرب حتى أوائل فبراير ١٩٥٦، وذلك بسبب تأسيس حكومة جديدة في فرنسا، وقد جاءت حكومة (غي موليه) لتتصل بالمفاوضات إلى غايتها. وقد كان لجيش التحرير المغربي دور كبير في التعجيل في اعتراف فرنسا بإنهاء نظام الحماية واستقلال المغرب دون هذا (التكامل) غير الواضح مع فرنسا. وانتهت المفاوضات بين الطرفين إلى اتفاق ٢ آذار- مارس ١٩٥٦، والذي منح المغرب الاستقلال. إلا أن فرنسا احتفظت لنفسها بموجب الاتفاق ببعض الامتيازات كاستمرار مرابطة قواتها في بعض المناطق وبعض القواعد العسكرية خلال فترة الانتقال(٥٢).

أما المنطقة الشمالية الخاضعة للحماية الإسبانية، فقد سارع الجنرال فرانكو

رئيس الحكومة الإسبانية، إلى دعوة الملك لزيارة مدريد وتمت الزيارة في ٤ نيسان – إبريل ١٩٥٦، وتم الاتفاق في ٧ إبريل على إنهاء الاحتلال الإسباني للمنطقة الشمالية من المغرب(٥٣) لكن إسبانيا ظلت محتفظة إلى الآن ببعض المدن الساحلية (ملية- سبتة) وبعض الجزر الساحلية.

أما طنجة، فقد عادت إلى السيادة المغربية بعد أن أعلن مجلس الإدارة الدولية إلغاء الإدارة الدولية في طنجة وإعادتها إلى الحكم المغربي في ٢٩ تشرين أول- أكتوبر ١٩٥٦(٥٤). وبذلك انتهت الحماية الثنائية والدولية وحقق المغرب استقلاله ووحدة أراضيه لكن بقيت للفرنسيين بعض المصالح العسكرية وبعض القواعد الفرنسية الأمريكية حتى تم تصفيتها عام ١٩٦٢.

***

الهوامش:

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

محمد علي داهش: جمهورية الريف في مراكش ١٩١٩- ١٩٢٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، (بغداد ١٩٨٣) – الفصل الأول؛

إبراهيم شحاتة حسن: الحماية في المغرب في ضوء التجربة الاستعمارية بإفريقيا، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن عبد الله، العدد (٢، ٣)، السنة (٧٩-١٩٨٠)، ص ١٢٤؛

سمير أمين: المغرب العربي الحديث، ترجمة، كميل داغر، ط١، دار الحداثة، (بيروت ١٩٨٠)، ص ١٢٣؛

أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، (بلا بلا)، ص ١٦٥-١٦٩؛

أ. ج تايلر: الصراع على السيادة في أوربا ١٨٤٨-١٩١٨، ترجمة كاظم هاشم نعمة، مطبعة جامعة الموصل، (الموصل ١٩٨٠)، ص ٤٦١-٤٦٦، ٤٦٩-٤٧٦، ٤٨٦-٤٩٢، ٤٩٥-٥٠٢؛

بيير رونوفن: تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (بيروت ١٩٦٩).

(٢) منذ عام ١٨٦٥، عقدت سبع دول وأمريكا اتفاقية مع السلطان المغربي محمد بن عبد الله تم بموجبها إقامة إدارة عليا في طنجة وخاصة المنارة والمرفأ. وقد كان ذلك مقدمة لتدويل مدينة طنجة والذي أصبح قانونياً بموجب اتفاق ١٩٢٣ ثم اتفاقيات ١٩٢٨، ١٩٤٥، ١٩٥٢. ومن الجدير بالإشارة إلى أن إسبانيا استغلت ظروف الحرب العالمية الثانية، فأعلنت إلغاء الإدارة الدولية، ووضع طنجة تحت حمايتها منذ ١٤ يونيو ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٥، حيث عادت ثانية إلى الإدارة الدولية، وقد بقيت المدينة خاضعة

شكليا لسيادة سلطان المغرب حتى عادت إلى الحكم الوطني المغربي عام ١٩٥٦ . انظر للمزيد من التفاصيل عن معاهدة فاس والمعاهدة الثانية الفرنسية الإسبانية، والمعاهدات الدولية الخاصة بمدينة طنجة عند:

شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة ١٩٧٦)، ص ٤٣٢-٤٣٦؛

علال الفاسي: حماية إسبانيا في مراكش من الوجهتين التاريخية والقانونية، بلا، (القاهرة ١٩٧٦)، ص ٤٣٢-٤٣٦؛

علال الفاسي: حماية إسبانيا في مراكش من الوجهتين التاريخية والقانونية، بلا، (القاهرة ١٩٤٨)، ص ٢٨؛

محمود كامل المحامي: الدولة العربية الكبرى، دار المعارف، (القاهرة بلا)، ص ٥٧٨-٥٧٥؛

عبد الرحيم بن سلامة ك المغرب قبل الاستقلال، بلا، (الدار البيضاء ١٩٨٠)، ص ٦٧-٧٠.

(٣) علال الفاسي محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (بيروت ١٩٦٧)، ص ١٨٤-١٨٥؛ بن سلامة، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٤) عبد الله البارودي: المغرب، الإمبريالية والهجرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت ١٩٧٩)، ص ٤٩-٥١؛

خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، (بغداد ١٩٨٢)، ص ٨٩؛

A. O. Cubarjana (A/kolege): Dejiny Sveta 1945- 1949 Nakladatelstvi Svoboda, (Praha 1988), p. 467. (مصدر تشيكي).

(٥)رابطة الدفاع عن مراكش: مراكش في معركة الحرية، بلا، (القاهرة ١٩٤٦)، ص ٢٣؛ حزب الاستقلال: المغرب الأقصى، دار الطباعة الحديثة ن (القاهرة ١٩٥١)، ص ١٤٢؛ عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، مكتبة سماح (طنطا ١٩٧٨)، ص ١٤٤.

Idriss Fadhil: Consensus Politique et Politique Etrangere Marocaine de 1953-1977, Annee Univritaire, (Paris 1982), pp. 500-501.

البارودي، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٦) رابطة الدفاع عن مراكش: مراكش تحت النفوذ الإسباني، بلا، (القاهرة ١٩٤٧)، ص ٣٩-٤٣؛ الفاسي، حماية إسبانيا، ص٤٧-٥٦.

(٧)كفاح كاظم الخزعلي: حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ١٩٤٤-١٩٥٦، جامعة البصرة، (البصرة ١٩٨٣)، ص ١٧-١٨؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ج٢، ص٣٩٦.

(٨)علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط١، عبد السلام جسوس، (طنجة

١٩٤٧)، ص ١٠٦-١٠٧؛

جلال يحيى: العالم العربي الحديث، دار المعارف، (القاهرة ١٩٦٦)، ص ٧٠٥-٧٠٦؛

روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، (بيروت ١٩٦٣)، ص ١٤٣-١٥٠؛

فئة من الأساتذة الجامعيين: دراسات في المجتمع العربي، مطبعة طربين (دمشق ١٩٦٩)، ص ٣٢٩؛

الجمل، المصدر السابق، ص ٣٣٨-٣٤١؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧١.

(٩) للمزيد من التفاصيل عن ثورة الريف وقائدها محمد بن عبد الكريم الخطابي، انظر، داهش، المصدر السابق، الفصل الثالث والرابع؛ الفاسي؛ الحركات الاستقلالية، ص ١١٣-١١٧؛ الفاسي، حماية إسبانيا، ص٤٥-٤٧؛ المحامي، الدولة العربية، ص٥٧١-٥٧٢.

(١٠) الظهير البربري، ويعني المرسوم أو القرار الذي أصدرته السلطات الفرنسية وحاولت من خلاله فصل العرب عن البربر في ميدان القضاء الإسلامي- الشريعة الإسلامية- والحيلولة دون استعمال اللغة العربية تمهيداً لعزلهم عن العرب وإدماجهم فيما عرف بـ (العائلة الفرنسية). قد أثار صدور هذا الظهير، استياءً بالغاً في عموم المغرب وبقية أقطار المغرب العربي، وتصاعد النشاط السياسي والثقافي والديني في المغرب، والوطن العربي وبعض الدول الإسلامية.

للمزيد من التفاصيل انظر:

صلاح العقاد:" المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة ١٩٨٠)، ص٣٥٨-٣٥٩؛

Douglas. E. Ashford: Political change in Morocco, Princeton University press, (Princeton 1961) pp. 49-51.

لقمان صالح أحمد القطان: سياسة فرنسا اتجاه البربر وأثرها في الحركة الوطنية المغربية ١٩٣٠-١٩٣٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد ١٩٨٧)، ص ٦٠-٦٩

الفاسي الحركات الاستقلالية، ص ١٤٥-١٤٦؛ لاندو، تاريخ المغرب، ص ١٨٨-٢٠٠.

(١١)للمزيد من التفاصيل انظر:

الفاسي، محاضرات، ص ١١٧؛ يحيى، العالم العربي، ص ٧٠٩-٧١٠، ٧١٤؛

العقاد، المصدر السابق، ص٣٦٤؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ٣٩٠.

(١٢) أشار علال الفاسي إلى أن الانشقاق حدث بسبب عدم رضا محمد حسن الوزاني عن موقعه الحزبي كأمين عام لكتلة العمل الوطني، إلا أن الانشقاق كل يخفي

وراءه خلافات ثقافية وعقائدية وطبقية، فالوزاني ينتمي إلى أسرة أرستقراطية، درس مثل كثير من أبناء هذه الطبقة في مدرسة العلوم السياسية في باريس، فهو مشبع بالثقافة الغربية، ويرى الاهتمام بتطوير المغرب اجتماعياً وسياسياً في إطار الحضارة الغربية. ويركز اهتمامه على تطبيق الحكم النيابي. في حين كان الفاسي وجماعته من المحافظين، يوافق مبدئياً على الحكم الدستوري ويلح في ربطه بالنظام الملكي. كما تميز باهتمامه بربط المغرب بالعروبة والإسلام، ومع ذلك فإن الانقسام لم يؤد إلى تغيير الموقف في مواجهة الحماية الفرنسية. انظر:

الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص٢٢٤؛ محاضرات، ص١١٨-١١٩؛ العقاد؛ المصدر السابق، ص ٣٦٣-٣٦٤؛ يحيى، العالم العربي، ص٧١٤.

(١٣) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص ٢٠٩؛ سعيد، المصدر السابق، ص ٢١٩؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٣٩٠؛ .Ashford, op. Cit, p. 390

(١٤) شارل أندريه جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (تونس ١٩٧٤)، ص ٣٣.

وانظر بالتفصيل عن هذه المرحلة:

روم لاندو: محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته، ط١، ترجمة ليلى أبو زيد، منشورات دار الأمان، (بيروت ١٩٧٩)، ص١٩-٢٣؛ تاريخ المغرب، ص٢٥٩-٢٦٢؛ جوليان، المصدر السابق، ص ١٩٤؛ الفاسي، محاضرات، ص١١٩-١٢٠؛ الحركات الاستقلالية، ص٢٢٩-٢٣٢؛ العقاد، المصدر السابق، ص ٣٦٥-٣٦٩؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٧.

(١٥)حكمت شبر: الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة (بغداد ١٩٧٥)، ص١٣٠؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٣٩٤.

(١٦)انظر بالتفصيل عن تأسيس حزب الاستقلال ووثيقة الاستقلال التي لم يعارضها إلا الحزب الشيوعي المغربي الذي اتهم حزب الاستقلال بالتعاون مع النازية وإن وثيقة الاستقلال مصدرها النازية، وأصدر بياناً أعلن فيه "أن وثيقة الاستقلال تريد فصل المغرب عن فرنسا.. وإن وثيقة الاستقلال مصدرها النازية وإن حزب الاستقلال يريد التعاون مع النازية" وقد انعكس هذا الموقف الشيوعي فيما بعد على طبيعة العمل الجبهوي الذي ساد بين الأحزاب الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب الثانية. انظر:

الخزعلي، المصدر السابق، ص ٥٨-٥٨، ٨٧-١٠٣، ١٧٣؛ الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص٢٥٨-٢٥٩؛ سعيد، المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص ٣٧٠-٣٧١؛ لاندو، محمد الخامس، ص٢٤-٣٦؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص ١٧٨-١٨٠؛ fadhil, op. Cit, p. 510-p. 510-, Ashford, op. Cit, p. 58, 180-178

(١٧)محمد بن العربي الشاوش: أضواء على الحركة الوطنية في شمال المغرب، دار الوحدة الكبرى، (تطوان ١٩٨٠)، ص ٢٧؛

وانظر بالتفصيل:

محمد بن عزوز حكيم: وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الشويخ، (تطوان ١٩٨٠)، ج١، ص ١٣-٣٩؛

محمد بن عزوز حكيم: المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الساحل، (الرباط ١٩٨٠)، ص ١٤١-١٥٠؛

الفاسي، حماية إسبانيا، ص ٥٦-٥٩؛ وادي، المصدر السابق، ص ١٥١-١٥٢؛

حسين، المصدر السابق، ص ١٤٥-١٤٦.

(١٨)الشاوش، المصدر السابق، ص ٢٧-٢٩؛ عزوز حكيم، وثائق، ص ٣٩-٤١؛ وادي، المصدر السابق، ص ١٥٣-١٥٥.

(١٩)للمزيد من التفاصيل انظر:

الشاوش، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١؛ الخزعلي، المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٦.

(٢٠) الخزعلي، المصدر السابق، ص ٧٤-٧٥؛ Ashford, op. Cit, p. 88-89.

(٢١) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص ٣١٨-٣١٩؛ الخزعلي، المجمع السابق، ص ١٧٣؛
Jiri Filip a Kolektiv: Maroko, institut zahranicniho obchodu/ CTK- Pressfoto, (Praha 1918), p. 21-22. (مصدر تشيكي).

تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٣٩٧؛ Cubarjana, op. Cit, p. 488.

(٢٢)للمزيد من التفاصيل عن مشروع الإصلاح وموقف حزب الاستقلال والملك، انظر: جلال يحيى: المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة ١٩٦٦)، ج٣، ص ١١٥٠-١١٥٢؛ الفاسي، محاضرات، ص١٢١، الحركات الاستقلالية، ص ٢٨٥-٢٨٨؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص ١١٠-١١١؛ العقاد، المصدر السابق، ص ٣٠٤؛ لاندو، تاريخ المغرب، ص ٣٢٢-٣٢٣؛ Cubarjana, op. Cit, p. 488.

(٢٣)يعتبر خطاب الملك محمد الخامس في طنجة، أول موقف إيجابي يتخذه الملك لتأكيد مطالب الحركة الوطنية في حصول المغرب على استقلاله وسيادته، وهو لذلك يعد بداية الصراع بين الملك والإقامة العامة الفرنسية، وأدى ذلك إلى بداية توجس وخوف الإقامة من الملك محمد الخامس، وقيام الحكومة الفرنسية بنقل الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من منفاه في جزيرة رينيون إلى فرنسا عام ١٩٤٧، وحين وصوله إلى قناة السويس طلب اللجوء السياسي إلى مصر وأحبطت خطة فرنسا في الضغط على الملك.

لكن الصراع استمر بين الملك محمد الخامس والإقامة العامة الفرنسية ولم ينته حتى تم عزل الملك عام ١٩٥٣، للمزيد من التفاصيل انظر:

وزارة الخارجية المغربية: الدبلوماسية المغربية في عشر سنوات ١٩٥٦-١٩٦٦، (بلا)، (بلا، بلا)، ص ٤٥؛

جون هاتش: تاريخ إفريقيا الشمالية بعد الحرب الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة ١٩٦٦)، ص ١٨٣؛

الخزعلي، المصدر السابق، ص ١١٤-١١٧؛ حزب الاستلال، المصدر السابق؛ ص ٢٠٤-٢٠٥؛ العقاد، المرجع السابق، ص ٣٧٥؛

الفاسي، محاضرات، ص١٢٢-١٢٣، الحكايات الاستقلالية، ص ٣١٢؛ لاندو، محمد الخامس، ص ٣١-٣٢؛ يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٥٢-١١٥٣.

(٢٤)الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص ٣٦٤-٣٦٥؛ العقاد، المصدر السابق، ص ٣٧٢-٣٧٣؛ يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٥٤-١١٥٥؛ لاندو، تاريخ المغرب، ص٣٣١؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٣٩٧-٤٠٠؛

Ashford, op. Cit, p. 92, Cubarjana, op. Cit, p. 489, Filip, op. Cit, p. 22-23.

(٢٥)الخزعلي، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٢٦)الفاسي، حماية إسبانيا، ص٥٧-٥٩؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص ١٢٧-١٢٩.

(٢٧)جون واتربوري: الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة، ماجد نعمة، دار الوحدة، (بيروت ١٩٨٢)، ص ٥١.

(٢٨)محمد العلمي: محمد بن يوسف أو تاريخ استقلال المغرب، دار الكتاب، (الدار البيضاء ١٩٧٥)، ص٦٨-٦٩؛

الفاسي، محاضرات، ص١٢٥-١٢٦؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص ١٨٣-١٨٤، ٢٠٥-١٠٦؛ يحيى المغرب الكبير، ج٣، ص١١٥٦؛ لاندو، محمد الخامس، ص٥٦، تاريخ المغرب، ص ٣٣٨-٣٤٠؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٣٩٩-٤٠٠؛ Filip, op. Cit, p. 38.

(٢٩)علال الفاسي: حديث المغرب في المشرق، مطبعة الرسالة (القاهرة، ١٩٥٦)، ص ١٠٤؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٣٠) جوليان، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

(٣١)لم يكن من السهل حل حزب الاستقلال من قبل السلطات الفرنسية، لأنه لم يقم بنشاط غير مشروع، ثم إن حلاً من هذا النوع تقوم به السلطات الفرنسية على انفراد، قد يعمل علي تقوية مكانة الحزب ليس في نظر المغاربة وحدهم، ولكن في نظر الوطن العربي أيضاً، ولهذا عملت في البداية على مطاردة أعضائه ومحاولة الحصول على شرعية ضربه كاملاً من خلال الملك محمد الخامس. انظر بالتفصيل:

العلمي، المصدر السابق، ص ٧٢-٧٣؛ الفاسي، محاضرات، ص ١٢٦-١٢٧؛ حزب الاستقلال، المرجع السابق، ص ١٩٠؛ لاندو، محمد الخامس، ص ٧٢-٧٧.

(٣٢)انر نص التصريح عند:

لاندو، محمد الخامس، ص٨١؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٣٣)كان لحوادث عام ١٩٥١ صدى بعيد في الوطن العربي، وأدى ذلك إلى قيام الدول العربية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة برفع القضية المغربية إلى هذه الهيئة الدولية وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية، ص ١٥٨-١٦٥؛ لاندو، محمد الخامس، ص٧٧-

٧٨؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢ ص ٤٠١-٤٠٢؛ جوليان، المرجع السابق، ص٤١٣.

(٣٤) رفض الموقعون على الميثاق الوطني للجبهة الوطنية المغربية، تأليف جبهة مع الحزب الشيوعي المغربي وذلك لموقفه السابق من وثيقة الاستقلال، إضافة إلى الخلاف العقائدي، انظر:

الفاسي، حماية إسبانيا، ص ٦٠؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ٢٠٣-٢٠٤؛

الخزعلي، المصدر السابق، ص ١٧١-١٧٤؛ Ashford, op. Cit, p. 70, 174-171

(٣٥)الخزعلي، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٣٦) الفاسي، محاضرات، ص ١٢٩-١٣٠؛ العلمي، المرجع السابق، ص ٨٠؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٤٠٣-٤٠٤.

(٣٧)لم تكن جميع العرائض الموقعة على خلع الملك، قد تمت برضا الجميع، لأن كثيراً من القواد احتجوا على انتزاع تواقيعهم بالإكراه كما أن حكام الأقاليم الكبيرة وهم باشوات الرباط والدار البيضاء وفاس وصفرو، استنكروا حركة الجلاوي. انظر يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٥٩-١١٦٠؛ العقاد، المرجع السابق، ص ٣٧٩؛
Ashford, op. Cit, p. 40.

(٣٨) محمد بن عرفة، هو عم الملك محمد الخامس. كان رجلاً طاعناً في السن في العقد السابع من العمر، ضعيف الشخصية، من الطراز القديم، مجهولاً، مغموراً على غرار أغلب أقرباء الملك، ولم يكن متعلماً ولا كانت له تجربة سياسية أو إدارية، وقد نصح الجلاوي السلطات الفرنسية باختياره، للمزيد من التفاصيل انظر:

عبد الهادي التازي (معرب): الحماية الفرنسية، بدؤها –نهايتها، حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، (الدار البيضاء ١٩٨٠)، ص ١٩٢-١٩٤؛

دبلوماسي بريطاني، المغرب من الحماية إلى الاستقلال، ترجمة، نجدة فتحي صفوت، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (١٧) (لندون ١٩٨٨)، ص ١٢٠؛

العقاد، المصدر السابق، ص ٣٨٠؛ لاندو، محمد الخامس، ص ٩٧-٩٨؛

تاريخ الأفكار العربية المعاصر، ج٢، ص ٤٠٤-٤٠٦؛ هاتش، المرجع السابق، ص ١٩٠؛ Filip, op. Cit, p. 24.

(٣٩)دبلوماسي بريطاني، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٤٠) Ashford, op. Cit, p. 79-80.

(٤١)بقي حزب الإصلاح الوطني في الشمال المغربي صامداً على مواقفه في التضامن مع الملك محمد الخامس، والعمل من أجل الاستقلال تحت اسم واحد هو حزب الاستقلال، وذلك في آذار –مارس- ١٩٥٦. انظر: الشاوش، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.

(٤٢) بدأت بوادر الكفاح المسلح في المدن ومن خلال تنظيمات حزب الاستقلال، وعلى يد

القاعدة منذ عام ١٩٥١، وبدأت المقاومة المسلحة بأعمال فردية، وخلال أزمة عام ١٩٥١ بين الحكومة الفرنسية والإقامة العامة، وبين الملك والحركة الوطنية، بدأت جماعات العمال في الدار البيضاء بشكل خاص، تنظيم خلايا سرية يجهلها قادة المنظمات السياسية والنقابية، برغم كون هؤلاء العمال نقابيين أو مناضلين في حركة سياسية لا سيما في حزب الاستقلال الذي لا يؤمن بالكفاح المسلح، وقد استمرت أعمال المقاومة المسلحة على شكل عمليات فردية حتى عام ١٩٥٣. حيث بدأت تأخذ طابعها المنظم والكبير. انظر بالتفصيل، العلمي، المصدر السابق، ص ٨٧-٩١.

(٤٣)لاندو، محمد الخامس، ص ٩٨؛ واتربوري، المرجع السابق، ص ٥٦؛
Ashford, op. Cit, p. 101-102.

(٤٤)انظر تقرير مفصل عن الأحداث:

جامعة الدول العربية -الأمانة العامة- الإدارة السياسية، أرشيف د /٢٤/٢/١-ض؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٤٠٩.

(٤٥)انظر بالتفصيل عن عمليات الكفاح المسلح:

يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٦١-١١٦٥؛ العلمي، المصدر السابق، ص ٩٧-١٠١؛ لاندو، محمد الخامس، ص ١٠٤.

(٤٦)دبلوماسي بريطاني، المصدر السابق، ص ١٢٠؛ سعيد، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٤٧)العقاد، المصدر السابق، ص ٣٨٢؛ شبر، المرجع السابق، ص ١٤١؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٤١٠-٤١١.

(٤٨)وزارة الخارجية المغربية، المرجع السابق، ص١٤؛ العقاد، المصدر السابق، ص ٣٨٢-٣٨٣؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ٤١٠-٤١١.

(٤٩)يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٦٥؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٤١٢-٤١٣؛ فئة من الأساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص ٣٣١.

(٥٠)يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١١٦٦؛ العقاد، المصدر السابق، ص ٣٨٥.

(٥١)تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٤١٤.

(٥٢)وزارة الخارجية المغربية، المصدر السابق، ص ٢١-٢٣؛ يحيى المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٦٧؛
Filip, op. Cit, p. 24, Ashford, op. cit, p. 120-121.

(٥٣) وزارة الخارجية المغربية، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٥٤)وزارة الخارجية المغربية، المصدر نفسه، ص ٢٤.

■■■

الفصل السادس

الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الإسباني

-بعض معطيات السياسة الإسبانية الاستعمارية في الشمال الغربي

-نشأة الحركة الوطنية السياسية في المغرب

-نشأة الحركة الوطنية في الشمال المغربي.

-الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية

-الهوامش

-بعض معطيات السياسة الإسبانية الاستعمارية

في الشمال الغربي:

كانت الحركة الوطنية المسلحة (ثورة الريف) في الشمال المغربي تمثل امتداداً للكفاح الوطني التاريخي ضد العدوان والاحتلال الإسباني للشمال المغربي، أثبتت قدرة الشعب على مواجهة الاحتلال في ظل غياب أو تغييب السلطة المركزية (المخزن).

وكان عام ١٩٢٦، بداية لانتشار الاحتلال الإسباني إلى جميع مناطق الشمال المغربي التي حددها الاتفاق الفرنسي- الإسباني في ٢٧ تشرين الثاني -نوفمبر- ١٩١٢. وعليه، بدأت عمليات ملاحقة فلول الثوار في كل مكان، ومصادرة أراضيهم وأموالهم، وحكم الشعب بالحديد والنار، كما جرى الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، وعلى الثروة المعدنية (منجم حديد اكسان) في إقليم الريف، وبقية مصادر الثروة المعدنية، وانتشرت بشكل أوسع عمليات الهجرة الإسبانية والاستيطان في الشمال المغربي، مثلما توسعت نشاطات الإسبان في المجال الثقافي لـ "أسبنة" أبناء الشعب المغربي في منطقة نفوذهم، كما تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في المنطقة.

إن نهاية الكفاح المسلح عام ١٩٢٧ لم يكن يعني نهاية الكفاح الوطني ضد الاحتلال الإسباني في الشمال المغربي. فقد انتقل مركز الثقل في الحركة الوطنية المغربية الشمالية من الأرياف إلى المدن، وبدلاً من أن يكون الريفيون- خضعوا لمسلسل الإفقار والتجهيل والاضطهاد- يشكلون القوة الاجتماعية الرئيسة في الكفاح الوطني، فقد أصبح المثقفون والموظفون والتجار والكسبة في المدن يشكلون القوة الاجتماعية في الحركة الوطنية بعد عام ١٩٢٦، وبدأت مرحلة جديدة من الكفاح الوطني ومن خلال العمل السياسي بظهور الأحزاب المغربية التي شكلت الحركة الوطنية، وقادت الشعب على

طريق الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية.

نشأة الحركة الوطنية السياسية في المغرب:

بدأ الكفاح السياسي في الشمال المغربي، امتداداً لبدايات الكفاح السياسي في المغرب منذ إعلان الحماية الثنائية عام ١٩١٢. تمثلت بواكير العمل الوطني على يد مجموعة من المثقفين وعلماء الدين من أساتذة وخريجي جامعة القرويين في فاس، وخلال الفترة ما بين ١٩١٢-١٩٢٦، هيمنت الأفكار الوطنية للحركة الإصلاحية السلفية وأصبح لها مريدوها ودعاتها ودورها في مواجهة التحديات الاستعمارية. وفي ظل ذلك المناخ الفكري والسياسي برز العديد من الشباب المغربي الذي قدر له أن يقود الحركة الوطنية المغربية منذ العشرينات وحتى الاستقلال عام ١٩٥٦، وكان أبرز هؤلاء علال الفاسي، محمد حسن الوزاني أحمد بلا فريج، عبد السلام بنونة، عبد الخالق طريس، محمد المكي الناصري وآخرون.

إن الحركة الوطنية في الشمال المغربي، نشأة وفكراً ومسيرة نضالية لم تكن معزولة عن الإطار العام للحركة الوطنية المغربية. ففي الجنوب المغربي الذي خضع للحماية الفرنسية بدأ الكفاح السياسي منذ مطلع العشرينات وراء واجهات دينية وثقافية تمثلت بظهور العديد من الجمعيات التي ركزت على التوعية الإسلامية والإصلاح الاجتماعي من خلال الندوات والمحاضرات الدينية والثقافية التي كانت تطرح بين طياتها أفكاراً سياسية وطنية تسعى لإنضاج وعي وطني سياسي، أسس فيما بعد عقد من الزمان، أرضية العمل الوطني المنظم والهادف إلى الدفاع عن الذات الوطنية وهويتها العربية الإسلامية.

أسس أعضاء تلك الجمعيات (اتحاد الطلاب- حماة الصدق) وغيرهما (كتلة العمل الوطني) برئاسة علال الفاسي، وطرحت أفكاراً إصلاحية في العديد من المجالات وظهرت حركة سياسية بعد صدور الظهير البربري في ١٦ أيار- مايو- ١٩٣٠.

حاول المستعمرون الفرنسيون من خلال "الظهير البربري" إبعاد البربر

قومياً وتشريعياً وثقافياً عن العرب والإسلام في محاولة لدمجهم في المناخ الثقافي والحضاري الفرنسي(١)، وكان لذلك أثره في الانتقال بالحركة الوطنية المغربية إلى وضع أكثر تنظيماً وبعداً اجتماعياً، وأهدافاً إصلاحية واضحة المعالم الوطنية والعربية والإسلامية.

أحدث صدور "الظهير البربري" موجة من الاستنكار والمظاهرات والاحتجاجات مغربياً وعربياً وإسلامياً، وفي داخل المغرب تشكلت أولى الخلايا السياسية منذ عام ١٩٣١، ثم تبلور النشاط السياسي الوطني في تنظيم باسم "كتلة العمل الوطني" عام ١٩٣٤(٢)، وقدمت أول برنامج للإصلاحات الوطنية وفي مختلف المجالات على طريق انتزاع الحقوق الوطنية المغربية على مراحل ومن خلال العمل السلمي المنظم. ثم قدمت مطاليب أخرى عام ١٩٣٦ بعد وصول (حكومة الجبهة الشعبية) في فرنسا بزعامة ليون بلوم تضمنت المطالبة بالعمل من أجل مساواة المغاربة مع الفرنسيين في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٣).

في عام ١٩٣٧، حدث الانشقاق داخل كتلة العمل الوطني نتيجة للخلافات الفكرية والاجتماعية والطبقية بين الفاسي والوزاني كما مرّ ذكره، وظهر (حزب الحركة القومية) بزعامة محمد حسن الوزاني، ثم ظهر (الحزب الوطني) بزعامة علال الفاسي. وسعى الحزبان من أجل المصلحة الوطنية بممارسة نشاطهما السياسي وضمن أسلوب العمل السلمي، بتوجيه النقد للإقامة العامة الفرنسية، والمطالبة بالإصلاحات في كافة المجالات، وقد تعرض الحزبان لحملات من الملاحقة والاعتقال والنفي حتى نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) حيث وقف سلطان المغرب محمد ابن يوسف (محمد الخامس) والحركة الوطنية المغربية إلى جانب فرنسا في صراعها ضد ألمانيا النازية على أمل تحقيق الحرية والاستقلال.

نشأة الحركة الوطنية في الشمال المغربي:

نشأت الحركة الوطنية السياسية في الشمال المغربي على يد مجموعة من رجالات الحركة الوطنية المغربية وهم (عبد السلام بنونة، عبد الخالق الطريس، محمد المكي الناصري، وآخرون) وكان ذلك عام ١٩٢٦ في مدينة تطوان، وعليه فقد اتفقت في الأهداف والغايات وأسلوب العمل مع الحركة الوطنية في

الجنوب المغربي. وقد تخفت الحركة الوطنية الشمالية وراء واجهات دينية وثقافية واستمرت في عملها بشكل سري حتى ٥ أيلول –سبتمبر عام ١٩٣٠، ثم ظهرت باسم (الهيئة الوطنية الأولى) وكانت قاعدتها الاجتماعية تتشكل من المثقفين وكبار الملاك والأرستقراطية المدينية ذات الاتجاهات الوطنية، ثم تحولت إلى اسم "وفد مطالب الأمة".

أصبحت كتلة (وفد مطالب الأمة) عام ١٩٣١ ممثلة للشعب، وقدمت باسمه، مطاليب إصلاحية إلى سلطات الحماية الإسبانية في ٨ حزيران- يونيو ١٩٣١. إلا أن السلطات الإسبانية رفضت المطاليب الوطنية. وخلال الفترة ١٩٣١-١٩٣٤، لم يتعد النشاط الوطني حدود العمل الثقافي (مجلة السلام – جريدة الحياة) وتأسيس النوادي والجمعيات الخيرية والطلابية وتنظيم المهرجانات الخطابية في المناسبات(٤).

سرعان ما توسعت قواعد "الهيئة الوطنية الأولى" لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية، مما أشعرها بقوتها وقدرتها على أن تظهر قوة سياسية تمثل مصالح الشعب في منطقة الحماية الإسبانية، وقد كان للأوضاع الداخلية لإسبانيا وانعكاسات ذلك على الشمال المغربي، وطبيعة السياسة الاستعمارية الإسبانية تجاه الشعب المغربي، الأثر الكبير في ظهور الحركة الوطنية الشمالية ووفق برامج وأهداف محددة ومن خلال الأحزاب التي تشكلت في الشمال المغربي.

كانت إسبانيا منذ منتصف الثلاثينيات تعيش في ظل الحرب الأهلية بزعامة الجنرال فرانكو وبالضد من حكومة الجبهة الشعبية الحاكمة في مدريد (١٩٣٦-١٩٣٩)، حيث أثرت على الأوضاع السياسية في الشمال المغربي. فقد عرفت "الهيئة الوطنية" ما ينويه العسكريون ضد حكومة الجبهة الشعبية فاستغلت ذلك للحصول على مكاسب وطنية تخدم مصالح الشعب، فبعثت وفداً إلى حكومة مدريد لشرح الحالة عن موقف العسكريين بقيادة الجنرال فرانكو وطالبت "بتمتع المغاربة بالحريات الديمقراطية التي تخولهم حق تنظيم أنفسهم للدفاع عن كل ما من شأنه أن يهدد مصيرهم أو حرياتهم" لكن حكومة الجبهة الشعبية لم تعر الوفد المغربي اهتماماً، وقاد ذلك الموقف، إلى تعرض رجالات الهيئة الوطنية إلى الملاحقة والاعتقال وخاصة العناصر المعروفة بميولها النقابية، كما جرى التضييق على النشاط الوطني وتشديد المراقبة على تحركات قيادات الهيئة الوطنية وخاصة بعد احتجاج (الخليفة) الحسن بن المهدي، في اليوم الثاني على

وقوع الانقلاب العسكري، وفي الوقت نفسه، كان لكتلة العمل الوطني في الجنوب المغربي موقفها المناصر لقضية الحرية والاستقلال للشمال المغربي أثناء مباحثات وفدها مع وفدي حكومة الجبهة الشعبية في كل من باريس ومدريد، لكن الطرفين لم يصلا إلى نتيجة مرضية(٥).

إن محاولات الوطنيين المغاربة لم تكن خافية على الجنرال فرانكو، ومن هنا بات عليه لتهدئة الشعب المغربي في الشمال، إجراء الاتصالات مع قادته فبدأ يغير سياسته، وأمر مبعوثه (بيك بيدير) بالاتصال برجال الحركة الوطنية الشمالية والتأكيد على أن "إسبانيا الفرنكية مستعدة لمساعدة المغاربة بالحريات الديمقراطية التي منعهم منها الجمهوريون".

وعليه فقد بدأ الجنرال فرانكو يتساهل مع رجالات الحركة الوطنية، ومنحهم الحرية في إصدار الصحف مثل صحيفة (الريف) التي كان يديرها المؤرخ المغربي التهامي الوزاني، وصحيفة (الحرية) التي أشرف على تحريرها عبد الخالق الطريس. ومن جهة أخرى ظلت الاتصالات بين الوطنيين في الشمال والجنوب قائمة، إلا أن مواقع الحدود التي فرضتها سلطات الحماية الثنائية حالت دون الاتصال المباشر، لكن الطرفين كانا متفقين على مبادئ أساسية وضرورة المحافظة عليها، وهي العمل لحرية المغرب واستقلاله ووحدته، والوفاء لسلطان المغرب محمد بن يوسف (محمد الخامس)، والتأكيد على التمسك بالإسلام والعروبة.

وقد استمر نشاط الهيئة الوطنية في الشمال على هذا المنهج والبرنامج حتى بدأ الانشقاق في داخلها عام ١٩٣٦(٦).

في تلك الفترة، اتخذ الجنرال فرانكو من الشمال المغربي قاعدة للانطلاق للقضاء على حكومة الجبهة الشعبية في مدريد، وأقنع الزعماء السياسيين من رجالات الحركة الوطنية بالدعاية لصالح اليمين المتطرف، وانطلاقاً من موقف الجبهة الشعبية السابق تجاه موفد الحركة الوطنية والإهمال الذي لقيه، وانطلاقاً من الرغبة في الحصول على حرية العمل الوطني وتأسيس الأحزاب السياسية في الشمال المغربي، وقف رجال الحركة الوطنية إلى جانب الجنرال فرانكو وحشدوا الآلاف من المواطنين المغاربة للقتال إلى جانبه(٧).

كان من نتائج التقارب بين رجالات الحركة الوطنية والجنرال فرانكو أن استطاع الوطنيون تأسيس الأحزاب السياسية. وعليه ففي ٨ كانون أول –

ديسمبر- أسس عبد الخالق الطريس "حزب الإصلاح الوطني" وأصدر صحيفتين باللغة العربية إحداهما "الحياة" والثانية "الحرية". كما أنشأ كتيبة من الشباب الحزبي على غرار "الفلانجي" الإسبانية، وكان الطريس يستعرضها ببدلة عسكرية ورتبة عقيد. وفي مطلع عام ١٩٣٧، أسس محمد المكي الناصري "حزب الوحدة المغربية"، وأصدر صحيفة "الوحدة المغربية" باللغتين العربية والإسبانية(٨).

ويبدو أن هناك تشابهاً أو تقارباً على صعيد الأفكار والبرامج بين حزب الحركة القومية في الجنوب بزعامة الوزاني وحزب الوحدة المغربية بزعامة الناصري، مثلما كان هناك تشابه في الموقف الفكري بين الحزب الوطني في الجنوب بزعامة الفاسي وحزب الإصلاح الوطني بزعامة الطريس. وعلى العموم كانت أهداف وغايات الحركة الوطنية المغربية في الشمال والجنوب متطابقة.

كانت (الخريطة الحزبية) خلال مرحلة الثلاثينات توضح بأن هناك تناسقاً بين أحزاب الشمال والجنوب، وكان هناك موقف موحد بين قيادات وقواعد الحركة الوطنية الشمالية خلال الحرب الثانية(٩). ولم يقف الأمر عند تأكيد الصفة المغربية في فكر وبرامج الحركة الوطنية في الشمال المغربي، وإنما أكد برنامجها على العمل من أجل المغرب العربي والوطن العربي والعالم الإسلامي، فقد جاء في برامجها ما يؤكد هذا الاتجاه بالعمل على ((ربط العلاقات بين الجهات الثلاث تونس والجزائر والمغرب، وإعادة العلاقات بين هذه المناطق والبلدان العربية الإسلامية))(١٠)، وخلال المرحلة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) ونتيجة للتقارب بين فرانكو وزعماء الحركة الوطنية، فقد سمح للعديد منهم بتقلد المناصب الحكومية الثقافية والدينية (المعارف ـ الأوقاف ـ العدل) واستمرت الحالة هادئة بين الطرفين خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) حيث وقف الجنرال فرانكو على (الحياد) في الصراع بين ألمانيا النازية وحلفائها، وبين فرنسا وحلفائها(١١).

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية فترة هدوء بين الطرفين على مستوى الصراع فإن الحركة الوطنية الشمالية تحركت لتنظم نفسها باتجاه تحقيق الأهداف والمنطلقات التي عبرت عنها في برامجها. ففي عام ١٩٤٢، وقع ميثاق بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، وتكونت بموجب

ذلك ((جبهة قومية)) لتوحيد النضال من أجل الحرية والاستقلال والوحدة. فقد دعت الجبهة ((إلى استقلال المنطقتين تحت حكم الأسرة العلوية))(١٢). وكان أبرز أعمال الجبهة القومية هي تقديم مذكرة إلى قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في مدينة طنجة، طالبت فيها باستقلال المغرب ووحدة أراضيه، وكان ذلك بتاريخ ٢٤ شباط ــ فبراير ــ ١٩٤٣، وعندما علم حزب الإصلاح بوثيقة الاستقلال المقدمة إلى ملك المغرب محمد الخامس(*) بتاريخ ١١ كانون الثاني ــ يناير ١٩٤٤، والتي أصبح الحزب بعدها يسمى ((حزب الاستقلال)) بادر إلى تقديم رسالة إلى الملك المغربي بتاريخ ٢٩ شباط ــ فبراير ١٩٤٤، ضم فيها صوته إلى جانب حزب الاستقلال، مؤيداً مطاليبه العادلة في استقلال المغرب(١٣).

إن تحرك رجالات الحركة الوطنية في الشمال المغربي بتأييد قضية الحرية والاستقلال والوحدة كانت تسير مع بدايات انفراط عقد التقارب مع السلطات الإسبانية ــ على الرغم من ترشيح وتأييد الخليفة لهم في المناصب ــ فقد خرج العديد منهم من مناصبهم الحكومية، واستمر هذا الاتجاه المتقاطع مع سلطات الحماية الإسبانية حتى عام ١٩٤٦.

الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية:

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نشاطاً سياسياً متصاعداً للحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها في الجنوب والشمال إلا أن ثقل الحركة الوطنية تركز في نشاط حزب الاستقلال الذي أصبح القوة القائدة للحركة الوطنية المغربية عموماً. فقد نما هذا الحزب نمواً كبيراً في جميع المدن والأرياف وأصبحت له قاعدة جماهيرية عريضة ضمت مختلف فئات الشعب.

وشهدت المرحلة ذاتها وكما ورد في الفصل السابق، بداية الدعوة لتأسيس ((جبهة التحرير الوطني)). كما شهد عام ١٩٤٦، انبعاثاً في عمل النقابات، حيث انضمت جميع النقابات المغربية إلى (اتحاد نقابات المغرب) والذي أصبح له وزن مؤثر في الحركة الشعبية(١٤).

وعلى صعيد النضال السياسي في خارج المغرب، أثبتت الحركة الوطنية الشمالية حضورها في الوطن العربي، فقد حل في ٧ شباط ــ فبراير ــ ١٩٤٦ وفد ((المنطقة الخليفية)) لدى جامعة الدول العربية (تأسست في ٢٢ آذار ــ

مارس ــ ١٩٤٥) وقدم الوفد مذكرة وتقارير عن الحالة في المغرب إلى مؤتمر ملوك العرب ورؤسائهم بأنشاص وبلودان وإلى مجلس الجامعة. كما نشط أعضاؤها من الطلبة ــ وبالتعاون مع طلبة المغرب عموماً ــ في تأسيس مكاتب إعلامية ــ إلى جانب مكاتب تونس والجزائر ــ للتعريف بالقضية المغربية في القاهرة ودمشق، والوسط الدولي في باريس ولندن(١٥).

وشهد عام ١٩٤٦، بداية تحول في السياسة الإسبانية باتجاه العودة إلى إطلاق العمل السياسي وإعطاء نوع من الحريات للأحزاب السياسية. وإذا كانت فترة نهاية الحرب الثانية قد شهدت تقاطعاً بين زعماء الحركة الوطنية الشمالية وسلطات الاحتلال، وأدى ذلك إلى ملاحقتهم واعتقالهم، فإن مرحلة ما بعد الحرب شهدت إطلاق سراح العديد من الزعماء. وابتهجت جماهير المنطقة بذلك في نوادي حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، واستأنف حزب الإصلاح نشاطه السياسي بالدعوة إلى توقف الهجرة الإسبانية والاستيطان ونزع ملكية الأراضي، وإلغاء المساعدات المالية للكنيسة الكاثوليكية من الميزانية المغربية، وكذلك المطالبة بإقرار الحريات العامة، والدعوة إلى تكوين حكومة ((قومية)) مؤقتة تعد البلاد للاستقلال(١٦).

وشهدت مرحلة ما بعد الحرب، دعماً أكبر وأقوى عندما بدأ الملك المغربي محمد الخامس يطرح قضية المغرب وحقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال والوحدة، ويواجه مشاريع وقرارات الإقامة العامة الفرنسية، فبدأ التقارب بين الجانبين لتحقيق الأهداف الوطنية، مما عزز قوى الطرفين تجاه الحماية.

في ٧ نيسان ــ إبريل ١٩٤٧ قام الملك محمد الخامس بزيارة طنجة كما ورد في الفصل السابق، وأثناء نزوله في مدينة أصيلا، استقبل من قبل الخليفة الحسن بن المهدي والمندوب السامي الإسباني والوفود الشعبية للمدن والأرياف ثم غادرها إلى طنجة بصحبة المقيم العام الفرنسي، وفي طنجة ألقى خطاباً وطنياً وقومياً بعيداً عن تأثيرات الإقامة العامة الفرنسية(١٧).

اجتاحت المغرب في أعقاب خطاب الملك محمد الخامس، موجة من المظاهرات المعادية للاستعمار ودعت الحركة الوطنية الشمالية والجنوبية إلى إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية وتقديم الشكوى إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. وأحدث ذلك رد فعل عنيفاً من سلطات الحماية الثنائية، حيث سادت موجة من الإرهاب استمرت طيلة عام

١٩٤٧(١٩). ثم قامت سلطات الحماية الإسبانية إلى جانب الملاحقة بفرض غرامة مالية على حزب الإصلاح الوطني باعتباره القوة القائدة للحركة الوطنية الشمالية وحظرت عليه العمل السياسي منذ ٨ شباط ــ فبراير ١٩٤٨، فيما واصل عمله سراً. واستمر حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية على مواجهة الحماية الإسبانية. ومنذ تلك الفترة بدأ التقارب التنظيمي بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الاستقلال، وأسس الأخير لــه في مدينة تطوان خلية حزبية لتكون حلقة الاتصال مع حزب الإصلاح الوطني الذي استمر في عملــه السري حتى بدأ التغيير في السياسة الإسبانية تجاه الحركة الوطنية فــي مطلــع الخمسينات(١٩).

إن ذلك التطور في العمل السياسي المغربي، والمجاهرة رسمياً وشعبياً بالاستقلال والوحدة الوطنية في مواجهة الحماية الثنائية، قد رافقه تطور مهم في العمل الوطني في خارج المغرب، حيث أصبحت القاهرة ــ بشكل أساسي ــ ودمشق وبغداد، مراكز لنشاط حركات التحرر الوطني المغاربية عموماً.

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها وصل عدد من قادة ومناضلي الحركات الوطنية في المغرب العربي (تونس ــ الجزائر ــ المغرب) إلى القاهرة وشكلوا ((جبهة شمال أفريقيا)) في تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٤٤ برئاسة محمد الخضر حسين، وكان هذا التضامن معناه أن يعمل الجميع معاً من أجل قضية المغرب العربي، وأصبحت تلك (الجبهة) رابطة بين المغرب العربي والقاهرة والأقطار العربية الأخرى، وأخذت الجهود المغاربية مجتمعة تشق طريقها لدراسة مختلف مشاكل المغرب العربي ولبحث أنجع الوسائل لتوحيد النشاط الوطني وتقوية التضامن المغاربي من جهة، والتضامن العربي الشامل من جهة أخرى(٢٠).

ووصل القاهرة نهاية الحرب العالمية الثانية، الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد من تونس عام ١٩٤٥، والشاذلي المكي أحد مناضلي حزب الشعب الجزائري عام ١٩٤٥ كذلك، ووصلها عام ١٩٤٥ من المغرب علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي. كما وصلها العديد من زعماء وقواعد الحركات الوطنية المغاربية عموماً. وقد اتفقت جميع الاتجاهات السياسية على توحيد نشاطها عن طريق مؤتمر تعقده، فكان ((مؤتمر المغرب العربي)) الذي عقد في ١٥ شباط ــ فبراير ــ ١٩٤٧. وقد أصر ممثلو

الأحزاب المغاربية (الحزب الحر الدستوري الجديد والقديم ـ حزب الشعب ـ حزب الاستقلال ـ حزب الإصلاح الوطني) على وجوب استمرار وتوحيد العمل الكفاحي من أجل الاستقلال التام. كما أكد المؤتمرون على توحيد مكاتب الحركات الوطنية العاملة في القاهرة في هيئة رئيسية تعرف باسم ((مكتب المغرب العربي)) الذي اتخذ العديد من القرارات في نهاية أعماله في ٢٢ شباط ـ فبراير ـ أكدت على إحكام الروابط والاتفاق على الاستقلال التام، والعمل على توحيد المنظمات المهنية في الأقطار الثلاثة وتوحيد العمل الكفاحي، إلى جانب قضايا عربية ودولية أخرى.

وفي ٣١ أيار ـ مايو ـ ١٩٤٧ تمكن زعيم ثورة الريف المغربية الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من الاستقرار في القاهرة بمساعدة زعماء المغرب العربي وشخصيات من جامعة الدول العربية. وقد احتجت إسبانيا على القرار الفرنسي بنقله من جزيرة رينيون إلى فرنسا، إلا أنها باستقراره في القاهرة التزمت الصمت ما دام قد نزل بعيداً عن الشمال المغربي. ومنذ البداية، شارك في نشاطات مكتب المغرب العربي، وأسس ((لجنة تحرير المغرب العربي)) في مطلع كانون الثاني ـ يناير ١٩٤٨، وكانت أخطر لجان المكتب، فقد آمنت بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لانتزاع الحقوق الوطنية والمغاربية والعربية. وقد اشتركت الحركة الوطنية في الشمال المغربي بلجنة تحرير المغرب العربي كما في مكتب المغرب العربي، حيث مثل الشيخ محمد اليمني الناصري مدير بيت المغرب للتبادل الثقافي في القاهرة، حزب الوحدة المغربية، وكان عبد الخالق الطريس ممثل حزب الإصلاح الوطني إلى جانب ممثلي الأحزاب الأخرى في تونس والجزائر والمغرب(٢٢).

من جانب آخر، وإلى جانب الاضطهاد والملاحقة لزعماء وقواعد الحركة الوطنية في الشمال المغربي، فقد أنشأت سلطات الحماية الإسبانية أحزاباً سياسية صغيرة من العناصر الموالية لسياستها، فأنشأت (حزب الوحدة الريفية) ثم (حزب الدفاع الوطني) عام ١٩٤٧، لكن هذين الحزبين كانا فاقدين للرصيد الشعبي على الرغم من التسمية لأنهما لا يشكلان إلا جزء مما يسمى أحزاب الإدارة الاستعمارية.

إن سلطات الحماية الإسبانية (والفرنسية) لم تكتف بمحاولتها لتشكيل أحزاب سياسية موالية لها، بل اتخذت رد فعل سريعاً على تأسيس (لجنة تحرير

المغرب العربي) بعد أن لمست (وفرنسا) الضجة والتأييد العربي والدولي للأمير الخطابي، واستشاطوا غضباً وخوفاً من تصريحاته وقدرته على لم شمل المغاربة في تنظيم كفاحي موحد، إلى جانب دعوته إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح في انتزاع الحقوق الوطنية، وقد كان لإسبانيا وفرنسا باع طويل من الهزيمة أمامه خلال أعوام ١٩٢١ ــ ١٩٢٦.

ففي مطلع شباط ــ فبراير ــ ١٩٤٨، عقد المندوب السامي الإسباني الجنرال فاريلا، والمقيم العام الفرنسي الجنرال جوان، اجتماعاً في طنجة تحت شعار ((الخلاف بين دولتينا لا يخدم إلا مصلحة الوطنيين المغاربة)) ورفعا التقارير إلى حكومتيهما في باريس ومدريد، يدعوان إلى المواجهة بكل متطلباتها، وذلك بتوسيع نطاق المتابعة والمراقبة وتجنيد المزيد من الجواسيس، وتشجيع ((مهنة)) التجسس في أوساط ((المعتقلين))، والعمل على تجنيد بعض العناصر ذات التأثير الاجتماعي والسياسي من دعم رؤساء المناطق وزعماء الأقاليم وباشوات المدن وشيوخ الطرق الصوفية من الموالين للإدارة الاستعمارية، وفرض أحكام عرفية مشددة، وممارسة الإرهاب السياسي والعنف العسكري والدموي، إلى جانب العمل على إهانة المقدسات وخلق حالة التوتر مع الأهالي بإغلاق المساجد وتحويل المدارس إلى معسكرات ومراكز بوليس، وعليه، فقد ((تحول المغرب إلى ساحة للفضائح))(٢٣).

ومثلما اتفقت فرنسا وإسبانيا عام ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ باتفاقيات عسكرية وسياسية واقتصادية للقضاء على الثورة الوطنية المسلحة (ثورة الريف) التي تزعمها الأمير الخطابي، فقد شهدت مرحلة ما بعد عام ١٩٤٨، اتفاقاً في سياسة إسبانيا وفرنسا للقضاء على جهود الأمير الخطابي ولجنة تحرير المغرب العربي. وكانت إسبانيا تدرك معنى تصريحات الخطابي فسارعت إلى تحويل قواتها عام ١٩٤٨، إلى منطقة الريف معقل الثورة الريفية وقائدها، واحتلت منزل الخطابي في أجدير في محاولة لإشعار السكان بسطوتها وقدرتها في السيطرة على الأوضاع الداخلية قبل قيام السكان بأي رد فعل مواجه لنفوذها. فيما واصلت قواتها المسلحة في تطوان قمعها للمواطنين، حيث زجت بالمئات في السجون، وسقط عدد كبير من الضحايا(٢٤).

إن سلطات الحماية الإسبانية (والفرنسية) أدركت أن تبني أسلوب الكفاح المسلح في مواجهة احتلالها للمغرب، معناه إدراك الحركة الوطنية في المغرب

العربي عموماً وخاصة بين قواعد الحركة، فشل أسلوب العمل السياسي في انتزاع الحقوق الوطنية، وثارت خشيتها أكثر عندما أصبح رمز الكفاح المسلح الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي على رأس اللجنة التي آمنت منذ البداية بأن اعتماد الكفاحٍ المسلح هو الطريق الوحيد للقضاء على الاحتلال، ولقد كان الخطابي مسكوناً بهذا الأسلوب، وهي تعرف تجربتها معه. وعلى ذلك فقد شهد المغرب بأجمعه تشدداً استعمارياً في محاولة للقبض على الأوضاع حتى بداية الخمسينات.

وعلى صعيد الداخل المغربي، فقد شهدت الخمسينات تداخلاً وتكاملاً في العمل الوطني بين الملك محمد الخامس والحركة الوطنية المغربية وبشكل أكبر من السابق، فقد سعى كلا الطرفين إلى العمل من أجل استقلال المغرب عن طريق العمل السياسي السلمي، واقترب الاثنان من بعضهما. فلقد اكتشف الملك أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه وحماية سيادة العرش، والوطنيون بدورهم كانوا يرون في الملك شخصية مؤهلة واستقطابية للشعب الذي لم يكونوا يأملون في تحريضه ضد الحماية الأجنبية لوحدهم(٢٥).

ومن جانب آخر، فقد شهدت الخريطة الحزبية في المغرب بداية توحيد العمل الوطني بين الأحزاب المغربية في الجنوب والشمال لمواجهة الحماية الثنائية وعليه، ففي ٩ نيسان ــ إبريل ١٩٥١، ولدت ((الجبهة الوطنية المغربية)) وبتأثير من جامعة الدول العربية. فقد عقد حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، مؤتمراً لهم في طنجة تمخض عنه قيام الجبهة الوطنية. وأكد ميثاق طنجة على جملة مقررات أهمها:

١ ــ أن تعمل كل الأحزاب لاستقلال المغرب استقلالاً تاماً.

٢ ــ رفض مبدأ الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي.

٣ ــ لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال.

٤ ــ التمسك بالملك محمد الخامس وتأكيد تعاون المغرب مع الجامعة العربية وفي دائرتها قبل الاستقلال وبعده(٢٦).

تصاعد نشاط الأحزاب المغربية مع قيام الجبهة الوطنية، فقد أصدرت الجبهة خلال عامي ١٩٥١، ١٩٥٢ العديد من البيانات والبلاغات التي تبين

موقفها من الأحداث السياسية في الجنوب والشمال ضد سلطات الحماية الإسبانية والفرنسية، وقد نددت بيانات الجبهة ببرامج ((الإصلاح)) المقدمة من قبل سلطات الإقامة العامة، وأكدت بأن هذه البرامج تعد امتداداً للبرامج السابقة التي تسعى إلى تأكيد الحضور الفرنسي والإسباني في المغرب. وأكدت الجبهة بأن الحل الوحيد للمسألة المغربية ينحصر في إلغاء الحماية على أن ((لا تمس المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب في المغرب))(٢٧)!!.

وعلى صعيد العمل الوطني في الخارج، قدمت الحركة الوطنية المغربية شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة، حيث توجه الشيخ المكي الناصري والمهدي ينوبه ممثلان عن حزب الوحدة المغربية وحزب الإصلاح الوطني، فيما مثل حزب الاستقلال أحمد بلا فريج(٢٨). وقد لقيت الشكوى الوطنية دعماً عربياً وإسلامياً.

شهدت الفترة ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ توتراً حاداً بين الملك والحركة الوطنية في الجنوب وبين سلطات الإقامة العامة الفرنسية بلغ ذروته بما عرف بـ((الأزمة المغربية)) عام ١٩٥٣، حيث أقدمت سلطات الحماية الفرنسية على نفي ملك المغرب إلى جزيرة مدغشقر، وقيام الجنرال جوان بتنصيب محمد عرفة ملكاً على المغرب وبدعم وإسناد بعض القوى الإقطاعية المتنفذة مثل باشا مراكش الجلاوي. وشهدت الفترة ذاتها تفاقم التناقض بين القوى التي تعودت العمل السياسي السلمي في انتزاع الحقوق الوطنية، وبين القوى (من القواعد) التي آمنت بعقم أسلوب العمل السياسي، وباعتماد أسلوب الكفاح المسلح. فيما كانت دعوات لجنة تحرير المغرب العربي تحفز للعودة إلى ذلك. وعليه، فقد شهدت تونس منذ عام ١٩٥٢ اعتماد أسلوب الكفاح المسلح ضد الحماية الفرنسية، وأخذ المغرب طريقه في ذلك منذ عام ١٩٥٣ باعتماد عمليات فردية، ثم تطور ذلك إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح وبشكل منظم بعد نفي الملك محمد الخامس.

أدى نفي ملك المغرب إلى تصاعد التأييد الحزبي والشعبي له في عموم المغرب كما ورد في الفصل السابق، إلى جانب الإدانة العربية للسياسة الفرنسية من هذا الإجراء(٢٩).

وبدأت بشكل منظم تتشكل مجموعات الكفاح المسلح واتخذت من الشمال الشرقي المغربي مجالاً لتحركها ومقاومتها للاضطهاد الفرنسي الذي عمّ المدن

والأرياف آنذاك. كما بدأت الحركة الوطنية الشمالية تدعم هذا الاتجاه.

وفي الشمال المغربي، شهدت الفترة ذاتها ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ محاولات إسبانية للرد على التحرك الوطني والعمل الجبهوي بإنشاء حزبين موالين، هما (حزب المغرب الحر) عام ١٩٥٢ و(حزب الهلال) عام ١٩٥٣، لكن ذلك لم يؤثر على قوة ونشاط حزبي الإصلاح الوطني والوحدة المغربية، لأنهما كانا من أحزاب الإدارة كالحزبين السابقين، وافتقدا الأرضية والتأييد الجماهيري.

بدأت السياسة الإسبانية تتغير باتجاه فرنسا والحركة الوطنية الشمالية منذ نفي الملك المغربي في ٢٠ آب ــ أغسطس ١٩٥٣، ذلك أن فرنسا ــ على الرغم من اتفاقها مع إسبانيا ــ لم تستشر إسبانيا بنفي الملك، فقد عدت إسبانيا الإجراء الفرنسي إهانة للشرف الإسباني، وعليه لم تعترف إسبانيا بالملك الجديد محمد بن عرفة واستمرت الخطبة في الجوامع باسم الملك محمد الخامس. وخلال تلك الفترة بذلت الحركة الوطنية ــ بعد أن استعادت نشاطها ــ جهداً كبيراً لبقاء المنطقة الشمالية متمسكة بالملك الشرعي محمد الخامس، واستطاعت أن تجعل المنطقة الشمالية ملجأ ومعسكراً للمقاومة وللفارين من القمع الفرنسي(٣٠).

ونظمت في تطوان مظاهرات كبرى احتجاجاً على المؤامرة الفرنسية، فقد دعا حزب الإصلاح إلى اجتماع كبير خطب فيه عبد الخالق الطريس، وخرجت مظاهرة كبرى طافت شوارع تطوان رفع المتظاهرون فيها صورة كبيرة للملك محمد الخامس وأجبرت التظاهرة المندوب السامي الإسباني الجنرال روفائيل غرثيا بالينو على الإعراب عن استنكاره لخلع الملك. فيما كانت إذاعة ((درسا)) وصحفها تردد صداها مؤكدة أن ((فرنسا خرقت المواثيق والعهود بالتآمر على رمز سيادة المغرب ووحدته الإقليمية)) وامتدت موجة السخط والاستنكار إلى منطقة طنجة الخاضعة للحماية الدولية(٣١).

أصبحت مدينة تطوان على أثر ذلك مركزاً للمجلس الأعلى لحركة المقاومة المسلحة، وبدأت الحركة الوطنية الشمالية وخاصة حزب الإصلاح الوطني يقدمون المساندة لرجال المقاومة في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد الذين بدأوا يشنون هجماتهم على النفوذ الفرنسي في الجنوب.

أبدت الحكومة الإسبانية في الفترة اللاحقة تعاطفها مع قضية المغرب عموماً لأسباب متعددة، فقد خطب الجنرال فرانكو في ٤ شباط ــ فبراير

١٩٥٣، أثناء زيارة وفد رسمي ممثل للمنطقة الشمالية، خطاباً أكد فيه: ((أن إسبانيا ستظل وفية للمعاهدات، مخلصة لإخواننا المغاربة)) وأن ((إسبانيا ستدافع بحزم عن وحدة المغرب وعن روح المعاهدات ونصها، ولن تقبل وضعاً يتناقض مع مشاعرنا الخاصة)) وختم حديثه مؤكداً: ((أن المنطقة المغربية التي أؤتمنا على حمايتها ستظل تحت سيادة صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي مع محافظتنا على وجود الحماية وإخلاصنا لوحدة المملكة، ولمشاعر الشعب المغربي...)). وقد احتجت فرنسا على خطاب الجنرال فرانكو إلا أن حكومة مدريد رفضت الاحتجاج في ١٢ شباط ــ فبراير، وذكرت وزارة الخارجية الإسبانية، أن مدريد لم تستشر في خلع الملك محمد الخامس كما يقتضي ذلك البند ٢٥ من المعاهدة الفرنسية ــ الإسبانية لعام ١٩١٢(٣٢). وقد كسبت إسبانيا نتيجة هذا الموقف تعاطفاً عربياً ومن خلال جامعة الدول العربية، كما جاء ذلك تعبيراً عن امتنان الجنرال فرانكو لوقفة المغاربة تجاهه أثناء الصراع في الحرب الأهلية، ويعكس ذلك أيضاً الخوف من قيام فرنسا بضم المغرب إلى دائرة الاتحاد الفرنسي، ومن هنا أيضاً سمحت السلطات الإسبانية لحزب الإصلاح الوطني بدعم المقاومة المسلحة، وجعل منطقة نفوذهم ساحة لنشاط المقاومة المسلحة المغربية ضد النفوذ الفرنسي، وقام رجال الحركة الوطنية بنقل السلاح القادم من مصر عبر السواحل إلى مدينة الناظور ثم تسليمه إلى جيش التحرير.

إن تصاعد نشاط الكفاح الوطني المسلح في تونس منذ عام ١٩٥٢ والمغرب منذ عام ١٩٥٣، وانطلاق الثورة الجزائرية في ١ تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٥٤ أجبرت فرنسا على تغيير سياستها تجاه تونس والمغرب، وخاصة بعد أن أخذ الكفاح المسلح وضعه المنظم من خلال ((جيش التحرير التونسي)) و((جيش التحرير المغربي)). فقد أيقنت فرنسا أن الوصول إلى تفاهم مع القوى الراديكالية أصبح من المستحيل، وبات عليها الالتفاف إلى القوى السياسية المعتدلة التي تعودت العمل السياسي السلمي في انتزاع الحقوق الوطنية، فكان عام ١٩٥٥، بداية للمفاوضات المغربية الفرنسية، حيث بدأ حزب الاستقلال يفاوض فرنسا في (اكس ليبان) ثم في (سان كلو) الذي جاءت مقرراته الأربعة لتشكل بداية الاعتراف باستقلال المغرب في ٢ آذار ــ مارس ــ ١٩٥٦، بعد الاحتفاظ بامتيازات اقتصادية وعسكرية.

أما في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، فقد سارع الجنرال فرانكو رئيس الحكومة الإسبانية إلى دعوة الملك المغربي محمد الخامس لزيارة مدريد، وتمت الزيارة في ٤ نيسان ــ إبريل ــ ١٩٥٦، وتم الاتفاق في ٧ منه على إنهاء الحماية الإسبانية في الشمال المغربي(٣٣)، لكن إسبانيا ظلت محتفظة ــ وإلى الآن ــ بمدينتي مليلية وسبتة وبعض الجزر الساحلية.

أما طنجة، فقد عادت للسيادة المغربية بالاتفاق الذي تم في ٢٤ تشرين أول ــ أوكتوبر ــ ١٩٥٦. وبذلك انتهت الحماية الثنائية والدولية، وحقق المغرب بجهود الحركة الوطنية المغربية في الشمال والجنوب مع جهود الملك محمد الخامس الاستقلال والوحدة الوطنية.

***

الهوامش:

(١) للمزيد من التفاصيل عن بدايات السياسة الفرنسية في هذا المجال حتى إصدار الظهير البربري عام ١٩٣٠، انظر:

علال الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص١٦١ــ١٦٩،

محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد، مؤسسة الوزاني، (بلا، بلا)، ص٣٥٣ــ٣٧١؛

حسن بو عياد: الحركة الوطنية والظهير البربري، (الدار البيضاء ١٩٧٩)، ص٣٥ــ٤٨؛ صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٨٠)، ص٣٥٨ــ٣٥٩.

(٢) للتفاصيل، انظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية في المغرب، (الدار البيضاء ١٩٧٦)، ج١، ص٣٥ فما بعدها؛

دوجلاس اشفورد: التطورات السياسية في المملكة المغربية، (الدار البيضاء، ١٩٦٤)، ص٥٣ــ٦٣،

قاسم الزهيري: محمد الخامس، الملك البطل، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، (الرباط، بلا)، ص٣٣.

(٣) للتفاصيل، انظر: علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة ١٩٥٥)، ص٢١٥ــ١٢٧، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص١٨٥ــ١٩٥؛

جلال يحيى: العالم العربي الحديث، دار المعارف، (القاهرة ١٩٦٦)، ص٧٠٩ــ٧١٤؛

زاهية قدورة: تاريخ العربي الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر (بيروت ١٩٧٥)، ص٥٥٣؛

العقاد، المصدر السابق، ص٣٦٤.

(٤) محمد محمد سلام امزيان: عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي ١٩٤٧ــ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب ــ جامعة بغداد، (بغداد ١٩٨٨)، ص١٣.

(٥) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٢٠٧.

(٦) اشفورد، المصدر السابق، ص٦٧، الفاسي: الحركات...، ص٢١٠ــ٢١١، عسة، المصدر السابق، ص٢١٢ــ٢١٤.

(٧) آمزيان، المصدر السابق، ص١٤.

(٨) مجلة الثقافة الجديدة (المغربية)، العدد (١٨) السنة (٥)، (الرباط ١٩٨٠)، ص٥٠ــ٥٤،

اشفورد، المصدر السابق، ص٦٩، أمزيان، المصدر السابق، ص١٥.

(٩) كفاح كاظم الخزعلي: حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤ــ١٩٥٦،

أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، (البصرة ١٩٨٣)، ص١٢٤.

(١٠) هشام القروي: هل يتوحد المغرب العربي، مجلة آفاق عربية، العدد (١٢) السنة (١٣)، كانون أول ــ ديسمبر ــ ١٩٨٨، ص٥٧، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٢٦٣ــ٢٦٤.

(١١) اشفورد، المصدر السابق، ص٦٨.

(١٢) اشفورد، المصدر نفسه، ص٧٠.

(*) منذ عام ١٩٤٤، أصبح سلطان المغرب يسمى ملك المغرب.

(١٣) محمد العربي الشاوش: أضواء على الحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الشويخ، (تطوان ١٩٨٠)، ص٣٠ــ٣١، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٢٥٩، الخزعلي، المصدر السابق، ص١٢٤ــ١٢٦.

(١٤) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٣١٣ــ٣١٩، الخزعلي، المصدر السابق، ص٧٤ــ٧٥، ١٧٣.

(١٥) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص٣٧١ــ ٣٧٢، الخزعلي، المصدر السابق، ص٧٥.

(١٦) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٣٧١ــ ٣٧٢.

(١٧) انظر تفاصيل الزيارة: عبد الله الجراري: من أعلام الفكر المعاصر، مطبعة الأمنية، (الرباط ١٩١٧)، ص١٢٨ــ١٢٩، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٣٤٩ــ٣٦٩.

(١٨) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٣٧٣.

(١٩) الفاسي: حماية إسبانيا، ص٥٧ــ٥٩، اشفورد، المصدر السابق، ص٧٢ــ٧٣،

الخزعلي، المصدر السابق، ص١٢٧ــ١٢٩.

(٢٠) انظر بالتفصيل: الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، منشورات عباد الرحمن، (بيروت ١٩٥٦)، ص٢٨٣ــ٢٨٧؛

عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، مكتبة سماح (طنطا ١٩٧٨)، ص١٤٧ــ١٥١.

(٢١) للتفاصيل عن نشأة مكتب المغرب العربي وقراراته وعلاقته بجامعة الدول العربية، انظر: محمد عابد الجابري: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال (مجلد) وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٨٧)، ص٢٠، خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي دار الرشيد للنشر، (بغداد ١٩٨٢)، ص١٧٧؛

محمد العربي: الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي ١٩٢٨ــ١٩٥٤، (مجلد)، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٨٧)، ص٧٥؛

الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة ١٨٣٠ــ١٩٥٦، (بلا)، (بلا ١٩٧٨)، ص٢٦٨ــ٢٦٩؛

جميل الشقيري: الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربيّة، بلا (دمشق ١٩٥٥)، ص٢١٧ــ٢١٨، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٣٢٠ــ٣٢٥، حسين المصدر السابق، ص١٥١ــ١٥٢، الخزعلي، المصدر السابق، ص١٣٥ــ١٤٠.

(٢٢) أمزيان، المصدر السابق، ص٥٥، ٧١، وادي، المصدر السابق، ص١٨١، الخزعلي، المصدر السابق، ١٤٥ــ١٤٦، حسين، المصدر السابق، ص١٥٦، الجابري، المصدر السابق، ص٢٠ــ٢١ وعبد الله، المصدر السابق، ص٢٦٧؛

جلال يحيى: المغرب العربي والاستعمار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (القاهرة ١٩٦٦)، ص٩٧ــ٩٨؛

محمد زنبير، دور عبد الكرمي في حركة التحرر الوطني في المغرب، كتاب (الخطابي وجمهورية الريف)، ترجمة: صالح بشير، دار ابن رشيد، (بيروت ١٩٨٠)، ص٤٠٣ــ٤٠٧، ٤١٧.

(٢٣) أمزيان، المصدر السابق، ص٧٧ــ٧٨.

(٢٤) أمزيان، المصدر السابق، ص٧٩.

(٢٥) جون واتر بوري: الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة: ماجد نعمة، دار الوحدة، (بيروت ١٩٨٢)، ص٥١.

(٢٦) رفض الموقعون على ميثاق طنجة وقيام الجبهة الوطنية المغربية، إشراك الحزب الشيوعي المغربي لموقفه السابق من وثيقة الاستقلال لعام ١٩٤٤، إضافة للخلاف

العقائدي، انظر: الفاسي: حماية إسبانيا، ص٦٠؛ الخزعلي، المصدر السابق، ص١٧١ـ١٧٤؛ الزهري، المصدر السابق، ص٩٠.

(٢٧) الخزعلي، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٢٨) الزهيري، المصدر السابق، ص١٠٩، ١٠٤ ـ ١١٠.

(٢٩) دبلوماسي بريطاني: المغرب من الحماية إلى الاستقلال، ترجمة: نجدة فتحي صفوت، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (١٧)، (لندن، ١٩٨٨)، ص١٢٠.

(٣٠) العلمي، المصدر السابق، ص٨٧ـ٩١.

(٣١) الزهيري، المصدر السابق، ص١٦٩ـ١٧٠.

(٣٢) الزهيري، المصدر السابق، ص١٧٠ـ١٧١.

(٣٣) وزارة الخارجية المغربية: الدبلوماسية المغربية في عشر سنوات ١٩٥٦ـ١٩٦٦، بلا، (بلا، بلا)، ص٢١ـ٢٣.

■■■

الفصل السابع

التنظيمات والاتجاهات الوحدوية في الكفاح المغاربي

ـ الاتجاه الشعبي

أـ الاتجاه السياسي / العسكري

ب ـ الاتجاه الاجتماعي

ـ الاتجاه الرسمي

ـ مؤتمر طنجة

ـ من النكوص إلى التقارب

ـ الهوامش

بدأت السلطات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، تحاول الإمساك بزمام الأمور السياسية في نظام الإدارة الاستعمارية، وتؤسس (دوائر) حكومية محلية مستندة إلى حق الانتخاب العام، واستخدام الزعماء المحليين استخداماً واسعاً في نظام الإدارة الاستعمارية.

إن الواقع الوطني (القطري) والإقليمي (المغاربي) والعربي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ يحول دون فرنسا وسيطرتها المباشرة، وأجبرت الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها في مستعمراها تغييراً جزئياً في المرحلة الأولى، إذا أعلنت ((دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة)) في ١٠ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٤٦، واستفادت أقطار المغرب العربي (الجزائر ــ تونس ــ موريتانيا ــ المغرب) من ذلك الدستور الذي أقر إجراء انتخابات داخلية لتحقيق مشاركة وطنية في نظام الإدارة،. ورغم ذلك، تجاوزت السلطات الفرنسية في أقطار المغرب العربي على الحقوق الوطنية بالتزوير في الانتخابات وإيصال العناصر الموالية لها ضمن الدوائر الانتخابية، وهذا دفع بالقوى الوطنية إلى تشديد النضال باتجاه انتزاع الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال، لا بل أصبح مطلوب الاستقلال مطلباً حزبياً وشعبياً ورسمياً (الباي في تونس ــ الملك في المغرب).

إن التمسك بمطلب الاستقلال الوطني دفع بالسلطات الفرنسية إلى تقديم مشاريع ((الإصلاح)) (١) السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. إن مشاريع ((الإصلاح)) كانت تؤكد على (السيادة المشتركة) وهي تعني استمرارية الحضور الفرنسي في مختلف المجالات، وقاد ذلك إلى رفض الشعب وقواه الوطنية في جميع الأقطار المغاربية لتلك المشاريع. وبدأت القوى الاجتماعية القاعدية في الأحزاب الوطنية القائدة (حزب الحر الدستوري التونسي الجديد ــ حزب الشعب الجزائري (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حالياً) ــ حزب الاستقلال المغربي ــ حزب الوفاق

الموريتاني بشكل أو آخر) تؤكد على ضرورة تغيير أسلوب النضال بالاتجاه الذي يدفع بالحكومة الفرنسية وسلطاتها في أقطار المغرب العربي، إلى الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية والاستقلال. وبدأت مرحلة جديدة في العمل الوطني والمغاربي عموماً وتنظيماته واتجاهاته الوطنية والمغاربية والعسكرية على صعيدي العمل السياسي والاجتماعي، وأصبحت أكثر تطوراً ونضجاً وفعالية، تجسدت فيها فكرة وحدة المغرب العربي بشكل أكبر على الصعيد العملي خاصة، ومن خلال الاتجاهات الشعبية، السياسية، والاجتماعية.

الاتجاه الشعبي:

أ. الاتجاه السياسي/ العسكري:

أصبحت القاهرة ومع تأسيس جامعة الدول العربية في نهاية الحرب العالمية الثانية مقراً لزعماء ومناضلي الحركات الوطنية المغاربية(*) وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيدي الفكرة والعمل في النضال السياسي والعسكري الخارجي، ،هي ((فكرة)) لم تتكون وتتضح آنذاك؛ وإنما تعود جذورها إلى مطلع القرن العشرين، أطلقها المثقفون التونسيون (علي باشى حانبة) وتلقفها الجزائريون (حزب الشعب ــ جمعية العلماء) وآمن بها وعمل من أجلها الجميع في أقطار المغرب العربي في مرحلة ما بين الحربين، حتى نضجت وأخذت تشكلها المنظم في دمشق وبيروت ونضجت فكرة وتنظيماً ونضالاً في القاهرة بتأسيس (مكتب المغرب العربي) برعاية جامعة الدول العربية. فيما كانت القضية الوطنية محور نضال تلك الأحزاب في الداخل المغاربي إلا أنها ملتحمة بالفكرة الوحدوية المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال.

عقد ممثلو الحركات الوطنية المغاربية، مؤتمراً عاماً في القاهرة إبان الفترة من ١٥ــ٢٢شباط/ فبراير ١٩٤٧ عرف باسم (مؤتمر المغرب العربي) وبحضور الكثير من زعماء المشرق العربي وتحت الرئاسة الفخرية للأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام. وكانت غاية المؤتمرين العمل على توحيد مكاتب وسبل الكفاح الوطني المغاربي.

حظي (مؤتمر المغرب العربي) باهتمام جامعة الدول العربية والوفود الدبلوماسية الممثلة بها، ويتأكد ذلك الاهتمام والحرص من لدن الجامعة من

خلال خطاب أمينها العام الأستاذ عبد الرحمن عزام حيث يقول: ((دعاني إخواني ممثلو الحركات الوطنية المغربية في الشرق العربي لأترأس مؤتمرهم الأول، فلبيت دعوتهم ولا أعرف في حياتي أني رفضت دعوة للمغاربة، وليس معنى دعوتهم مشاركتهم في كل شيء، وإنما معناه قبول دعوتهم والموافقة على الأهداف العامة للمؤتمر وفي مقدمتها المطالبة بالاستقلال والحرية. إن المغاربة هم الذين حملوا دعوة الإسلام إلى أوروبا، ونحن نتذكر بالفخر آثارهم بالأندلس وحضارتهم بها، وسعة الصدر التي امتازوا بها، فهم عماد هذه الأمة في الماضي... والجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية ليست خادمة للأمة المستقلة وحدها، بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي... وقد بذلت الجامعة جهودها لإنقاذ المشردين والمنفيين والمحكوم عليهم بالإعدام من العرب المغاربة، فأثمرت ثمرات محدودة كتحرير الأمير عبد الكريم الخطابي مثلاً...)) وفعلاً أدت الجامعة العربية دوراً مركزياً في تدويل القضية المغاربية وتحفيز الرأي العام العربي والدولي على الاهتمام بها، وصدرت عبر جلسات مجلس جامعة الدول العربية الكثير من القرارات السياسية والمالية لدعم الكفاح المغاربي، فضلاً عن الدعوة لنصرتها ودعمها في المحافل الدولية.

إن طبيعة الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي (والإسباني) لمختلف القوى السياسية في أقطار المغرب العربي، والتشابه في برامج عمل هذه الأحزاب وأهدافها ((قد قارب موضوعياً بين الحركات الوطنية في أفق مغاربي وحدوي)) كانت ثمرته عقد مؤتمر المغرب العربي الذي خرج بمجموعة من القرارات الوطنية وتشديدها في مطلب الحرية والاستقلال فضلاً عن القرارات (الوحدوية) لمواجهة الاحتلال الفرنسي (والإسباني). ومما جاء في هذا المجال (العمل على إحكام الروابط بين الحركات الوطنية) و(توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار المغرب العربي وتوجيهها قومياً) و(تكوين لجنة لتوحيد الخطط وتنسيق العمل والكفاح المشترك). وأكد المؤتمرون على هدف الاستقلال التام والجلاء الكامل، إلى جانب قرارات عربية ودولية مناهضة للاستعمار، وعليه وكما يقول مالكي، فقد ((شكل مبدأ الاستقلال والدعوة إلى التحرر واسترداد السيادة الوطنية بعداً مركزياً بتوجيهات مكتب المغرب العربي وممارسات نخبته القائدة، كما مثلت الرغبة في استثمار فكرة المغرب العربي واعتمادها خلفية للتقريب بين الحركات الوطنية المغربية

الثلاث بالقاهرة محوراً لنشاطاته الدبلوماسية والسياسية)) (٢) وحتى العسكرية التي جسدت وحدة الكفاح المغاربي طريقاً لوحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي.

وجاء استقرار المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة منتصف عام ١٩٤٧ (٣) ليمثل منعطفاً جديداً في النضال الوطني المغاربي بالتأكيد على عقم العمل السياسي السلمي واعتماد أسلوب الكفاح المسلح، طريقاً وحيداً لانتزاع الحرية والاستقلال في المغرب العربي.

مارس الخطابي نشاطه حال استقراره في القاهرة (رغم كبر سنه واعتلال صحته ــ ٦٥عاماً ــ آنذاك)، وبدأ يستقطب الأضواء والمؤيدين وكما يقول فونتين، إن نداءات الخطابي كانت ((تسمع في البلاد كلها، لأنه رجل عمل.. ولم يتكلم بلغة المنتقم... ودعا إلى الثورة بلغة الرجل الواقعي)). ويضيف ((بأن صورته لم تقف عند أسوار المثقفين فقط، بل دخل الخيام والأكواخ والبيوت.. وبعد عشرين سنة من اختفائه، وجد آذاناً صاغية أكثر عدداً من التي كانت تسمعه وهو في شهرته العسكرية)) (٤).

أسس الخطابي في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، (لجنة تحرير المغرب العربي) والتي ضمت معظم القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي (٥) وأكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع الزعماء المغاربيين الممثلين للحركات الوطنية على ما يأتي:

١ــ المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

٢ــ المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

٣ــ الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره.

٤ــ لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

٥ــ لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

٦ــ لا مفاوضة إلا بعد الجلاء.

٧ــ حصول قطر من أقطار المغرب العربي على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح المسلح لتحرير البقية (٦).

وأكد الخطابي في البيان الصادر يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٤٨ العمل الوحدوي المغاربي لتحقيق الاستقلال التام، وفي هذا المجال قال: (في عصر تجهد فيه الشعوب بالاضطلاع بمستقبلها، حيث بلدان المغرب العربي تتطلع إلى استرجاع استقلالها المغتصب وحريتها المفقودة، يصبح من الضرورة الطاغية لكل الزعماء السياسيين في المغرب أن يتوحدوا، ولكل الأحزاب التحررية أن تتحالف وتتساند لأنه في هذا تكمن الطريق التي سوف تقودنا إلى تحقيق أهدافنا وآمالنا..) (٧)، وأضاف (... وما دامت قضايا المغرب العربي أصبحت قضية واحدة، فمواجهة المستعمر ستكون واحدة). (٨).

استمر الخطابي في التأكيد على الطابع الوحدوي في الكفاح المغاربي من أجل الاستقلال التام، وقد جاءت جميع خطبه وتصريحاته وتنظيماته العسكرية (في القاهرة وبغداد) لتؤكد هذا الجانب في مواجهة (المغتصب ونحن قوة متكتلة.. مجتمعة على كلمة واحدة وتسعى لغاية واحدة). وجاء إنشاء معسكرات التدريب لأبناء المغرب العربي الموجودين في المشرق العربي ليؤشر التطور الجديد في أسلوب الكفاح المغاربي، حيث لم يكن ذلك موجوداً قبل تلك الفترة، إلا أن أسلوب (الكفاح المسلح) كان في عُرف القوى السياسية التي تعودت العمل السياسي السلمي مسألة (عفا عليها الزمن)، وأن طريق العمل السياسي هو أسلم الطرق. ومن هنا ولد الخلاف بين الجانبين بعد مرور بضعة أشهر على قيام (لجنة تحرير المغرب العربي). وأصبح الزعماء السياسيون يخشون على بريق (الزعامة) الذي اختطفه الخطابي لا متعمداً، وأصبح هؤلاء (يسيرون في طريق معاكس يؤدي إلى فصم عرى الوحدة المغربية والإيقاع بين الصفوف المغربية ليسودوا... وحتى لا يكون لغيرهم ممن يخدعون قضية المغرب ذكر أو شأن) (٩)، وعلى هذا لم يكن الزعماء (القوميون) في المغرب العربي جادين وملتزمين (التزاماً حقيقياً بالأهداف المعلنة) والعمل على تحقيقها باعتماد أسلوب (الكفاح المسلح). وارتبط كل منهم (بحزبه ومعسكره الشخصي)(١٠). ومع ذلك فإن الإيمان بعدالة القضية التي نذر الخطابي نفسه من أجلها، وإيمانه العميق بقدرة الشعب على تحقيق أهدافه الوطنية والمغاربية جعله يواصل العمل في قيادة الكفاح المغاربي السياسي والعسكري من الخارج.

وانطلاقاً من إيمان (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) بفكرة وحدة المغرب العربي، فقد سعى البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية آنذاك لرأب الصدع، وأشر على حقيقة قائمة بقوله: (... إن تفرق الأجزاء لم يأت من طبيعة

الوطن، وإنما جاءت من طبائعنا الدخيلة..) وأكد أن (الإخاء ينظم المغاربة في سلك واحد.. فعسى أن يتحقق هذا التفاؤل فتكون هذه الليلة ـ لقاء التفاهم ـ أول خيط الوحدة...)(١١)، ومع ذلك فقد افترق الزعماء السياسيون عن الخطابي وأهدافه وطريق كفاحه، في حين تمسكت القواعد الاجتماعية للحركات الوطنية المغاربية في الخارج ـ والداخل ـ بلجنة تحرير المغرب العربي. فمنذ عام ١٩٤٨، أسس الخطابي (جيش تحرير المغرب العربي) وتم تدريب المهاجرين المغاربيين في معسكرات خاصة، في القاهرة وبغداد.

كانت تلك القوات المغاربية على اتصال مع (جيش العزيمة) في داخل المغرب العربي والذي ارتبط بالخطابي نفسه، وقدم المعلومات التفصيلية عن أحوال المغرب العربي في الداخل، وعمل على تحقيق توجهاته من الخارج. وبدأت (خطة حرب التحرير) التي وضعها الخطابي تنفذ في ١٩٤٩/٣/٥ ومهد الخطابي لتحقيق هدفه بتوجيه النداءات إلى أبناء المغرب العربي مؤكداً لهم أن مشاريع (الإصلاح) التي راحت تطرحها السلطات الفرنسية (لا يقبلها إلا من باع نفسه وضميره وشرفه، وليس فينا من يبيع شرفه إلا الحمقى والمجانين ومن لا غيرة لهم ولا دين.. فعلينا أن نتقدم إلى المرحلة الثانية.. مرحلة المقاومة المسلحة، اللغة التي ترهب فرنسا وتزعجها وتفهمها، لغة التفاهم مع من يخالف لا يخجل) (١٢). وفيما كانت القوى السياسية في داخل المغرب العربي تواصل نضالها السلمي، بدأت عمليات الكفاح المسلح تتصاعد وبلغت ذروتها ونضجها التنظيمي ـ وعلى ضوء توجيهات لجنة تحرير المغرب العربي ـ في تونس عام ١٩٥٢، وفي المغرب عام ١٩٥٣، بتأسيس ـ (جيش التحرير التونسي) و(جيش التحرير المغربي) ومن داخل قواعد القوى السياسية ومن خارجها. وإذا كان جيش التحرير التونسي قد تركز في الجنوب التونسي حيث الفضاء الجغرافي الواسع المرتبط بليبيا والجزائر، فإن جيش التحرير المغربي امتد واتخذ الفضاء الجغرافي الجزائري والموريتاني، حيث تركزت قواعده في الشمال الشرقي المحادد للجزائر وحصل على دعم الحركة الوطنية في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، كما امتد إلى أقصى الجنوب لتحرير (الصحراء المغربية) وموريتانيا. ثم انفجرت الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ من خلال اللجنة الشعبية القاعدية في حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والتي تمثلت بـ (اللجنة الثورية للوحدة والعمل). وأخيراً، ومن خلال زعيم حزب الوفاق الموريتاني

أحمد بن حرمة بن ببانا، الذي انضم عام ١٩٥٦ إلى لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وقام بتأسيس (جيش التحرير الموريتاني)(١٣). وعليه وعلى ضوء التواصل والتعاون بين أطراف الكفاح المسلح في الأقطار المغاربية منذ عام ١٩٥٢ والفترات اللاحقة، بدأت الحكومة الفرنسية تتخذ الخطوات للحيلولة دون سيطرة هذا الجناح الشعبي المسلح على الأوضاع السياسية في المغرب العربي، والعمل على ضرب الوحدة الكفاحية، والتفرغ للثورة الجزائرية التي شكلت لجنتها الثورية منذ البداية أهمية وضرورة البعد الإقليمي المغاربي لتحركها الوطني، حيث أجرت اتصالاتها مع الحزب الحر الدستوري الجديد في تونس، وحزب الاستقلال في المغرب (لتنسيق عمل الثورة على مستوى المغرب العربي ــ الإسلامي، ولدعم الصراع المشترك ضد الاستعمار الفرنسي)(١٤) فجنحت فرنسا إلى التفاهم مع القوى السياسية (المعتدلة) في كل من تونس (الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة) والمغرب (حزب الاستقلال وزعيمه علال الفاسي) فاعترفت باستقلال المغرب وتونس في يومي ٢، ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦ على التوالي، بعد أن ضمنت مصالح اقتصادية وثقافية وعسكرية أكدت هشاشة الاستقلال.

ب. الاتجاه الاجتماعي:

في الوقت الذي ركزت القوى السياسية في داخل المغرب العربي على القضية الوطنية (القطرية) كانت اتجاهات شعبية أخرى من قواعد الحركة الوطنية وعموم الشرائح الاجتماعية، والعمل خاصة، تواصل الخطى والعمل على درب العمل الوحدوي المغاربي فكراً وتنظيماً ونضالاً. ومثل هذا التيار الاجتماعي، الوجه السياسي الداخلي للجنة تحرير المغرب العربي، فيما كانت عمليات الكفاح المسلح من خلال (جماعة العزيمة) تشكل الجناح العسكري الداخلي للعمل من أجل قضية المغرب العربي على طريق الحرية والاستقلال والوحدة المغاربية ضمن إطارها العربي الإسلامي.

تطور الاتجاه الشعبي العمالي في المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وأصبح قوة قيادية في النضال الوطني والمغاربي عموماً، وتناغم واندمج مع جهود القوى الشعبية الأخرى من الطلبة وجمعيتهم ((جمعية طلبة شمال إفريقية المسلمين)) الذين كانوا يطمحون إلى وحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي، فضلاً عن الاتحادات المهنية العاملة في الساحة

الوطنية والمغاربية.

كان الاتحاد العام التونسي للشغل (تأسس عام ١٩٤٦)) وزعيمه فرحات حشاد، يعد بحق القوة القائدة للاتجاه العمالي في المغرب العربي بفعل عراقة التنظيم النقابي في تونس، وأصالة دعواته الوحدوية المغاربية التي شكلت الاتجاه الأبرز في العمل من أجل وحدة المغرب العربي من الداخل بعهد الحرب العالمية الثانية.

عقد المؤتمر التأسيسي للحركة العمالية التونسية في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦. وظهر (الاتحاد العام التونسي للشغل) وانتخب فرحات حشاد أميناً عاماً (١٥). وقد ربط الاتحاد منذ البداية القضية الاقتصادية والاجتماعية بالقضية الوطنية عموماً، وبقضايا المغرب العربي.

أخذ البعد المغاربي في فكر وعمل (الاتحاد العام التونسي للشغل) يبرز ويتدعم مع النضال الوطني. ففي محاضرة لفرحات حشاد يوم ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧ في مقر (جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين) في باريس، صرح عن رغبته في توحيد الحركة النقابية في المغرب العربي، وأشار إلى أن ذلك ((مشروع عزيز علينا طالما حلمنا به، وسوف لا نألو جهداً في سبيل تحقيقه، ولا مجال للشك يا أخواني في أن حظ بلدان شمال أفريقيا الثلاثة — المغرب — الجزائر — تونس — وثيق الارتباط، وقضيتنا واحدة على وجه الإطلاق، وعلى هذا يجب إحكام الرباط الأخوي المتين الذي يربط بين الطبقة العاملة في الأقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية في شمال أفريقية.. وهكذا يمكننا تنظيم جامعة نقابية.. قادرة على الدفاع بصيغة ناجحة عن مصالح الطبقة العمالية في الأقطار الثلاثة ذات المصير المشترك، وسوف لا نألُ جهداً في سبيل تحقيق هذه الجامعة العزيزة علينا بصفة خاصة) (١٦).

بدأ حشاد يعمل بجد من أجل وضع دعوته في توحيد الحركة العمالية في المغرب العربي موضع التطبيق، موظفاً أفكار وجهود الاتحاد العام التونسي للشغل لخدمة القضية الوطنية ذات الأفق المغاربي، حيث كان التداخل واضحاً بين العمل الوطني والعمل المغاربي في فكر وسلوك الاتحاد التونسي.

ومن هذا المنطلق جاءت أفكار ودعوات المؤتمر الأول للاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد في ٢٠ –٢١ شباط/فبراير ١٩٤٧، حيث أكد الزعيم النقابي على ضرورة أن يمتد نشاط الاتحاد التونسي إلى جميع أجزاء المغرب

العربي وإلا سيكون نشاطه قاصراً (ما لم تتبدد الحدود الوهمية) التي تفصل بين أبناء المغرب العربي (١٧). وفي الاتجاه الوحدوي نفسه، أكد حشاد في اجتماع فرع (جمعية طلبة شمال أفريقيا) في تونس، آذار /مارس ١٩٤٧، ما نصه (إن مصير عمال شمال أفريقيا ــ المغرب العربي ــ واحد... ولا يستطيعون النجاح إلا ببناء وحدتهم..).ودعا في محاضرته إلى تأسيس النقابات والاتحادات العمالية المستقلة في كل من الجزائر والمغرب مثلما هو الحال في تونس. وجدد دعوته إلى تجميع اتحادات الأقطار الثلاثة في مؤتمر تاريخي يوحدها ويعرفها (كيف تقود شعوبها نحو الوحدة) والعمل على بذل كل ما لديهم (في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة) وتأسيس (الجامعة النقابية لشمال أفريقيا) (١٨).

واصل الاتحاد العام التونسي للشغل دعواته الوحدوية عبر مؤتمراته اللاحقة، الثاني (١٩٤٨)، والثالث (١٩٤٩) والرابع (١٩٥١) وجميعها تؤشر أن الحركة العمالية بدأت تضغط باتجاه العمل الوطني المقترن بالعمل المغاربي على طريق الوحدة. في آذار /مارس ١٩٥١ دعا الاتحاد التونسي إلى التضامن مع الشعب المغربي في كفاحه ضد الاحتلال وسياسة الإقامة العامة الفرنسية. وأكد بعد أن حيا الإخوان في المغرب والجزائر الذين حضروا المؤتمر الرابع للاتحاد، (..إن الوحدة المغربية شيء واقعي وعميق لا جغرافي فقط، وإنما وحدة في المصاب الذي سلطه الاستعمار على أقطارنا المغلوبة على أمرها، ووحدة الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل وفي العمل الذي سيفضي في نهاية الأمر إلى الفوز بحياة العزة والكرامة) (١٩).

كان الاتجاه العمالي وبزخم شعبي عام، يضغط بتحركاته الوطنية ودعواته المغاربية على الحضور الاستعماري في كافة المجالات. ونتيجة لذلك شعرت السلطات الفرنسية بفاعلية وتأثير في هذا الاتجاه الشعبي الحاد، فشنت حملات من الاضطهاد والملاحقة والاعتقال وحتى التصفيات الجسدية منذ عام ١٩٥١ والفترات اللاحقة. ورغم تلك السياسة القمعية استطاع هذا الاتجاه أن يثبت حضوره في الخريطة الوطنية تياراً اجتماعياً ــ اقتصادياً ــ سياسياً ــ وبدأ يفرض نفسه اتجاهاً لا يمكن تجاهل دوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس وعموم المغرب العربي.

وسع حشاد من دائرة اهتمامات الاتحاد التونسي المغاربية ليضم ليبيا. ففي خطابه يوم ١ أيار/مايو ١٩٥١، قال: (بهذا العيد يحتفل الشعب الجزائري، وشعب مراكش ــ المغرب ــ وشعب طرابلس ــ ليبيا ــ لإقامة الدليل على

أنها شعوب متحدة المرمى والاتجاه ومستعدة للقضاء على الاستعمار المشترك) (٢٠).

أصبح حشاد قطباً نقابياً فاعلاً في الساحتين الوطنية والمغاربية، وكانت أفكاره ودعواته وأساليب عمله مثار خشية الإدارة الاستعمارية، فدبرت علمية اغتياله في ٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٢، بينما كان يعزم السفر إلى نيويورك لعرض قضية تونس على منظمة الأمم المتحدة.

أحدث اغتيال الزعيم النقابي التونسي/المغاربي، غضبة شعبية وحزبية عامة اجتاحت تونس والمغرب العربي عامة، ووجدت لها صدى في الوطن العربي. وخرجت الجماهير العمالية والشعبية والحزبية بمظاهرات صاخبة، وجرت مصادمات دموية مع قوات الاحتلال شمت الشارع المغاربي عموماً، كما أعلنت الإضرابات عن العمل في الساحة المغاربية، وعبر الجميع عن الإيمان والتمسك بالقضية الوطنية والمغاربية وبوحدة المغرب العربي(٢١).

بقيت فكرة وحدة المغرب العربي والدعوة للعمل على تحقيقها الهاجس المحرك للقوى العمالية والطلابية، وتيار الكفاح المسلح حتى الفترة اللاحقة للاستقلال التونسي والمغربي عام ١٩٥٦، حيث أخضع الاتجاه الشعبي، لمقتضيات العمل الوطني (القطري) كما رسمته المؤسسة الرسمية الحاكمة في كلا البلدين، وفي الجزائر بعد الاستقلال عام ١٩٦٢ أيضاً.

وخلاصة القول في هذا المجال، وعبر الفترة الممتدة من عام ١٩٤٧ وحتى المرحلة الاستقلالية، يمكن القول، إن الاتجاه الشعبي في العمل الوحدوي في المغرب العربي، حاول إنشاء تنظيمات موحدة لخدمة العمل المغاربي على طريق الوحدة، إلا أنه عجز عن تحقيق ذلك. وكان وراء ذلك العجز مجموعة عوامل منها، تركيز القوى السياسية في داخل كل قطر على القضية الوطنية على الرغم من إيمانها بوحدة القضية المغاربية، وافتراق العمل السياسي عن العمل العسكري المسلح لا بل التضاد معه (في تونس والمغرب) منذ السنة الأخيرة قبل الاستقلال وبعدهُ بقليل، عندما أصبح الاتجاه السياسي الشعبي اتجاهاً رسمياً (في كل من تونس والمغرب) رغم محافظته أو ادعائه التمسك بالعمل الوحدوي والذي انتهى بعد عام ١٩٥٨. و أسهم الاستعمار الفرنسي في هذا المجال أيضاً بعمل دؤوب للحيلولة دون التواصل بين الأقطار المغاربية خاصة والمغاربية ــ العربية عامة في مختلف الجوانب لسد المنافذ على أي تقارب مغاربي يدفع باتجاه التأسيس للعمل المشترك على طريق الوحدة المغاربية

العربية.

الاتجاه الرسمي:

سيطر الحزب الحر الدستوري الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة على المؤسسة السياسية في تونس منذ الاستقلال عام ١٩٥٦. فيما سيطر الملك محمد الخامس وحزب الاستقلال المغربي ــ في البداية ــ على المؤسسة السياسية في المغرب غداة الاستقلال عام ١٩٥٦ أيضاً. وبقي الحضور الفرنسي في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية قائماً.

ولم يتم تصفية الحضور العسكري في تونس والمغرب حتى نهاية عام ١٩٦٣. واستمرت الثورة الجزائرية بقيادة (جبهة التحرير الوطني الجزائرية) تواصل نشاطها التحرري ضد الاحتلال الفرنسي وتحقق نجاحات باهرة خلال الفترة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦ والحقبة اللاحقة.

بدأت المؤسسة السياسية الحاكمة في كل من تونس والمغرب بعيد الاستقلال تهتم بالقضية الوطنية، لكن الواقع المغاربي (بقايا الاستعمار في تونس والمغرب ــ استمرار الثورة الجزائرية ــ ضغط الاتجاهات الشعبية ــ الالتزام الحذر من طرف القوى الوطنية السياسية التي قادت الكفاح إلى مرحلة الاستقلال بمقررات مكتب المغرب العربي واللجنة المنبثقة عنه ــ استمرار علميات الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب، وتواصل دعمها للثورة الجزائرية) كان يفترض الإبقاء على المناداة بضرورة العمل الوحدوي المغاربي.

وجاءت الظروف السياسية والعسكرية في عموم المغرب العربي مطلع عام ١٩٥٨ لتدفع بضرورة العمل الوحدوي المغاربي. فقد رفض الفرنسيون الجلاء عن قواعدهم العسكرية في تونس والمغرب، واتخذوها مراكز للعدوان على الثورة الجزائرية، كما أن جيش التحرير المغربي حقق ضربات موجعة ضد القوات الإسبانية في الجنوب المغربي في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضد القوات الفرنسية في موريتانيا. وقاد ذلك إلى تحالف القوتين الاستعماريتين في شباط/فبراير ١٩٥٨ لمواجهة جيش التحرير المغربي، وألحقوا الهزيمة به في عملية (المكنسة المشهورة)، إلى جانب القصف الفرنسي لمنطقة سيدي يوسف التونسية في الفترة ذاتها. إضافة إلى ذلك، محاولات الحكومة الفرنسية فصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر، وكذلك محاولة

إدخال موريتانيا فيما سمي (افريقيا الغربية الفرنسية) إلى جانب جهودها في الحصار قرب الحدود بين الجزائر وتونس، وبين الجزائر والمغرب لقمع الثورة الجزائرية.

وجاء الوقوف الفرنسي إلى جانب إسبانيا نتيجة خوفها من إصرار المغرب على المطالبة بموريتانيا الخاضعة لفرنسا منذ عام ١٩٠٣ إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بمصالحها ووجود المستوطنين في المغرب العربي، وقضية الثورة الجزائرية (٢٢).

وكان للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تولدت بعيد الاستقلال والعجز عن حلها بامكانات وطنية، تدفع باتجاه التواصل مع فترات العمل الوحدوي السابقة، وكل ذلك دفع بالقوى السياسية الحاكمة (الحزب الحر الدستوري ـ حزب الاستقلال) لتقديم نفسه بأنه مازال معبراً عن المصالح الوطنية الشعبية، لا عن المصالح الحزبية الضيقة باعتبارهما أصبحا من أحزاب الإدارة الوطنية، وقاد ذلك إلى ضرورة العودة إلى البدايات، ولكن بصيغ جديدة تمثلت بالتحام الموقف السياسي الرسمي مع الموقف السياسي الشعبي، فكان (مؤتمر طنجة) عام ١٩٥٨.

مؤتمر طنجة ١٩٥٨

فرض الواقع المغاربي ضرورة العمل الوحدوي. وتزعم حزب الاستقلال المغربي، الدعوة للوحدة المغاربية التي ستلاقي صداها الشعبي (رغم التهميش الذي لحق بالاتجاه الشعبي بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ في عموم المغرب العربي). وانطلاقاً من واقع قائم، وخلفية تاريخية معروفة، أراد حزب الاستقلال أن يلعب المغرب دوره التاريخي في العمل الوحدوي، وجاء ذلك انعكاساً (للتكوين الثقافي لزعمائه ممن تربوا في كنف الثقافة العربية التقليدية، وتعلقوا بأمجاد تاريخية قريبة أو بعيدة، وإلى تلك العصور التي كان سلاطين المغرب يتمتعون خلالها بهيبة كبرى في الصحراء ولدى مسلمي غرب أفريقيا حتى نهر السنغال. كما حظوا بمركز روحي ممتاز في شمال أفريقيا بأسرها)(٢٣).

في مطلع عام ١٩٥٨، صرح علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي ما نصه

(.. والآن وقد تحقق الاستقلال، فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا

لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغربية، حركات تونس والجزائر والمغرب، وأن نتجه إلى توحيد الشمال الأفريقي ــ المغرب العربي ــ في دولة واحدة متحدة، لأنه لم يعد هناك مجال للعزلة ولا للوطنية الضيقة في هذا العصر، وقد بين التاريخ أن أحسن عصورنا هي التي كانت فيها الأقاليم الثلاثة موحدة) (٢٤).

والتقى الاتجاه الرسمي بالاتجاه السياسي (الشعبي)، فقد صرح ملك المغرب محمد الخامس في ٦آذار /مارس ١٩٥٨، عن أمله في أن تنشيء أقطار المغرب العربي (اتحاداً فيدرالياً). فيما أكد الاتجاه نفسه وفي الفترة ذاتها، الحبيب بو رقيبة رئيس الجمهورية التونسية، الذي عد الوحدة ضرورية للأقطار المغاربية وسداً منيعاً ضد المصالح الاستعمارية. وجاء اللقاء السياسي الشعبي ــ الرسمي بين تونس والمغرب في ١٩ــ٢٢ آذار/مارس ١٩٥٨ لتأكيد الموقف (الوحدوي) والاتفاق على عقد مؤتمر طنجة في ٢٧ –٣٠ نيسان/إبريل ١٩٥٨ وحضرته جبهة التحرير الوطني الجزائرية. أكدت خطابات الوفود المشاركة على بُعد الاستقلال الجزائري، و تعزيز استقلال تونس والمغرب، مع التأكيد على أهمية ((وحدة المغرب العربي)) وضرورتها في معالجة المشكلات الوطنية والإقليمية. وقد ختم علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي الجلسة الختامية بخطاب أكد البعد الوحدوي لمؤتمر طنجة حيث يقول: ((في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيماً طالما تشوقت إليه آذان المغاربة وخفقت قلوبهم إلى حديث أنفسهم، ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الإيجابية لتحقيق الوحدة، إنه نبأ قليل السطور ولكنه عظيم في ما يحمله من معان وما يشتمل عليه من آفاق. وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار، ويعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل ولكنها حقيقة واقعية...))، ويهمنا في هذا المجال، القرار الخاص بالوحدة المغاربية، ورأى المؤتمرون أن الشكل (الفيدرالي) أكثر ملاءمة للأقطار الثلاثة المشاركة. وضرورة بناء مؤسسات مشتركة، واقترح المؤتمرون تشكيل مجلس استشاري ينبثق عن المجالس الوطنية في كل من تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تكون مهمته دراسة القضايا ذات المصالح المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية، كما قرر المؤتمرون تأسيس كتابة دائمة (أمانة عامة) لتنفيذ القرارات، وتقرر أن تجتمع بشكل دوري. كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات تتعلق بدعم الثورة الجزائرية

والعمل على إقامة حكومة جزائرية مؤقتة وتصفية بقايا الاستعمار في المغرب العربي.. وهذا يعني أن فكرة المغرب العربي والدعوة لتحقيقها أصبحت تعني (العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاثة) (٢٥) وقد رفعت لوائح (قرارات) مؤتمر طنجة إلى رؤساء وملوك الأقطار المغاربية تونس، المغرب، ليبيا، قيادة الثورة الجزائرية، فباركوا المبادرة وصادقوا على قرارات المؤتمر (بدون احتراز) (٢٦).

وجاء الخطاب السياسي التونسي ليؤكد هذه الرغبة، فقد صرح الرئيس بو رقيبة في ١٩٥٨/١٢/١٠ بالقول (... وكلنا أمل في اقتراب اليوم الذي تزول فيه الحدود المصطنعة وتصبح بلادنا واحدة ودولة واحدة، وتصبح شرطتنا وجيشنا متحدين يخفق فوقنا علم واحد) (٢٧) فيما بدأ الخطاب الوظيفي (الاقتصادي) المغربي يتناغم مع الخطاب السياسي للعمل على بناء وحدة المغرب العربي، ذلك أن (الموارد الطاقية التي تختزنها الصحراء المغاربية التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية حقيقية) تدفع إلى ضرورة (بلورة مخطط شامل للأقطار الثلاثة وحتى الأربعة إذا وافقت ليبيا على المشاركة، من أجل إنماء الدخل الوطني ومستوى حياة الشعوب المغاربية) و(أنه بخلق سوق داخلية قابلة لاستخدامها قاعدة لتصنيع حقيقي للمغرب العربي، يمكننا ترقب انتعاش ثقافي، تقني، واجتماعي، لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية..)(٢٨).

إن بروز الاتجاه الاقتصادي المتناغم مع الاتجاه السياسي الرسمي، أريد به أن يدفع بالعمل السياسي إلى اتخاذ خطوات جدية في العمل الوحدوي المغربي، وتكوين تكتل اقتصادي مغربي يعبر عن المصالح المشتركة ويرسي الدعائم التحتية لخطوات توحيدية في المجالات الأخرى. وهو في الوقت نفسه يقوي الموقف التفاوضي أمام التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي وضعت أسسه في روما عام ١٩٥٧ ذلك أن الأقطار المغاربية ظلت مرتبطة (وظيفياً) بالاقتصاد الدولي والأوروبي خاصة.

من النكوص إلى التقارب:

بدأت الاتجاهات الرسمية تؤثر في مسارات العمل التوحيدي المغاربي و(لم تترجم شيئاً ذا بال من توصيات مؤتمر طنجة) (٢٩) وتخلت عن ذلك بعد شهور قليلة. وكان للمشاكل الحدودية البينية أثرها في إبراز المشاكل السياسية الوطنية (القطرية) وخوفها من فقدان استقلاليتها في ظل العمل الوحدوي.

وفي الجانب المقابل فقد الاتجاه الشعبي في عموم المغرب العربي فاعليته التأثيرية على القرار الرسمي، لا بل أصبح يدور في فلك التوجهات الرسمية وأسير قراراتها فابتعد عن أن يكون مركز ضغط، وهمش دوره على الصعيد الوطني والمغاربي عموماً.. (٣٠) وكان ذلك أحد الأخطاء الكبرى، إذ أن المشاركة الجماهيرية الحرة ومن خلال أحزابها ومنظماتها واتحاداتها المهنية ضمانة أكيدة للعمل الوحدوي الذي دعت له وعملت من أجله وآمنت به فكرة وتطبيقاً. ومنذ منتصف الستينات بدأت مرحلة جديدة في العمل الوحدوي المغاربي حيث بدأت الأوضاع الاقتصادية لأقطار المغرب العربي تدفع إلى ضرورة العمل بهذا الاتجاه الوحدوي، وكان ظهور (اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي) عام ١٩٦٤، وبدأ الاتجاه السياسي الرسمي في المغرب العربي بتعامل مع الواقع برؤية عقلانية لإيجاد أرضية مشتركة تخدم التقارب والتعاون عن طريق التكامل والاندماج وتعجيل التأسيس للمشروع الوحدوي المغاربي في إطاره العربي.

■■■

الهوامش:

(١) انظر بالتفصيل عن مشاريع "الاصلاح" في المغرب العربي:

علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، (تطوان ١٩٤٨)، ص ٣١٨ -٣١٩؛

علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب بالعالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة ١٩٥٥)، ص ١٨٢ـــ١٨٣؛

عبد الملك عودة: السياسة والحكم في أفريقيا، مطبعة الرسالة، (القاهرة ١٩٥٩)، ص١٨٢ـــ١٨٤؛

علي الشلقاني: ثورة الجزائر، بلا، (القاهرة ١٩٥٦)، ص٢٠٤ـــ٢٠٥؛

كفاح كاظم الخزعلي: حزب الاستقلال وجوره السياسي في المغرب ١٩٤٤ـــ١٩٥٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ــ جامعة بغداد، (بغداد ١٩٩٧)، ص١٥٤ـــ١٥٩.

(*) الحزب الحر الدستوري ــ التونسي الجديد ــ حزب الشعب الجزائري ــ حزب الاستقلال المغربي ــ حزب الإصلاح الوطني المغربي.

(**) انظر نص الخطاب في:

امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٤)، ص ٤٥١ -٤٥٢.

(٢) يوسف الرويسي: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، المجلة التاريخية المغربية، العدد

(١٥ـ١٦)، (تونس ١٩٧٩)، ص ١٠٣ـ١٠٦؛

عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالميــة، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ١٩٩٦)، ص٦٧ـ٦٨.

الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص ٢٣٢ـ٢٣٣؛

مالكي، المصدر السابق، ص ٤٥٢ـ٤٥٤.

(٣) نفي محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى جزيرة رينيون في المحيط الهادي عــام ١٩٢٦، وبقي فيها حتى عام ١٩٤٧، حيث أرادت الحكومة الفرنسية جلبه إلى باريس لتحقيــق أهداف سياسية للضغط على الملك المغربي محمد الخامس، انظر بالتفصيل محمد محمد سلام امزيان: عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي ١٩٤٧ ــ ١٩٥٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ــ جامعة بغداد (بغداد ١٩٨٨)، ص٤٦ ــ ٥٨.

(٤) نقلا عن آمزيان، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٥) الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد والقديم ١٠ ــ حزب انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب الجزائري) ــ حزب الاستقلال المغربي ــ حزب الشورى والاســتقلال (حزب الحركة القومية) ــ حزب الاصلاح الوطني ــ حزب المحدة المغربية.

آمزياتن، ا لمصدر نفسه، ص ٦٢ ــ ٩٦.

(٦) أحمد الطويلي: قضايا المغرب العربي الكبير، حوار مع الرشيد إدريس، مجلــة شــؤون عربية، العدد (٣٠)، (القاهرة ١٩٨٣)، ص٩٨ ــ ٩٩؛ آمزيــان، المــصدر الــسابق، ص٧١.

(٧) محمد زنيبر: دور عبد الكريم في حركة التحرر الوطني في المغرب، كتاب (الخطــابي وجمهورية الريف)، ترجمة: صالح بشير، دار أمين رشد، (بيروت ١٩٨٠)، ص٤٠٤.

(٨)نقلاً عن امزيان، المصدر السابق، ص٧٣.

(٩) محمد اليمني الناصري: تقرير إلى مدير الإدارة السياسية في جامعة الدول العربية عــن مكتب المغرب العربي بتاريخ ٤/١٠/١٩٨٤، ص ٤، نقلاً عن آمزيان، المصدر نفسه، ص٦٦.

(١٠) زنيبر، المصدر السابق، ص٤٠٥.

(١١) مفدي زكريا: أمجاد تتكلم والتاريخ يسجل، مجلة دعوة الحق، العــدد(٧-٨)، (الربــاط ١٩٧٧)، ص ٦١ -٦٨.

(١٢) نقلاً عن امزيان. المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٧از

(١٣) محمد اسماعيل محمد: قية موريتانيا، دار المعرفة، (القاهرة ١٩٦١)، ص٧٧-٧٨؛ سيد محمد، المصدر السابق، ص ١٣٤، ١٤٦.

(١٤) بسام العسلي: الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائريــة، دار النفــائس (بيــروت ١٩٨٢)، ص١٧٩.

(١٥) الطاهر عبد الله: الحركة النقابية في تونس، دار الطليعة، (بيروت ١٩٧٦)، ص٥٢.

(١٦) عبد السلام بن حميدة: النقابات والوعي القومي، مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣)، (بيروت ١٩٨٦)، ص٤٩.

(١٧) سالم بو يحيى: العلاقات النقابية ودور الطبقة العاملة في وحدة المغرب العربي ١٩٤٧ ـــ ١٩٥٦، المجلة التاريخية المغربية، العدد (٤٣ ـــ ٤٤)، (تونس ١٩٨٣)، ص ١٥-١٦.

(١٨) محمد صالح الهرماسي: الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد ١٩٥٦ ـــ ١٩٨٦، دار الفارابي، (بيروت ١٩٩٥)، ص ٩٣؛

بن حميدة، المصدر السابق، ص ٤٩ ـــ ٥٠؛ بو يحيى، المصدر نفسه، ص ١٥-١٦.

(١٩) ببن حميدة، المصدر نفسه، ص٥٠-٥١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٥٢.

(٢١) عبد المالك خلف التميمي: بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها في النضال الوطني، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت ١٩٨٤)، ص٤٥ ـــ ٤٦؛

بو يحيىن لامصدر السابق، ص ٤٩ ـــ ٥٨؛ براهيمي، المصدر السابق، ص ٧١.

(٢٢) صلاح العقاد: السياسة الخارجية للملكة المغربية، مجلة السياسة الدولية العدد (١٥)، (القاهرة ١٩٦٩)، ص ٤١ ـــ ٤٢، ٤٧.

(٢٣) العقاد. المصدر نفسه، ص ٤٠-٤١.

(٢٤) علال الفاسي: كي لا ننسى، مطبعة الرسالة، (د. ت)، ص١٨٣.

(٢٥) عبد الإله بلقزيز: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧ ـــ ١٩٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٢)، ص ١٥٦ ـــ ١٥٧؛

محمد عابد الجابري: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، كتاب (وحدة المغرب العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٨٧)، ص ٢١-٢٢؛ مالكي، المصدر السابق، ص ٤٥٧ ـــ ٤٦٠.

(٢٦) مصطفى الفيلالي: مفهوم المغرب العربي ـــ تطوره وعلاقته بالوعي القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧)، (بيروت ١٩٨٥)، ص ٨٩.

(٢٧) زايد عبيد الله مصباح: اتحاد المغرب العربي، الواقع والطموح، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٣٦)، (بيروت ١٩٩٨)، ص٢٨.

(٢٨) بلقزيز، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٢٩) بلقزيز، المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٣٠) محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٢)، ص ٨٧ ـــ ١٢٢.

■■■

الفصل الثامن

المغرب العربي
وضرورات التجميع الإقليمي

- مدخل
- خلفية العمل المغاربي المشترك
- اتحاد المغرب العربي
- عوائق التقارب المغاربي
- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي بعد جمود الاتحاد المغاربي
- آراء على طريق العمل الاتحادي
- الهوامش

ـ مدخل:

تعد قضية العمل العربي المشترك بعامة، والعمل المغاربي المشترك بخاصة، قضية مصيرية وملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يعيشها الوطن العربي. وهذه التحديات معروفة وفاعلة ومؤثرة في الخريطة العربية، وتستهدف في مخرجاتها النهائية الأمة العربية قومياً وحضارياً، ومكانة استراتيجية، ومستودعاً قيمياً، وإمكانات اقتصادية ستبقى في المنظور القريب فاعلة ومؤثرة في رسم الخريطة الاقتصادية للعالم.

وفي هذا العصر الذي شهد قيام تجمعات دولية وإقليمية وتكتلات اقتصادية كبرى في العديد من مناطق العالم، يصبح من الضرورات الملحة أن تلتقي الأمة العربية مع نفسها وأمام العالم، كتلة اقتصادية على الأقل، في ظل غياب الوحدة أو الاتحاد فيما بين أقطارها سياسياً، ومدعاة ذلك هو تحقيق القدرة على التفاوض من موقع أقوى. وعليه، بات العمل المشترك سواء بوضعه الثنائي أو الإقليمي أو العربي خياراً منقذاً لحل المشكلات المطروحة في المجالات كافة، وفي المجال الاقتصادي بخاصة.

إن العودة إلى تطبيق المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت عن جامعة الدول العربية، أو التي حظيت بموافقتها، يعد خطوة أساسية لإرساء دعائم العمل المشترك في حياتنا العربية المعاصرة، وركيزة قوية لمواجهة تحديات القرن الجديد بكل ما يحمله من مفاجآت متلاحقة تستهدف تقزيم وتهميش هذه الأمة، وتفكيك قدراتها، وتفتيت مقوماتها، وصولاً إلى النيل منها قومياً وحضارياً، وإيقاعها في أسر التبعية والدوران في فلك المراكز الاقتصادية الكبرى والخضوع لتأثيراتها وإفقادها القدرة على المناورة للدفاع عن حقوقها وتطلعاتها المشروعة في المجالات كافة.

خلفية العمل المغاربي المشترك:

بدأت خطوات العمل المشترك بين أقطار المغرب العربي عام ١٩٦٤ بتأسيس ((اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي))، ومن خلالها عقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد أقطار المغرب العربي، وصدر عنها العديد من الاتفاقيات والكثير من الدراسات القطاعية المهمة في مختلف المجالات. وجاء (ملف الصحراء العربية) ليضع حداً لجهود التقارب المغربي منذ عام ١٩٧٥، حيث واصلت أقطار المغرب العربي سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي وبخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية(١)، في وقت استمرت فيه تعاني من أزمات اقتصادية، وعجز متواصل في ميزان المبادلات التجارية مع الخارج في السلع الاستراتيجية والحبوب بخاصة، فضلاً عن تصاعد المديونية الخارجية (أكثر من ٦٥ مليار دولار) على ضوء تنامي عدد السكان وحجم ((الفجوة الغذائية))، طوال حقبة السبعينات والثمانينات (٢).

أثرت المشكلات البينية (الحدود ــ ملف الصحراء) تأثيراً سلبياً على العلاقات المغاربية، وتباعدت أقطار المغرب العربي وتنافرت وتنافست ثم تقاربت بثنائيات متقابلة ظرفية (١٩٨٣ ــ ١٩٨٤)، وأخيراً أيقنت أن التنافر والتنافس لم يخرج الأقطار المغاربية (عدا ليبيا) من أزمتها الاقتصادية/الاجتماعية، وباتت الضرورة الملحة تقتضي حل المشاكل الاقتصادية المتفاقمة بعيداً عن ((المزاج السياسي)) وقريباً من الواقع المعاش وتأثيراته الاقتصادية الفاعلة في المجتمعات المغاربية، فكانت نهاية الثمانينات بداية للعودة نحو البدايات.

اتحاد المغرب العربي:

شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات مناخاً سياسياً سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية، وبدا وكأن مرحلة جديدة بدأت، وبدأت معها تنطوي صفحات الماضي القريب بكل ما شابها من تباعد أو تنافر وتنافس، أو تقارب حذر، أو لقاء ظرفي، حيث تحرك المسؤولون في أقطار المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات الأخوية التي تربط أبناء الأمة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير. وكان مفتاح ذلك التقارب، المصالحة الجزائرية ــ المغربية التي تمت على هامش مؤتمر القمة

العربي الاستثنائي (قمة الانتفاضة) الذي عقد في العاصمة الجزائرية إبان الحقبة من ٧ ــ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٨.

وعلى ضوء اللقاءات والمشاورات المكثفة بين القادة المغاربيين في زرالدة الجزائرية يوم ١٠حزيران أــ يونيو ١٩٨٨، تقرر تكوين لجنة تتــولى وســائل تحقيق التقارب على طريق التعاون، واجتمعت اللجنة في مدينة الجزائر في ١٣ تموز /يوليو ١٩٨٨، وانبثقت عنها خمس لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلــة والاقتصاد والمالية والإعلام والشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنيــة. ولمــا كانت الأوضاع الاقتصادية في أقطار المغرب العربي عموماً قد بلغت حالة من التأزم بعد منتصف الثمانينات (على ضوء الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام ١٩٨٦)، فضلاً عن استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، و تنــامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج بشكل بــات يهدد الأمن الوطني والإقليمي، والعربي بالنتيجة، فقد اتفق المجتمعون علــى أن يكون التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي هو المنطلق، وذلــك مــن خلال إقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة والسماح بحرية تنقل الأفراد والبضائع بعد التوصل إلى الصيغة السياسية المناسبة لتحقيق الوحدة أو الاتحاد بين أقطار المغرب العربي.

وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجان المنبثقة عن قمة زرالدة في نهاية العــام ١٩٨٨، صدر البيان الختامي في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وتقرر عقــد (القمة المغاربية) في مدينة مراكش المغربية، والتأم القــادة المغــاربيون فــي المؤتمر خلال الفترة من ١٥ ــ ١٧ شــباط /فبرايــر ١٩٨٩، وأعلــن القــادة المغاربيون عن معاهدة تأسيس ((اتحاد المغرب العربي)).

تضمنت معاهدة الاتحاد (٣)، وثيقة (٤) إعلان قيام الاتحاد ودوافع ذلــك، ومنذ البداية كانت الدوافع التاريخية والحضارية هي الأساس في المنطلق علــى ضوء ما يجمع أبناء المغرب العربي (والأمة العربية عامة) من روابط تاريخية مشتركة منها ((وحدة الدين واللغــة والتــاريخ ووحــدة الأمــاني والتطلعــات والمصير..)) وكانت تلك الروابط ((خير سند للكفاح المشترك من أجل الحريــة والكرامة)). كما نصت الوثيقة على أن هذا الاتحاد جــاء ((تجــسيداً لإرادتنــا المشتركة.. للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغــرب العربي)) والاستجابة للرغبة الشعبية وطموحاتها ((وتطلعاتها إلى الوحدة)).

ويبدو من قراءة وثيقة معاهدة الاتحاد، أن القادة المغاربيين أعطوا لوحــدة

المرجعية التاريخية والحضارية، فضلاً عن وحدة المرجعية الكفاحية والنضالية والفكرية (مكتب المغرب العربي ١٩٤٧ ــ لجنة تحرير المغرب العربي ١٩٤٨، مؤتمر طنجة ١٩٥٨) هذه الأهمية التي لا غنى عنها للتفكير لتقارب مغاربي/عربي لمواجهة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل على ضوء التأكيد على الجذر التاريخي الموحد والذي يعني الشخصية العصرية الموحدة، لكي يأخذ العمل الاتحادي قيمته وأهميته وضرورته باعتباره خياراً منفذاً لحاضر الأجيال ومستقبلها.

ولما كان البعد الاقتصادي يمتلك الفاعلية في التقارب والتعاون على طريق التكامل والاتحاد في الحقبة المعاصرة، فإن اعطاء هذا البعد (الذي يتعزز أكثر بالعمق التاريخي والحضاري والنضالي) للعمل الاتحادي بين أقطار المغرب العربي، كان خطوة بالاتجاه الصحيح. ومن هنا أكدت الوثيقة على ما يجمع أقطار المغرب العربي من وحدة الأرض وما يتوفر فيها من إمكانات اقتصادية ومعدنية تستطيع أن تحقق التكامل والقوة استعداداً لما يواجه الواقع المغربي من تحديات اقتصادية داخلية (إخفاق التنمية الوطنية ــ القطرية ــ عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ــ اتساع حجم الفجوة الغذائية ــ تصاعد مستمر في المديونية الخارجية...) ، وخارجية (السوق الأوربية المشتركة ــ أصبحت الاتحاد الأوربي عام ١٩٩٢) ومشاريع الحوار المطروحة (الحوار المتوسطي ــ حوار الشمال والجنوب ــ الحوار الأوربي ــ الافريقي..) وعلى هذا أكدت الوثيقة أن ((ما يحدث من تحولات، وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة وما تواجه دولنا وشعوبنا من تحديات ...)) يدفع باتجاه ((المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود))، ومادامت أقطار المغرب العربي تتوفر على ((إمكانات بشرية طبيعية واستراتيجية)) كما تؤكد الوثيقة، فإن توحدها يعزز من قدرتها على ((مواجهة التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة)). كما احتوت الوثيقة على أهداف عربية ودولية أخرى.

تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي (١٩) مادة حددت أهدافه. ففي الميدان السياسي، أكدت العمل على تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق يقوم على أساس الحوار وتمتين أواصر الأخوة التي تربط الأقطار الأعضاء وشعوبها بعضاً ببعض وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها. وفي هذا الميدان ثمة إشارة ضمنية إلى ضرورة تجاوز

المشكلات السياسية البينية (الحدود + الصحراء الغربية) وحلها من خلال الحوار والتفاهم بما يخدم المصالح المشتركة بروح أخوية تحقق مصالح الشعب في المغرب العربي. وفي الميدان الاقتصادي، أكدت على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ((واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية)) والعمل على إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية، كما حددت أهدافاً ثقافية وأمنية وعسكرية (٥). وعلى العموم كانت معاهدة الاتحاد، عمومية ومختصرة في صياغة موادها.

ونصت معاهدة الاتحاد على البناء الهيكلي للاتحاد، وتضمنت:

١ ـ مجلس الرئاسة، وهو أعلى سلطة في الاتحاد ويتكون من رؤساء الأقطار الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب ولمدة ستة أشهر، وعدلت المدة لتكون سنة كاملة، وللمجلس صلاحية عقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك (المادة ـ ٤ـ)، وحددت المادة (٥) أن مجلس الرئاسة هو وحده الذي يمتلك السلطة في اتخاذ القرارات.

٢ ـ مجلس رؤساء الوزراء، الذي أكدت المادة (٧) على اجتماعاتهم كلما دعت الضرورة، لكنها لم تحدد اختصاصات المجلس.

٣ ـ مجلس وزراء الخارجية، وهو الأكثر فاعلية باعتباره مساعداً لمجلس الرئاسة ويشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسة وبين لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة.

٤ ـ لجنة المتابعة، واللجان الوزارية المختصة أنشأتها المادة (٩، ١٠) من المعاهدة، واللجان المختصة نشأت بعد القمة الثانية (تونس ١٩٩٠) وتتكون لجنة المتابعة من ممثل واحد عن كل حكومة وهي مكلفة بإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها إلى مجلس وزراء الخارجية.

٥ ـ الامانة العامة، وهي وفقاً للمادة (١١) تتكون من ممثل عن كل دولة وتمارس أعمالها تحت إشراف رئيس الدورة ولم تحدد اختصاصاتها، وإن وجدت فهي ضيقة جداً ومختصرة، ولم يتم الاتفاق على مكان دائم لها إلا في الدورة الرابعة (١٩٩١) حيث أصبحت الرباط مقراً لها.

٦ ـ مجلس شورى الاتحاد، وهو ما أريد له أن يتشكل وفق المادة (١٢)، من المجالس النيابية لجميع الأقطار، حيث يتكون من (٣٠) عضواً عن كل قطر بعد التعديلات، وهو خاضع لمجلس الرئاسة الذي له وحده أن

يدعو للاجتماع خارج دوراته الاعتيادية السنوية. وتجد هذه الفكرة جذورها في نتائج مؤتمر طنجة للعام ١٩٥٨. أما اختصاصاته فتنحصر في إبداء الرأي حول المشاريع والقرارات التي يحيلها إليه مجلس الرئاسة. ويعمل مجلس الشورى على تقديم التوصيات التي يرى فيها تعزيزاً للاتحاد وأهدافه أو تحقيقاً لها.

٧ ــ الهيئة القضائية، تشكلت وفقاً للمادة (١٣) من معاهدة الاتحاد، ومن عضو عن كل دولة، وتكون اجتماعاتها بدعوة من مجلس الرئاسة أو من إحدى الأقطار الأعضاء إذا ما حدث خلاف حول المعاهدة أو ما يتعلق بها. وتكون أحكامها ملزمة ودائمية، وهو أمر جديد وغير مألوف في السابق، إذ أن محكمة العدل الدولية لا تكون أحكامها ملزمة ونهائية إلا بموافقة أطراف النزاع. ومن هنا اعتبرت هذه الخطوة تطوراً في مجال تشريع المعاهدات المنشئة لمحاكم دولية، وهو أمر يختلف عن ((هيئة تسوية المنازعات)) التي أقرها ميثاق مجلس التعاون الخليجي، حيث يشكلها المجلس الأعلى وتكون فتواها استشارية وليست حكماً نهائياً. واتخذت الهيئة القضائية من العاصمة الموريتانية نواكشوط مقراً لها (٦).

تميزت معاهدة اتحاد المغرب العربي (باستثناء الهيئة القضائية ومجلس الشورى) بالغموض والمرونة، ويتجلى ذلك في عدم تحديد اختصاصات واضحة للمؤسسات المختلفة بشكل يمنع تداخل وظائف الهياكل الإدارية للاتحاد. أما المرونة فتتأتى من خلال ترك المجال مفتوحاً دون تقييد للمؤسسات وبخاصة مجلس الرئاسة، وبالتالي إمكانية التدخل في أي شيء دون أن يكون مقيداً.

إن نشأة اتحاد المغرب العربي وما انبثق عنه من هياكل ولجان لم يرق إلى صيغة ((الاتحاد الفيدرالي)) حتى وإن كانت محاولة الاقتباس أو الاستعارة لمؤسسات الصيغة الفيدرالية واضحة في الاتحاد، إلا أن تجريدها من وظائفها الفيدرالية جعلها قريبة من الصيغة ((الكونفدرالية)) من حيث هياكله وطرق عمله وكيفية التمثيل في مؤسساته (٧). ومع ذلك فإن الاتحاد قابل للتطوير في ضوء ما تطرحه الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية.

إبان الدورة الأولى لمجلس الرئاسة والمنعقدة في تونس (٢١ ــ ٢٣ كانون الثاني /يناير ١٩٩٠)، تم استبعاد قضية الصحراء الغربية ومشكلات الحدود، هما من أبرز عوائق التقارب المغاربي، وكان المفروض وضع استراتيجية

مشتركة لمواجهة هاتين المشكلتين المزمنتين. واهتمت قمة تونس بالجانب المؤسسي للاتحاد، فضلاً عن أحداثها أربع لجان متخصصة جاءت كما يأتي:

١ ــ لجنة الأمن الغذائي.

٢ ــ لجنة الاقتصاد والمالية.

٣ ــ لجنة البنية الأساسية.

٤ ــ لجنة الموارد البشرية.

إن تشكيل اللجان الأربع، يوحي بغلبة الخطاب الاقتصادي الذي يركز على معالجة الأوضاع الاقتصادية للأقطار المغاربية، ودفعت إلى مجموعة عوامل، منها معاناة الأقطار المغاربية (عدا ليبيا) من أزمات اقتصادية أهم مظاهرها ضعف معدلات التنمية وانخفاض حجم الناتج القومي، وانخفاض مستوى دخل الفرد، علاوة على تفاقم (أزمة الخبز) (٨). وتبين أن النمو في حجم الانتاج الزراعي كان ضعيفاً في ظل تصاعد الحجم السكاني الذي وصل إلى ٦٣,٧٢٦ مليون نسمة عام ١٩٩٠. وهذه الزيادة السكانية لم تصاحبها فعالية توظيفية للطاقات البشرية، الأمر الذي قاد إلى عجز غذائي متنام، وعليه ستبقى الظاهرة السكانية مشكلة في الأقطار المغاربية في ظل السياسات والمناهج الحالية التي تهمل دور الإنسان في العملية التنموية وتعمل على تهميشه والتقزيم من وظيفته الحضارية (٩).

إن النتائج التي خرجت بها قمة تونس، لم تكن بمستوى التحديات المطروحة، ولا حتى بمستوى ما كان يتوقعه الشعب، ومع ذلك فإنها أولت عناية خاصة بمسألة ((الأمن الغذائي))، وإمكانية قيام ((سوق مغاربية مشتركة)). ومن أجل تسهيل عمليات التبادل التجاري تمت الموافقة على إصدار بطاقة موحدة. وشملت الاتفاقيات جملة من المسائل تتعلق بالتعاون المشترك، تضمنت المنتجات الزراعية والتنسيق في مجال استثمار الأراضي الزراعية، وتشجيع وضمان الاستثمارات والتعاون في ميدان الضرائب لمنع الازدواج الضريبي وإقامة وحدة جمركية والتعاون المشترك في ميدان النقل البري للمسافرين والبضائع، ومع ذلك بقي حجم التعاون والتنسيق في مجال الاقتصاد والتنمية بعيداً عن مجال التعاون الاستراتيجي بين القطاعات الإنتاجية والخدمية الهامة، وتقرر وضع أربع مراحل على طريق قيام السوق المغاربية المشتركة قبل العام ٢٠٠٠، وذلك بالعمل على:

١ ــ إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات المغاربية قبل العام ١٩٩٢.
٢ ــ وحدة جمركية نهاية العام ١٩٩٥.
٣ ــ سوق مشتركة نهاية العام ٢٠٠٠.
٤ ــ وحدة اقتصادية (١٠).

انعقدت الدورة الثانية لمجلس الاتحاد في الجزائر (٢١ ــ ٢٣ تموز /يوليو ١٩٩٠) وتمت صياغة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بالجانب الزراعي (الفلاحي)، والدعوة إلى صياغة برنامج تنفيذي يؤكد على إقامة منطقة للتبادل الحر والاتحاد الجمركي والسوق الموحدة على ضوء الدعوة لإنشاء السوق المغاربية الفلاحية المشتركة الذي عد قيامها يمثل المرحلة النهائية لعلمية البناء. وتم عقد اتفاقيتين خاصتين بالحجر الزراعي والطب البيطري والتعاون في مجال الصحة الحيوانية بين أقطار الاتحاد (١١). فضلاً عن قرارات خاصة بالضرائب والرسوم قصد الحماية الموحدة للسوق المغاربية، وقرارات أخرى تتعلق بالتعاون الثقافي والخدمي.

وعلى ما هو واضح من واقع اقتصادي زراعي قائم في الدول المغاربية، جاء التركيز على الجانب الزراعي (الفلاحي). إذ قدرت المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في أقطار المغرب العربي بـ٤٦٨,٨مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين الأقطار الخمسة. وتأتي في مقدمتها الجزائر (٢٣٨,٢مليون هكتار)، وليبيا (١٨٦ مليون هكتار)، وموريتانيا (١٠٢,٥ مليون هكتار)، ثم المغرب بنحو (٤٤,٦ مليون هكتار)، وتونس (١٥,٥ مليون هكتار). فيما قدرت مساحة الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال بنسبة لا تزيد على ٤,٥% من المساحة الكلية البالغة (٢١) مليون هكتار، وتشكل ٣٠% من المساحة المزروعة في الوطن العربي، هذا فضلاً عن الأراضي القابلة للزراعة والممكن استصلاحها في المناطق الجافة أو في المناطق الصحراوية(١٢). وقدر نصيب الفرد المغاربي (وعلى ضوء الحجم السكاني) من الرقعة الزراعية بحدود ٠,٣٩ هكتار /فرد، في مقابل ٠,٢٦ هكتار /فرد على الصعيد العربي و٠,٢٨ هكتار /فرد على الصعيد العالمي. وهذا يعني أن هناك تدنياً في الرقعة الزراعية قياساً للحجم السكاني مما يترتب عليه استنزاف الأرض والإخلال بمعادلة الأرض/السكان. ويؤدي ذلك إلى انهاك التربة وضعف قدرتها الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس على إنتاجية المزارع المغاربي والذي لا يكفي إنتاجه سوى ثلاثة

أفراد، في حين أن إنتاجية نظرائه في الدول المتقدمة تكفي لغذاء ما يقارب ١٥٠ فرداً (١٣).

وتؤثر في الإنتاجية المنخفضة عوامل متعددة منها مناخية ومنها تقنية وعمرانية، حيث تزحف المدن على الأراضي الزراعية نتيجة الضغط السكاني، وهذا يعني بالنتيجة العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعويض ذلك بالاعتماد على الأسواق الخارجية، وما يترتب على ذلك من إخلال بالميزان التجاري وتأثير على الدخل القومي.

وحين انعقدت الدورة الثالثة لمجلس الاتحاد (١٠ ـ آذار/مارس ١٩٩١) في رأس لانوف في ليبيا، أعيد النقاش حول استراتيجية العمل المغاربي المشترك، بالاعتماد على مواثيق جامعة الدول العربية ومعاهدة مراكش وبرامج عمل الاتحاد لتكون منطلقاً لتطوير مشاريع التعاون والتكامل والاندماج في المجالين الاقتصادي والأمني. وتركز القرار حول (الوحدة الاقتصادية) بما فيها الصناعات الاستراتيجية على الصعيد الاتحادي وقضية الدفاع المشترك وحرية إقامة الأشخاص.

إن قرارات الدورة الثالثة تميزت بقدر من الوضوح والعمق في التعامل مع القضايا المغاربية المشتركة، فالاستراتيجية المغاربية سعت إلى تشكيل معادل موضوعي لمواجهة موحدة للمجموعة الاقتصادية الأوربية ولقيام (الاتحاد الأوربي) العام ١٩٩٢. فأكدت العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة وضمان تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال. ولإنجاز ذلك حددت مدة زمنية لا تتجاوز العام ٢٠٠٠، آخذة بنظر الاعتبار درجات النمو لكل عضو، فيما حصرت الأولوليات ـ على ضوء الواقع المعاش ـ في العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية وانتهاج سياسة مشتركة في كل الميادين(١٤).

إن تأكيد الدورة الثالثة على الأمن الغذائي جاء انعكاساً لتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية والأوربية منها بخاصة وأدى ذلك إلى تفاقم حجم الانكشاف الغذائي، فيما تصاعدت نسبة المستنزف من الموارد الاقتصادية لتغطية العجز الغذائي. وفي الوقت نفسه تدهورت معدلات التبادل التجاري في غير صالح البلدان المغربية، إذ تدنت حصة الصادرات وأصبحت غير كافية لتمويل قيمة الواردات المتعاظمة مما جعلها مضطرة إلى طلب المزيد من القروض من المصادر المختلفة. وأدى ذلك إلى مزيد من المديونية الخارجية

من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والبيوتات المالية الخاصة. حتى بلغت المديونية الخارجية للأقطار المغاربية مجتمعة ومنذ مطلع التسعينات أكثر من (٦٥) مليار دولار، وأصبحت تشكل نسبة مهمة ومؤثرة في قيمة الناتج القومي الإجمالي(١٥).

أما الدورة الرابعة المنعقدة في الدار البيضاء (١٥-١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٩١) فقد ركزت على تسمية وتوزيع مقار المؤسسات الاتحادية!! في حين جاءت الدورة الخامسة في نواكشوط (١٠-١١ تشرين الثاني/نوفمبز ١٩٩٢) مؤكدة على الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة، راصدة أربع مراحل لتحقيقها. فقد حددت نهاية العام ١٩٩٢ للعمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنمية التبادل التجاري وإعطائه دفعة قوية. في حين حددت العام ١٩٩٥ لتحقيق الوحدة الجمركية. كما حددت العام ٢٠٠٠لتحقيق قيام السوق المغاربية المشتركة بعد أن يتم تحقيق الاندماج الاقتصادي ونظام واحد للأسواق وتصبح حرية تنقل الأشخاص والسلع والأموال أمراً طبيعياً ومنتظماً. وفي المرحلة الأخيرة يتوج العمل بقيام (الوحدة الاقتصادية) التي تتم من خلالها سياسات وخطط التنمية الاقتصادية. فالاهتمام بها حالة مطلوبة وملحة، وضروراتها تنبع من أهميتها في زيادة الإنتاج وخدمة الاقتصاد. ففي كتابها ((الزارعة عام ٢٠١٠)) تشير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) إلى أنه تبين من تحليل ٣٧ مجموعة من بيانات المزارع في البلدان النامية، أن المزارعين الذين أكملوا السنوات الأربع من التعليم يحققون إنتاجية أعلى تزيد بنسبة ٨,٧% في المتوسط. وفي بحث آخر لوحظ وجود علاقة طردية قوية بين تعليم المزارعين وإنتاجية القمح، فالمزارعون الذين تلقوا تعليماً لست سنوات أو أكثر حصلوا على إنتاجية قمح من أراضيهم ــ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ــ تزيد بأكثر من ٢٥% على أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعلم أو تعليم قليل (١٧).

إن الواقع المغاربي يكشف حجم المشكلة الغذائية المستمدة من خلال التأشير على المبالغ السنوية المستنزفة، ويتضح على ضوئها حجم التبعية الغذائية للأقطار المغاربية.

فالفجوة الغذائية استنزفت مبالغ كبيرة من موازنات الدول المغاربية بلغت ٥,٤ مليار دولار سنوياً (١٨). وقاد تزايد الاعتماد على الخارج لسد الفجوة الغذائية إلى زيادة الاقتراض من الخارج (عدا ليبيا) وأثر ذلك في تصاعد

المديونية المغاربية، فيما بلغت خدمة الديون (أقساط + فوائد) نحو ٢,٣ مليار دولار سنوياً وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما دفع إلى تنامي العجز والافتراض من المؤسسات المالية والتكتلات الاقتصادية لتمويل المستوردات الغذائية (١٩).

ظلت أقطار المغرب العربي بوضعها التنموي تعاني عجزاً غذائياً خطيراً، لأنها تستهلك من الغذاء أكثر مما تنتج، ومازالت شرائح واسعة من السكان، ومن الأطفال بخاصة تعاني نقصاً في كمية ((الراتب الغذائي)) وخللاً في توازنه وفي نوعية عناصره. وتختلف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر إلى آخر، من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية كالحبوب (القمح خاصة) والسكر والزيوت واللحوم واللبن السائل. ففي مجال الحبوب لا يصل الاكتفاء الذاتي إلى ٤٤,٣٨% في المغرب، وفي الجزائر ١٩,١٩% خلال العام ١٩٩٣ (٢٠).

وجاءت الدورة السادسة (قمة تونس/نيسان١٩٩٤) لتتمخض عن (١١) اتفاقية اقتصادية لتعزيز التعاون بين الاتحاد المغاربي، وأبرزها إقامة منطقة للتبادل الحر (٢١).

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات (شباط/فبراير ١٩٨٩ ــ نيسان/إبريل ١٩٩٤) لم تأخذ الاتفاقيات الاتحادية المغاربية (٣٦ اتفاقية) طريقها نحو التنفيذ مثلما كان مقرراً لها، وبقيت العلاقات البينية ضعيفة في مجال التبادل التجاري والاقتصادي بعامة. فقد ظلت المبادلات البينية لا تتجاوز ١,٥% مثلما كانت عليه العام ١٩٨٥ من مجموع صادرات كل من تونس والجزائر والمغرب، وعلى ١,٢% من حجم الواردات، ولم تبلغ أكثر من ٥% من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين أقطار الاتحاد(٢٢). وعليه، فإن حجم المبادلات البينية ــ رغم التحسن النسبي ــ يبقى ضعيفاً جداً ودون الطموحات التي أفرزتها القمم المغاربية، ودون المستوى بكثير إذا ما قورنت بحجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي حيث تتجاوز ٥٠%. ويمكن القول،إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أقطار اتحاد المغرب العربي لم ترق إلى ادنى التنظيمات في سبيل التكامل والوحدة الاقتصادية ولم تصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي (٢٣).

عوائق التقارب المغاربي:

إن أهم عوائق التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي على طريق التكامل

والاتحاد المغاربي، تتمثل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق، وقد كانت هذه المشكلات من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنت على أقطار المغرب العربي إبان الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني. وجاء (ملف الصحراء الغربية) منذ عام ١٩٧٥، والموقف من جبهة البوليساريو ليدخل أقطار المغرب في دائرة الصراعات المعلنة والخفية قرابة ربع قرن. وإذا كانت مشكلات السيادة الوطنية قد خف تأثيرها بشكل أو بآخر وحتى (ملف الصحراء) بعد أن دخل أروقة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء منذ أكثر من سنتين ومازال الأمر لم يحسم بعد فإن قضية السيادة الوطنية، وما انضاف إليها من ظهور الحركات الأصولية في الجزائر منذ عام ١٩٩٢، واتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائلها، قد حال دون التقارب منذ نهاية العام ١٩٩٤، وتوترت العلاقة بين اكبر القوى في اتحاد المغرب العربي وهي الجزائر والمغرب. وجاء الحصار على ليبيا منذ عام ١٩٩٢، وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغاربية التي أيدت الحصار وخرجت عن معاهدة اتحاد المغرب العربي (المواد ٣ و ١٥)، ليدق أسفين التباعد بين الأقطار المغاربية ويصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام منذ مطلع العام ١٩٩٥ وحتى الآن. وعليه، فقد تحكم الواقع السياسي بالواقع الاقتصادي المغاربي وترك تاثيراته العميقة في المبادلات الاقتصادية البينية ((لكن اطراد هذه المبادلات واستمرارها لا ينبغي أن يتبع خط العلاقات السياسية)) (٢٤). ولم يقف الأمر عند ذلك، فهناك مشكلات اقتصادية على صعيد الهيكلية والتنظيم والانتاج، وهناك تخلف في الهياكل التسويقية والإنتاجية وعدم كفاءتها، فضلا عن ضعف مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها، إلى جانب النقص في المعلومات التجارية، واختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية، وعدم تنسيق التعريفات الجمركية وتوحيدها، وعدم قابلية عملات أقطار المغرب العربي على التبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية (٢٥)، وفضلاً عن ذلك، هيمنة القوى الاجتماعية/ الاقتصادية ذات الميول والاتجاهات القطرية والتي تدفع — انطلاقاً من مصالحها وأنانيتها الضيقة — بالاتجاه المضاد للعمل الاتحادي. وكل ذلك يشكل عوائق فاعلة داخلية أمام تيسيرٍ وتنمية التبادل التجاري والتقارب البيني على طريق التكامل الحقيقي وصولاً إلى الاتحاد وتثبيت ركائزه.

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي

بعد جمود الاتحاد المغاربي:

لعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي لأقطار المغرب العربي، هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية (الحبوب بخاصة)، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج، وما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت ضغوطها، فضلاً عن ما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية على الصعيد الداخلي في ضوء تنامي الحجم السكاني وزيادة المتطلبات.

إن أقطار المغرب العربي تعد من أكثر الأقطار العربية اعتماداً على الخارج في توفير الغذاء، ويشير البعض أن الدول تكون في حالة تبعية إذا كانت استيراداتها الغذائية أكثر من ٣٠% وتكون ضمن منطقة الاستقلال الغذائي أو عدم التبعية إذا قلت نسبة ما تحصل عليه من غذاء عن ١٥%. ولما كانت أقطار المغرب العربي تعتمد على الخارج بنسبة ٦٠%في المحاصيل الاستراتيجية. فهذا يعني وقوعها في أسر التبعية ومخاطرها (٢٦). وفي الوقت نفسه بلغت المديونية الخارجية لأقطار المغرب العربي ٦٧,٢٧٧ مليار دولار، وبلغت تأثيراتها ونسبتها في الناتج القومي الإجمالي في تونس ٥٠,٧% وفي الجزائر ٧٣%، وفي المغرب ٩٥,١%، وفي موريتانيا ٢٢٠,٦%، وصنفت (ديون متفاقمة) (٢٧). وفضلاً عن ذلك، تزايد الحجم السكاني لأقطار المغرب العربي، إذ بلغ كما تشير الإحصائيات الرسمية للعام ٢٠٠٠ إلى ٧٥,٥٢٧ مليون نسمة موزعة على الشكل التالي، تونس ٩,٣٣٣ مليون نسمة، موريتانيا ٢,٤٣١ مليون نسمة (٢٨). إن هذا الحجم السكاني المتناهي بنسبة ٢,٦ ــ ٣% سنوياً سوف يزيد من تأزم الواقع الاقتصادي العاجز عن تلبية متطلبات الواقع الاجتماعي، ويدفع ذلك إلى تنامي المشكلات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية، إذا ما عرفنا أيضاً أن الإحصائيات الجديدة أكدت على أرقام مخيفة عن (الفقر البشري) في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر، وأشارت إلى أن نسبتها تتجاوز في الأقطار الثلاث ٤٠% و٤٠,٢% و٢٧,١% على التوالي (٢٩).فضلاً عن عوائق أخرى تتعلق باختلاف أولويات كل قطر واختلاف الأنظمة السياسية واتجاهاتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأزمة الديمقراطية والأقليات الأثنية وغيرها، وكل ذلك يدفع إلى ضرورة العمل المشترك لتجاوز الواقع القائم بالعودة إلى تفعيل آليات العمل الاتحادي من جديد ورسم استراتيجية للغد بما يخدم حاضر الأجيال ومستقبلها.

آراء على طريق العمل الاتحادي:

إن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب الحل للعوائق الأخرى، ذلك أن المغرب العربي بخاصة، والوطن العربي بعامة، يمتلك الكثير والكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وحضارية وقومية واحدة، فضلاً عن تماثل اقتصادياتها وثرواتها المعدنية، إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية، كل تلك عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي، وعليه فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بتحقيق تطلعات الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية ضمن إطاره القومي والحضاري.

يمكن تأشير أبرز العوامل الممهدة للتقارب وإرساء أسس ثابتة للعمل الاتحادي وهي:

أولاً ــ العمل على إرساء أسس تعليمية ــ ثقافية لبناء الشخصية المغاربية/العربية، وهي قضية أكدتها طروحات القوى الشعبية منذ ثلاثينات القرن العشرين، أي غرس الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل وتصون الخطوات المطروحة في العمل الاتحادي أو الوحدوي.

ثانياً ــ أما الجانب الآخر الذي يرسي الدعائم الثابتة للعمل الاتحادي، فهو اعتماد الدراسات الاقتصادية الموضوعة (قرابة ١٠٠ دراسة) منذ أكثر من ثلاثة عقود ومن خلال ((اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي)). ولو قدر لتلك الدراسات أن تأخذ جانبها التطبيقي، لاستطاعت المشاريع الاقتصادية المغاربية المشتركة أن تربط أقطار المغرب العربي برباط لا فكاك منه، يفرض على الجميع ــ على ضوء تماسك البنية التحتية ــ الحفاظ على المصالح المشتركة، وتسهيل حل المشكلات البينية برؤية عقلانية تحتكم لإيجابيات العمل المشترك ومخرجاته المصلحية بما يخدم حاضر أبناء المنطقة جميعاً ومستقبلهم.

ثالثاً ــ إن التحديات التي تواجهها أقطار المغرب العربي، متعددة الوجوه والقدرات التأثيرية، ومنها ما هو داخلي، وهي تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وعسكرية، وعليه بات من الضروري قيام المؤسسات الرسمية، وبدعم وإسناد القوى الشعبية (الأحزاب ــ النقابات ــ الاتحادات المهنية) للعمل على تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وأنشطته، والانطلاق من النقطة التي توقف عندها، واعتماد القرارات المتخذة كافة وتطويرها على ضوء معطيات الحاضر والمستقبل ومتطلباتها.

رابعاً ــ أما على صعيد ((اتحاد المغرب العربي)) وهياكله واللجان المنبثقة عنه، يفترض العمل على تحقيق انتظام للقمم المغاربية، وعقد الاجتماعات الطارئة بطلب من أي قطر عضو في الاتحاد.

خامساً ــ العمل على توسيع قاعدة مجلس الشورى المغاربي، واعتماد طريق الانتخابات لا التعيين.

سادساً ــ تحديد ميادين التنسيق الداخلية والخارجية بحيث تكون القرارات ملزمة لأقطار الاتحاد المغاربي كافة.

سابعاً ــ العمل على تنشيط دور الهيئة القضائية المغاربية والاستعاضة عنه بالاتصال المباشر عن طريق المؤسسات الاتحادية القائمة.

ثامناً ــ العمل على حل جميع المشكلات البينية القائمة، واعتماد المرونة وعدم التشدد في الوصول إلى اتفاق بنظرة قائمة على أساس الوحدة آتية، أما المشكلات الحدودية فيمكن حلها وفق منطق الفهم المتبادل والثقة المشتركة والمصالح العليا بالعمل الموحد لهذه الأقطار(٣٠).

تاسعاً ــ ومن أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الاتحادي، ضرورة أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه. فقد

دعت منذ مطلع القرن العشرين بأفكارها وبرامجها ومؤتمراتها وكفاحها المشترك حتى المرحلة الاستقلالية، وبعدها عبر (مؤتمر طنجة) والمرحلة اللاحقة له حتى الآن تقريباً، إلى وحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي، وذلك يقتضي العودة لروح مقررات مؤتمر طنجة.

عاشراً ــ الدعوة لعقد مؤتمر شعبي مغاربي عام، تؤدي القوى الشعبية فيه دورها في بحث القضايا التي تسهم في تعزيز الاتجاه الوحدوي، وتوفير الدعم الإعلامي لأنشطة القوى الشعبية، من خلال وضع سياسة إعلامية هدفها خدمة الاتحاد ومناهضة الطروحات المضادة، والعمل على تنفيذ طروحاتها بتأسيس نقابات ومنظمات جماهيرية مغربية موحدة في كافة المجالات زرعاً للروح الوحدوية.

أحد عشرــ توجيه الرأي العام من خلال أنشطة القوى الشعبية نحو العمل الوحدوي وأهمية إسناده بما يمتلك من جهود للضغط على الأنظمة والحكومات في سبيل الإسراع في الخطوات الوحدوية.

اثنا عشرــ العمل على إقامة أيام مغربية ومهرجانات في مختلف الميادين تعميقاً لروح التواصل وتحفيزاً لعوامل التجاذب بين أبناء المغرب العربي(٣١).

وعلى ضوء ما ورد آنفاً، يعد التلازم والتلاحم بين المسارين الرسمي والشعبي، الضمانة الأكيدة لنجاح الخطوات التوحيدية في حالة العودة نحو النهايات التي توقف عندها في العمل الاتحادي، مادام الاتجاه الرسمي والإعلامي بدأ يتحرك منذ سباط/ فبراير ٢٠٠٠ للعمل على تفعيل أنشطة الاتحاد المغاربي الجديد.

***

هوامش البحث:

(١) عبد الحميد براهيمي: أبعاد الاندماج الاقتصادي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩١)، ص ٢٢١ــ ٢٢٣.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزارعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، (الخرطوم

١٩٨٧)، ص٣٦٥، ٣٦٧ ، ٣٧١، ٣٨٣، ٣٩٩؛ المجلد (١٤)، المجلد (١٤)، (الخرطوم ١٩٩٣) ، ص ٤٠٦، ٤١٢؛ المجلد (١٤) (الخرطوم ١٩٩٤)، ص ٣٧٤، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٢؛ بدائل إقامة نظام اقليمي عربي لمخزون طوارئ الحبوب، (الخرطوم ١٩٩٥)، ص٧١؛

خليل حماد: الفجوة الغذائية والأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١)، (بيروت ١٩٩٦)، ص ٩٥ ــ ٩٦؛

صالحي صالح: التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الأقطار المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١١) (بيروت ١٩٩٦)، ص ١٠٧؛

صلاح وزان: تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٨)، ص ٢٩ ــ ٣١.

LEtat du monde 1993 –1994. (Paris: La Decouretre,{S.d};

Human Development ,Report 200, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Ocferd University Press, 2000, many pages.

(٣) انظر نص المعاهدة في:

وزارة الثقافة والإعلام التونسية: اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم، (تونس ١٩٩٠)، ص ٤٣ ــ ٤٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٤ ــ ٣٦.

(٥) المصدر نفسه،ص ٣٧ ــ ٤٤.

(٦) النان ولد المامي: اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد ١٩٩٦)، ص ٢١٢ ــ ١٢٤؛

اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم،ص ٤٧.

(٧) المامي، المصدر السابق، ص ١٢٥ .

(٨) عمر عز الرجال: قمة تونس لاتحاد المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٠)، (القاهرة ١٩٩٠)، ص١٨٧؛

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد، ١٩٩٥، الملحق رقم (٥/٤)، ص ٣٥؛

وزان، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٩) صالح، المصدر السابق، ص ١٠٨ ــ ١٠٩.

(١٠) المامي ، المصدر السابق، ص ١٤٥، عز الرجال، المصدر السابق، ص١٨٨.

(١١) امحمد مالكي: ديناميكية الاندماج الجهوي والتعاون الغذائي في إطار اتحاد المغرب العربي ١٩٨٩ ــ ١٩٩٦، مجلة شؤون عربية، العدد (١٩١)، (القاهرة ١٩٩٧)، ص ١٨٤.

(١٢) صالح ، المصدر السابق، ص ١١٤.

(١٣) حسن حمدان العكليم: أزمة الغذاء في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٦)، (القاهرة ١٩٩٦)، ص ١٠.

(١٤) مالكي ، المصدر السابق، ص١٨٨.

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الألماني. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٣)، ص ١٧٤ فما بعدها؛

علي جمال: الافتراض الخارجي وآثاره على اقتصاديات الدول المغاربية خلال الثمانينات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (١)، (سنة ١٩٩٤)، ص ٣٥ ــ ٣٧.

مصطفى عبد الله خشيم: مأزق المديونية الخارجية لدول المغرب العربي، مجلة قار يونس العملية، العدد (٣ ــ٤) (بنغازي ١٩٩١)، ص ٣٥.

(١٦) مالكي ، المصدر السابق، ص ١٨٩.

(١٧) وازن، ، المصدر السابق، ص ٢٥٦، وللمزيد من التفاصيل انظر:

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد لعام ١٩٩٨، صفحات متعددة؛

(18) LEtat du mond 1993 – 1994, Paris: la Decour erte, Ps.D}.

(١٩) أحمد جاجان الجميلي: الأبعاد الجغرافية السياسية لمشكلة الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، رسالة دكتواره غير منشورة، كلية التربية ــ جامعة الموصل، (الموصل ١٩٩٧)، ص٢٤٣.

(٢٠) انظر تفاصيل (الراتب الغذائي) للفرد في الوطن العربي ولبعض الأقطار في المغرب العربي من السلع الاستراتيجية والحبوب واللحوم بخاصة، عند:

وزان، المصدر السابق، ص ٣٤ــ ٣٥، ٢٨٩ــ ٢٩٠ ــ ٣٧٥.

(٢١) صلاح سالم: قمة تونس وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٧)، (القاهرة ١٩٩٤)، ص ٣٠٢.

(٢٢) مالكي، المصدر السابق، ص ١٩١.

(٢٣) عبد العزيز شرابي: فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، الدد (١٠)، (قسنطينية ١٩٩٨) ص٣٥.

(٢٤) مصطفى الفيلالي: المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٨٩)، ص ٨٩.

(٢٥) شرابي، المصدر السابق، ص ٣٦، الجميلي، المصدر السابق، ص٢٧٦ ، ٢٧٩.

(٢٦) من أجل المزيد من التفاصيل عن هذه الظاهرة وما يتعلق بأقطار المغرب العربي،

انظر:

Marin. G. Weinbauww: Food Development and politics in the middle East, West view press, (Baulde 1982), P.180;

خلاف خلف خلاف: آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٨)، (القاهرة ١٩٩٣)، ص١٣٣؛

جمال: المصدر السابق، ص ٣٥ ـ ٣٧؛

صندوق النقد العربي، النقد الاقتصادي العربي ١٩٩٤، ص٣٢٢، ٣٣٥؛

سعد حسن فتح الله: التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائجن مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٥)، ص٢٠٧.

(٢٧) البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، المجلد الثاني، جداول الدول، العام ١٩٩٨، صفحات متعددة؛

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، العام ١٩٩٨، صفحات متعددة.

(28) Human Development Report 2000, (UNDP).

(٢٩) مجلة المستقبل العربي، تقرير التنمية البشرية، العدد (٢١٧)، (بيروت ١٩٩٧) جدول رقم (٥)، ص ١٨٩.

(٣٠) المامي، المصدر السابق، ص ٢٣١ ـ ٢٣٣.

(٣١) المامي، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

■■■

الخاتمة

إن طبيعة السياسة الاستعمارية في أقطار المغرب العربي كانت تؤشر بوضوح ومن خلال ما هو معلن ومنفذ، أن الاستعمار عامة، والاستعمار الفرنسي خاصة، كان يستهدف الوجود القومي والديني والحضاري للإنسان في المغرب العربي. وعلى أساس هذا الفهم العميق لطبيعة السياسة الاستعمارية، اقترن الدفاع عن الانتماء الديني والقومي والوطني في مواجهة الفرنسة والاسبنة والطلينة، وكانت مواجهة ضارية استبسل فيها الوطنيون في جميع الأقطار المغاربية باعتماد أسلوب الكفاح المسلح والسياسي لتحقيق الحرية والاستقلال. ولم يكن الكفاح الوطني حالة معزولة عن محيطه المغاربي والعربي وحتى الإسلامي فيما يتعلق بفرنسا وسياستها البربرية في المغرب العربي عامة، والمغرب خاصة، فضلاً عن السياسة الاستعمارية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتؤكد التطورات التاريخية المعاصرة للحركات الوطنية في المغرب العربي أن النخبة المثقفة والقيادات الشعبية، وعموم الفئات الوطنية هي التي قادت الكفاح الوطني /المغاربي/ العربي بعد أن سقطت المؤسسة السياسية الوطنية (تونس ــ المغرب) أسيرة الاحتلال ــ الحماية ــ وفي ظل غياب مؤسسة سياسية وطنية مركزية في بقية الأقطار المغاربية، وبعبارة أدق، أن الشعب وقواه الوطنية وواجهات الرأي العام فيه، كانت قاعدة النضال ضد الاستعمار.

كما تشير تطورات الأحداث في المغرب العربي، أن الأفق الوحدوي المغاربي/العربي للحركات الوطنية كان واضحاً على صعيد ((الفكرة)) منذ

البداية أما على صعيد ((التطبيق)) فقد كان جنينياً في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت (الفكرة) وتطبيقاتها العملية تبدو أكثر وضوحاً ونضجاً لمواجهة الاستعمار وسياسته الإجرامية في المجالات كافة، وعلى أساس ذلك، بدأت القوى القاعدية في الحركات الوطنية تتبنى أسلوب الكفاح المسلح، وعدّت ذلك طريقاً وحيداً لانتزاع الحقوق الوطنية والمغاربية/والعربية، مؤكدة في ذلك تفاقم التناقض بين القوى السياسية (المعتدلة) التي قادت الحركات الوطنية، وبين القوى القاعدية التي آمنت بالثورة المسلحة، وليس الثورة بالقانون والعمل السلمي.

وأكدت تطورات الداخل المغاربي في مرحلة ما بعد الاستقلال، أن التنمية الوطنية كانت تنمية ((عرجاء)) وأن المناخ الطبيعي للتطور وحماية الأمن الوطني يكمن بضرورة التقارب والتعاون على طريق التكامل والاندماج لمواجهة التحديات التي تستهدف ((الأمن)) الوطني والمغاربي/والعربي بعامة، ويدفع إلى هذا الاتجاه الوحوي، الشعب وواجهات الرأي العام في جميع الأقطار المغاربية للعودة نحو البدايات وانطلاق التوجهات الوحدوية وفق المسارين الرسمي والشعبي وتلاحمها لأن الواجهات الشعبية والقوى السياسة المؤمنة بالعمل الوحدوي ضمانة لاستمرار وثبات ونضوج أي خطوة بالاتجاه الصحيح، الاتجاه الوحدودي المغاربي في إطاره العربي.

■■■

الملاحق

إعلان قيام اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية.

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ـ انطلاقاً مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير.

ـ واستلهاماً من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة.

ـ وتجسيداً لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر. والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.

ـ ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.

ـ ونظراً لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

ونظراً لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

ـ ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.

ـ وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.

ـ وسيراً على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية.

ـ واعتباراً لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة.

ـ وإيماناً منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.

ـ واقتناعاً منا بأن كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية وازدهارها.

ـ واعتباراً لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.

ـ ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكز عليها لتمتين صرحها وتحصينه.

ـ واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة ووعيا منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا.

ـ وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية.

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الارادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من امكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته.

وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد ١٤٠٩ هـ الموافق لـ ١٧ فبراير ١٩٨٩م.

عن الجمهورية التونسية

زين العابدين بن علي

عن الجمهورية المغربية

الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى

معمر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

■■

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية،

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة.

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات، ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في

العالم.

وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة

- للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

ـ يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

ـ تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة

ـ يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشر

ـ يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطيته نفقاتها.

المادة الثانية عشر

ـ يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.

ـ يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

ـ يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

ـ يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة

للمصادقة.

المادة الثالثة عشر

ـ تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

ـ كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

ـ تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

ـ يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشر

ـ كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشر

ـ تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

ـ كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشر

ـ للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشر

ـ للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشر

ـ يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشر

ـ تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للاجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

ـ وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في اجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الرفد ١٤٠٩ هـ (١٣٩٨ و.ر) الموافق لـ ١٧ فبراير (النوار) ١٩٨٩م.

عن الجمهورية التونسية

زين العابدين بن علي

عن الجمهورية المغربية

الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

معمر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية

فهرست الموضوعات

المقدمة ٧
الفصل الأول : الحركة الوطنية الجزائرية ١٠
بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر: ١١
١ــ مرحلة الكفاح المسلح: ١٢
٢ــ مرحلة الكفاح السياسي: ١٣
الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية: ١٧
الثورة الجزائرية: ٢٢
١. كيف انطلقت الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤؟ ٢٢
٢ــ الحكومة الجزائرية المؤقتة: ٢٨
٣ــ المفاوضات الجزائرية ــ الفرنسية: ٣١
استقلال الجزائر: ٣٤
الهوامش: ٣٥
الفصل الثاني : الحركة الوطنية التونسية ٤٢
بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في تونس: ٤٣
مراحل الكفاح الوطني التونسي: ٤٤
١ــ مرحلة الكفاح المسلح: ٤٥
الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الثانية: ٤٩
استقلال تونس: ٦٣
الهوامش: ٦٤
الفصل الثالث : الحركة الوطنية الموريتانية ٧٢
ــ بعض معطيات السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا ٧٣
مراحل الكفاح الوطني الموريتاني: ٧٥

١ ــ مرحلة الكفاح المسلح:......................... ٧٥
٢ ــ مرحلة الكفاح السياسي: ٧٦
تطور الكفاح الوطني الموريتاني: ٨٠
نشأة الحكومة الوطنية: ٨٤
استقلال موريتانيا: ٨٧
الهوامش: ٨٨

الفصل الرابع : الحركة الوطنية الليبية المسلحة ٩٢

ــ أساليب التغلغل الإيطالي في ليبيا: ٩٤
الغزو الإيطالي لليبيا:................................. ٩٥
الكفاح الوطني الليبي ضد الاستعمار الإيطالي:.................. ٩٦
١-معاهدة أوشي: ٩٧
٢-الكفاح المسلح في طرابلس:.......................... ٩٧
٣-الكفاح المسلح في برقة: ٩٨
٤-مرحلة الهدنة:.................................. ١٠١
عمر المختار والمرحلة الأخيرة في الكفاح الوطني المسلح: ١٠٥
الاستراتيجية العسكرية الإيطالية الجديدة:...................... ١١٠
عهد المصالحة الفاشل: ١١٢
احتلال مدينة الكفرة: ١١٨
نهاية الحركة الوطنية الليبية المسلحة: ١١٩
الهوامش: ١٢٢

الفصل الخامس : الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الفرنسي ١٢٨

-بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في المغرب: ١٢٩
مراحل الكفاح الوطني المغربي: ١٣١
١-مرحلة الكفاح المسلح:............................ ١٣١
٢-مرحلة الكفاح السياسي: ١٣٢
الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية: ١٣٦
المفاوضات المغربية- الفرنسية:......................... ١٤٥
استقلال المغرب: ١٤٧
الهوامش: ١٤٨

الفصل السادس : الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الإسباني ١٥٦

-بعض معطيات السياسة الإسبانية الاستعمارية في الشمال الغربي: ... ١٥٧
نشأة الحركة الوطنية السياسية في المغرب:.................... ١٥٨

نشأة الحركة الوطنية في الشمال المغربي: ١٥٩
الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية: ١٦٣
الهوامش: ١٧٢
الفصل السابع : التنظيمات والاتجاهات الوحدوية في الكفاح المغاربي ١٧٦
الاتجاه الشعبي: ١٧٨
أ- الاتجاه السياسي/ العسكري: ١٧٨
ب - الاتجاه الاجتماعي: ١٨٣
الاتجاه الرسمي: ١٨٧
مؤتمر طنجة ١٩٥٨ .... ١٨٨
من النكوص إلى التقارب: ١٩٠
الهوامش: ١٩١
الفصل الثامن : المغرب العربي وضرورات التجميع الإقليمي........... ١٩٤
- مدخل: ١٩٥
خلفية العمل المغاربي المشترك: ١٩٦
اتحاد المغرب العربي: ١٩٦
عوائق التقارب المغاربي: ٢٠٥
الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي بعد جمود الاتحاد المغاربي: .. ٢٠٦
آراء على طريق العمل الاتحادي: ٢٠٨
هوامش البحث: ٢١٠
الخاتمة ٢١٤
الملاحق ٢١٦
إعلان قيام اتحاد المغرب العربي ٢١٧
معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي ٢٢٠
فهرست الموضوعات ٢٢٧

■■■

http://albordj.blogspot.com